الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السّياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية:

نظرية التكامل والاندماج

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس
تخصص: العلاقات الدولية
السداسي الخامس

اعداد الاستاذة: سميرة شرايطية

-2025-

برنامج الدروس

المحور الأول مدخل انطولوجي ابستمولوجي للتكامل في العلاقات الدولية

الدرس الأول: مفهوم التكامل

الدرس الثاني: التطور التاريخي لظاهرة التكامل

الدرس الثالث: موقع نظرية التكامل ضمن نظريات العلاقات الدولية

المحور الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التكامل

الدرس الأول: النظرية الدستورية

الدرس الثاني: النظرية الوظيفية الأصلية

الدرس الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة

الدرس الرابع: الأعمال النقدية للنظرية الوظيفية (الجيل الثالث من الوظيفية)

الدرس الخامس: النظرية بين الحكوماتية

الدرس السادس: النظرية ما بين حكوماتية الجديدة

الدرس السابع: نظرية المساقات

الدرس الثامن: نظرية الاعتماد المتبادل المركب

الدرس التاسع: النظرية الإقليمية الجديدة

الدرس العاشر: مقاربة الأمن من خلال التكامل

التعريف بالمادة

نظرية التكامل والاندماج، هي مادة أساسية موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص العلاقات الدولية تعرض مختلف التصورات المفاهمية، والنظرية، التي أسست لتحليل وتفسير تفاعلات الوحدات السياسية الدولية في شكل اعتماد متبادل، او تجارب تكاملية.

2-أهداف المادة

1-التعرف على مختلف التصورات النظرية التي فسرت ظاهرة التكامل الدولي.

2-الكشف عن المنطلقات الفكرية، والأسس الابستمولوجية، والانطولوجية للنظريات المفسرة لظاهرة التكامل الدولي.

3-تقديم أدوات تحليل ظاهرة التكامل الاقليمي وفق عدسة نقدية.

4-دراسة بعض نماذج التكامل من منظور التحليل المقارن.

المحور الأول: مدخل انطولوجي ابستمولوجي لظاهرة التكامل في العلاقات الدولية

الدرس الأول: مفهوم التكامل

يعتبر موضوع التكامل من أبرز مواضيع البحث والدراسة في حقل العلاقات الدولية، لما له من أهمية للشعوب والأمم، وقد اختلف المفكرون في اعطاء تعريف اجرائي موحد للمصطلح مثله مثل الكثير من المفاهيم في العلوم الانسانية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص، ولهذا سيتم تقديم مجموعة من التعاريف لبعض المفكرين، الذين ينتمون الى مجموعة من المدارس الفكرية والنظرية المختلفة.

1-مورتن كابلن Morton Caplin: حسب **مورتن كابلن** Morton Caplin التكامل هو "الطريقة التي تمكن الانظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من اجل تحقيق اهداف ومصالح مشتركة ، كما ينظر اليه على أساس انه عملية تنظيمية تحاول الانظمة من خلالها الحفاظ على مصالحها المشتركة وتنظيم العلاقات بينها"[1]. فكابلان ينظر للتكامل على أنه ***مسار*** تنظيم مؤسساتي لتطوير العلاقات بين الدول بما يحقق مصالح مشتركة.

2-أميتاي اتزيوني Amitai Etzioni: "التكامل هو قدرة الوحدة او النظام على تحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية." [2] بخلاف كابلان اتزيوني يعرف التكامل على انه ***حالة*** تأكيد التماسك للوحدة السياسية الموجودة مسبقا، أي الحالة النهائية للتكامل.

3-كارل دوتش Karl Deutsh: التكامل حسب **كارل دوتش** هو العملية التي من خلالها تقوم المجتمعات بتكثيف شبكة الاتصال الاجتماعي، فهو حسبه انجاز داخل الاقليم للمؤسسات، وتطبيقات قوية، بشكل كاف، وانتشار واسع بشكل جيد لضمان الاستمرار لوقت طويل. فدويتش ينظر للتكامل على أنه ***عملية*** وليست حالة تتميز بتكثيف الاتصال بين المجتمعات، لذلك فكارل دوتش لا يهتم فقط بتحديد مفهوم

[1] Morton Kaplan, *System and process in international politics* (New York: wiley,1957), 7.

[2] Reginald j. harrison, *Europe in question: Theories of Regional international integration* (London: George allen and Ruskin house ,1975), 10.

التكامل، وانما يبحث في الاندماج وصوره وشروطه، حيث ذكر "دويتش" أن للاندماج مهام رئيسة تتمثل فيمايلي:

1-المحافظة على السلام.

2-التوصل الى قدرات أكبر.

3-انجاز بعض المهام المحددة.

4-اكتساب ضرورة ذاتية جديدة وشخصية تلعب دورا جديدا.[1]

4-أرنست هاس Ernst Haas: التكامل حسب "هاس" هو "***العملية*** التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة، ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"[2]، ويتحدث "هاس" عن شكلين من التكامل؛ التكامل السياسي الذي ينظر اليه كمسار لتكون "الجماعة السياسية" Political community ، والتكامل الاقتصادي، هذا الأخير مهما كان تعريفه، قد يستند حسب "هاس" إلى دوافع سياسية، وكثيرًا ما يُنتج عواقب سياسية، ويفترض أن التكامل الاقتصادي، غير المصحوب بنمو المؤسسات والسياسات المركزية، لا يؤدي بالضرورة إلى مجتمع سياسي نظرًا لعدم وجود أي ضغط لإعادة صياغة التوقعات".[3]

5-أما **ليندبرغ** Leon Linderberg فقد عرف التكامل بأنه العملية التي تجد الدول نفسها عاجزة عن ادارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ

---

[1] كارل دويتش، *تحليل العلاقات الدولية*، تر: محمود نافع (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية،1982)،253.

[2] Ernst B. Haas, *The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic 1950-1957*, (Indiana: The University of Notre Dame Press,2004),2-3.

[3]Ibid,12-13.

قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة ، فهو العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية الى مركز جديد. [1]

في اتجاه واحد يتفق "هاس" و "ليدنبرغ" اللذان طورا النظرية الوظيفية على ان التكامل هو عملية تنتهي بتحويل الولاءات الى الوحدة مافوق دولتية التي تتجاوز الوحدات السياسية المؤسسة.

6-اسماعيل صبري مقلد Ismail Sabri Issa Mahmoud Mkldيركز اسماعيل صبري مقلد على دائرتين للتكامل؛ الاولى تحقيق بناء وتراكم وشائج اقتصادية وغير اقتصادية بين الاقتصاديات المشاركة فيه، تجعل تلبية العرض، والطلب على السلع، والخدمات، وعناصر الانتاج فيها الخيار الاول امام صانعي القرارات الاقتصادية ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية نحو توحيد اسواق الاقطار المشتركة في التكامل.

ويتم في الثانية ربط هذا التكتل بالنظام التجاري العالمي من خلال المطالبة بعدم عزل هذه التكتلات عن حركة التجارة الدولية.[2] فالتكامل حسب اسماعيل صبري مقلد هو التقارب الاقتصادي بين الدول الذي يسمح بتلية الاحتياجات الأساسية لكل منها، ولكن هذا التعريف الذي يرتبط بصورة التقسيم الدولي للعمل هو قريب من مفهوم الاعتماد المتبادل أكثر من قربه من مفهوم التكامل.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر تجاه التكامل، الا ان معظم الباحثين اتفقوا على الملامح العامة لهذه الظاهرة، فمعظمهم اهتم بالكيفية التي يتم من خلالها تحويل الولاءات من مركز الى آخر، كما ان الكثير منهم اهتم بأنماط الاتصال بين الوحدات السياسية المتفاعلة في عملية التكامل.[3]

---

[1] سامي عفيف حاتم، *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم* (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994)، 279

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، *النظريات المتضاربة فب العلاقات الدولية*، تر: وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985)، 271.

[3] Ernest Haas,"The study of regional integration :reflections on the joy and Anguish of pretheorizin"g, *International Organization*,vol 24,n4,Regional integration :theory and research(autumn1970), 607-646

التعريف الاجرائي: يمكن تعريف التكامل على أنه: مسار من الترتيبات مابين الحكوماتية ترمي الى احلال وحدة جديدة لها سلطة اتخاذ القرارات في مجال او مجالات معينة لكل الاطراف المستقلة والمتفرقة، بما يضمن تحقيق التماسك بينها، وضمان المصالح المشتركة من خلال تبعيتها وولائها للوحدة الجديدة، و يتضمن المسار تحول اجتماعي، يرافق التحولات الاقتصادية، والسياسية، وحتى الأمنية، يحمل في مضمونه فكرة تحويل الولاء الشعبي تدريجيا من القوقعة القومية الى الهيئة الوظيفية فوق القومية.

ثانيا: المفاهيم الأربعة للتكامل الإقليمي

1-التصميم الاستباقي: وفقاً لهذا المفهوم، وهو بلا شك الأقدم، فإن التكامل الإقليمي هو عملية تفكيك والتي يمكن أن تكون مؤقتة، وتهدف إلى حماية الاقتصادات الوطنية من آثار المنافسة الدولية عن طريق الحد من توسيع السوق، فالتكامل الإقليمي يسعى إلى استفادة البلدان الأعضاء من الآثار المفيدة لتحالف واسع النطاق إلى حد ما، والذي يمكن أن يصل إلى مستوى التقسيم الإقليمي للعمل[1].

2-التصميم الجغرافي: لايزال التكامل الإقليمي يعتمد إلى حد كبير على القرب الجغرافي للدول، وعلى فكرة وجود حدود مشتركة، ومن المناسب هنا تسليط الضوء على ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين "التأثير الحدودي «،فقد نشر ماكالوم في التسعينيات دراسة تقيم تأثير الحدود على التجارة الدولية، إحدى الحالات الأولى التي درسها تتعلق بالتجارة بين الولايات المتحدة وكندا، حيث أظهر أنه في عام 1980، كانت تجارة مقاطعة كندية أكبر بحوالي 20 مرة مع مقاطعة كندية من ولاية أمريكية ذات حجم مماثل، وعلى مسافة مماثلة وفي عام 1995 جدد دراسته عن الدول الأوروبية، وأظهر أن التبادلات بين المناطق أكبر بحوالي14 مرة مما كانت عليه عندما كانت المناطق مفصولة الحدود.

[1] Théories et stratégies de régionalisation
file:///C:/Users/AZUS/Downloads/II.%20Th%C3%A9ories%20et%20strat%C3%A9gies%20de%20r%C3%A9gionalisation%20(1).pdf.

3-المفهوم المؤسسي: في المفهوم المؤسسي، التكامل هو إنشاء نظام قواعد مشتركة من السلطات العامة للجهات المهتمة بمسار التكامل، فالمؤسسات عبارة عن أنظمة تسمح ب " تقارب توقعات الوكلاء، وتضمن الاستقرار، وتؤمن البيئة، ووفقا لهذا المنظور، تلعب المؤسسات دورا رئيسيا في النمو من خلال توفيرها الاستقرار والأمن والمصداقية، ويستند هذا المنظور إلى تاريخ الدول الغربية الكبرى، حيث ساهمت المؤسسات في خلق البيئة السياسية و اقتصاد ملائم للنمو والتنمية، حيث أن أطروحة الشمال الأساسية هي أن الابتكار أو مكاسب الإنتاجية أو تراكم رأس المال هي الحل لتهيئة بيئة مواتية للتكامل.[1]

ثالثا درجات التكامل الإقليمي المختلفة

أ-سيروين والإقليميتين يميز سيروين بين مفهومين للإقليمية، الإقليمية العالمية، والإقليمية التعاونية، وفي نفس السياق يميز الإقليمية الحدية البسيطة التي تتلخص في إنشاء منطقة تجارة حرة، وتوحيد النزعة الإقليمية والإقليمية الموحدة، حيث لا يكون الاقتصاد غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق أهداف أكبر بكثير، سياسية اجتماعية، دبلوماسية...

ب-أشكال التكامل الإقليمي الخمسة التي وضعها بالاسا:

يقترح التصنيف الذي قدمه Balassa B خمس درجات من التكامل تتراوح بين المنطقة من التجارة الحرة إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي:

1-**منطقة التجارة الحرة:** منطقة التجارة الحرة تتميز بغياب الرسوم الجمركية والقيود الكمية على حرية حركة البضائع، ويشجع على التجارة البينية، وتتميز ب:

- عدم وجود الرسوم الجمركية مما يعزز التكامل الاقتصادي، ويخفض من تكلفة التجارة بين الدول.
- غياب القيود الكمية على حركة البضائع بما يسمح بتدفق غير محدود للبضائع دون قيود كمية، مما ييسر التجارة، ويوفر مرونة أكبر للشركات.

[1] Ibidem.

2-الاتحاد الجمركي: يعتبر الاتحاد الجمركي منطقة تجارة حرة، ولكن يتميز عنها بوجود التعريفة الخارجية المشتركة.

- يتطلب وجود تعريفة خارجية مشتركة تفرضها جميع الدول الأعضاء على السلع القادمة من خارج المنطقة.

- تحرير تجارة البضائع بين الأعضاء يعني إزالة الحواجز الداخلية، مما يشجع على تدفق السلع بين الدول الأعضاء ويعزز السوق الموحدة.

- يوفر بيئة تجارية موحدة، ويعمل على تعزيز التفاهم الاقتصادي بين الدول الأعضاء.[1]

3 - السوق المشتركة : السوق المشتركة هي اتحاد جمركي، ويضاف إليها حرية حركة عوامل الإنتاج يتميز ب:

- يتيح حرية حركة عوامل الإنتاج، بما يشمل رأس المال، العمل، والسلع، بين الدول الأعضاء، مما يعزز التكامل الاقتصادي.

- إزالة القيود على حركة العوامل تسمح بانتقال أسهل وأكثر مرونة للموارد بين الدول، ويؤدي إلى تخصيص موارد أكثر كفاءة.

- يعزز التفاعل الاقتصادي ويشجع على تكامل الأسواق وتوحيد السياسات.

4 - الاتحاد الاقتصادي : يشمل الاتحاد الاقتصادي بالإضافة إلى السوق المشتركة، تنسيق السياسات الاقتصادية، ويتميز بمايلي:

- يستوجب تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، خاصة السياسات المالية، النقدية والتجارية لتحقيق استقرار وتوازن اقتصادي.

---

[1] Eduard Marinov, *ECONOMIC DETERMINANTS OF REGIONAL INTEGRATION IN DEVELOPING COUNTIES*, International Journal of Business and Management, Vol. III, No. 3 (2015):25.

- إزالة الحواجز التجارية بين الأعضاء يسهل حركة السلع والخدمات ويعزز التبادل التجاري.

- يهدف إلى بناء وحدة اقتصادية متكاملة تعزز النمو، وتقلل من التباين الاقتصادي بين الدول.

5 – الاتحاد النقدي : يشكل الاتحاد النقدي المرحلة النهائية من التكامل مع إنشاء عملة موحدة.

- يشمل إنشاء عملة موحدة تجمع بين الدول الأعضاء، مما يسهل العمليات التجارية ،ويقلل من تكاليف التحويل النقدي.

- توحيد السياسات النقدية يضمن استقرار العملة، ويحد من التضخم ،ويعمل على تعزيز الثقة في العملة الموحدة.

- تعتبر المرحلة النهائية من التكامل الاقتصادي حيث ترتقي الدول إلى مستوى الوحدة الكاملة في السياسات الاقتصادية والنقدية.

رابعا؛ مجالات التكامل

أ – التكامل الاقتصادي: هو عملية إزالة التمييز في العلاقات التجارية بين الدول .أما التعريف الأشمل فيصف التكامل الاقتصادي بخصائصه الرئيسية، فهو: اتفاقًا اقتصاديًا بين بلدين أو أكثر يهدف إلى تحسين الرفاه، والذي يتميز بخفض أو إزالة الحواجز الجمركية، وغير الجمركية أمام التجارة فضلاً عن تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، بهدف نهائي يتمثل في تحقيق التكامل الكامل، بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية والاقتصادية التي تديرها مؤسسات فوق وطنية. [1]

ب – التكامل السياسي :في هذا الإطار يمكن ان نميز بين نموذجين:

1–نموذج اميتاي انزيوني [2]:ركز على الوحدة السياسية التي لا تحدث الا بعد وجود اعتماد متبادل، وقسم التكامل الى:

[1] Ibid, 24.

[2] دورتي، بالتسغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، 279.

المرحلة الاولى :مرحلة ماقبل الوحدة يبدأ التوحيد من قطاعات التبادل التي تنتشر من نطاق الدولة الى نطاق الدول

المرحلة الثانية :تبرز فيها قوى التوحيد

أ–النخب القسرية :الجيش والشرطة.

ب– النخب النفعية: تتولى الجوانب الاقتصادية، الامكانيات الفنية والإدارية.

ج–الهوية الاجتماعية :يمكن استغلال القيم المجتمعية لعملية التوحيد.

المرحلة الثالثة وتتسم هذه المرحلة ب:

–تزايد تدفق السلع و الأفراد والاتصالات بين الوحدات.

–الانتشار Spill over من قطاع الى آخر.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانتهاء حيث يكون الاتحاد قد وصل صورته النهائية من خلال الانتشار في مختلف القطاعات.[1]

2–نموذج جوزيف نايJosph.S.Nye

وهو بدوره طرح ثلاث نماذج للتكامل السياسي:

أ –التكامل المؤسساتي :ويكون بخلق مؤسسات قوية تؤثر على التفاعلات الأخرى.

ب–التكامل في السياسات :توحيد صنع القرار.

ج– تكامل في المواقف :تصريحات القادة، استقراءات الرأي العام، تصورات النخبة التي تعكس ذلك.

ج–التكامل الامني :وهو مرحلة بعدية تأتي بعد التكامل السياسي، وفيه يتم اتفاق الدول الأطراف على الترتيبات الامنية الجماعية واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن المشترك.

[1] عياد محمد سمير، *التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب* (الجزائر: شركة دار الأمة،2013)، 35.

متطلبات التكامل:[1]

- التماثل الاجتماعي :من أبرز متطلباته:

-غياب مشاعر التعصب الثقافي

-الاتفاق على اهداف السياسة الخارجية.

-وجود علاقات ودية بين الحكومات.

- التشارك في القيم :من عوامل نجاح التجارب التكاملية هو تماثل وتشابه السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- الارادة السياسية :يسعى القادة السياسيين الى تشجيع التكامل وتنفيذه إذا ما رأوا أنه سيعزز من شرعية وجودهم.
- المنافع المتبادلة :من اسباب نجاح التكامل ان تحقق كل دولة في التكامل مزايا لم يكن بإمكانها تحقيقها قبل قيام التكامل، وإذا كانت من خسائر فلا بد ان تكون نسبية مقارنة بالمنافع والمكتسبات.
- الاتصال :ركز "كارل دوتش" على اهمية الاتصال بأشكاله المختلفة كشرط أساسي للتكامل (من خلال تكوين ثقافة متماثلة بين الشعوب) .

خامسا: مؤشرات التكامل

-هناك مؤشرات يمكن ان نقيس بواسطتها مدى نجاح او فشل عملية التكامل:[2]

1-الارضاء الوظيفي :من جانب الوحدات الداخلة في التكامل.

[1] نفس المرجع.

[2] كريس براون، *فهم العلاقات الدولية*، تر: مركز الخليج(الامارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 147-153.

2-التزايد الفعلي في حجم المعاملات السلمية يؤدي الى رفع مستوى الثقة، الاعتماد المتبادل، تنازل عن بعض صلاحيات السيادة من اجل تحقيق النفع المشترك.

3 -انشاء الاطار التنظيمي للتكامل : تدعيم نمو المؤسسات التي ترتكز عليها عملية التكامل.

4-الاتجاهات الجماهيرية من خلال تجاوب الجماهير، وفهمهم لأهمية التكامل.

5-التحول في الولاءات : التي تنتقل من دائرة القيم القومية الى قيم فوق قومية.[1]

[1] اسماعيل صبري مقلد، *العلاقات السياسية الدولية*(القاهرة :المكتبة الأكاديمية، 2011)، 29-32

الدرس الثاني: موقع نظريات التكامل ضمن نظريات العلاقات الدولية

لماذا ندرس ظاهرة التكامل في العلوم السياسية؟

التغيرات التي تصحب التوجهات الإقليمية والدولية تحتاج الى تحريك جميع العلوم الاجتماعية من خلفها لأن كل القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، الخ تعرف تطورات حاسمة، الا ان علم السياسة تبنى نظريات التكامل الدولي لأن مضامين التجربة التكاملية تقتضي توريط الحكومات الوطنية في كل مرحلة من مراحلها.

العامل السياسي هو الذي يوجه التجارب التكاملية، قد يبدأ التكامل اقتصاديا، ولكنه يسيس تدريجيا، ويراقب سياسيا، ولكن تأسيس مؤسسات بالبعد التكاملي وحده لا يعني وجود التكامل، لأن هذا الأخير، وان كان خاضعا للسياسة فهو ينتج آثارا اجتماعية[1].

موقع نظرية التكامل:

لمعرفة موقع نظرية التكامل ضمن نظريات العلاقات الدولية سنركز على ثلاث معايير:

1-معيار مستوى التحليل :توجد نظريات في العلاقات الدولية تعالج الواقع الدولي من منظور كلي) الواقعية والليبرالية) وهناك نظريات تعالج العلاقات الدولية من منظور جزئي مثل نظرية صنع القرار، نظرية التكامل تعالجها من مستوييها الكلي والجزئي، بحيث أنها تركز على الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وفي نفس الوقت لا تهمل متغيرات البيئة الداخلية(صناع القرار، النخب).

2-المعيار المنهجي: في العلاقات الدولية هناك نظريات ذات توجه امبريقي، ونظريات ذات توجه قيمي معياري، ونظرية التكامل تأتي في حد الوسط، بحيث أنها تبدأ معيارية(الباحثين والتجربة ذات بيئة واحدة وهي البيئة الأوروبية ،)وتنتهي تجريدية حينما تحاول تعميم ما توصلت اليه التجربة الأوروبية.

[1] دروتي،، بالتسغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*،290.

3-المعيار الايديولوجي :وفق هذا المعيار تصنف النظريات الى نظريات صراعية، ونظريات سلمية مثل نظرية الأمن الجماعي) ونظرية التكامل بصفة عامة تقع في مجال النظريات السلمية.

الدرس الثالث: التطور الفكري لظاهرة التكامل

تعتبر التجربة الأوروبية أبرز تجربة تكاملية لأنها الأكثر نجاحا، والوحدة الأوروبية قبل أن تكون مشروع اقتصادي تقويه حركة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، فقد كان مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين، وحكماء، وفلاسفة ورجال قانون ومصلحين اجتماعين.

أولا: نشأة وتطور فكرة التكامل الاقليمي

بدأت المشاريع الفكرية حول الوحدة الأوروبية تظهر مع نهاية القرن الثالث عشر، وبداية القرن الرابع عشر ، وقد ارتبطت هذه المشاريع في البداية بالتوجهات والغايات الدينية، حيث رأى مجموعة من المفكرين والفلاسفة في الوحدة الأوروبية الحل لتقوية الغرب المسيحي في مواجهة الشرق المسلم، ومن هؤلاء رجل القانون الفرنسي بيير ديبوا Dubois Pierre(1250-1320)الذي طرح مشروع فكري لوحدة أوروبية تستهدف في المقام الأول تقوية أوروبا كي يتمكن الغرب المسيحي من الوقوف في وجه الشرق المسلم والتصدي له ومحاربته، واسترجاع الأماكن المقدسة من يد المسلمين، في هذا العصر الذي اتسم بهيمنة الدين على المجتمع، تصوّر "بيير دوبوا" استمرار السلام في المسيحية من خلال جمع الدول الأوروبية تحت سلطة السيادة الفرنسية، كما دعا إلى إنشاء مجلس يهدف إلى الفصل في النزاعات، وتوحيد إجراءات العدالة الخاصة بالدول، من جانبه، تصوّر "دانتي أليغييري" "مجتمعًا عالميًا للبشرية" يتخذ شكل إمبراطورية عملاقة قائمة على نموذج المواطنة الرومانية وحقوقها الشاملة.[1]

بالرغم من انتهاء الصراع بين السلطة الكنسية والسلطة المدنية في أوروبا في القرن السادس عشر، الا أن الدافع الديني كان من الدوافع الرئيسية المحركة لمشاريع الوحدة فمثلا؛ طرح "وليام ليبينز W.Leibenitz "

[1] Esteban Moron ,Aux origines de l'Union Européenne : l'évolution du concept d'Europe unie ,1/2). Les Yeux du Monde(https://les-yeux-du-monde.fr/actualites-analysees/europe/union-europeenne/50824-aux-origines-de-lunion-europeenne-levolution-du-concept-deurope-unie-1-2/

(1646–1716)مشروعا حث فيه الشعوب الأوروبية على محاربة الامبراطورية العثمانية ،وطالب بتفكيكها وتوزيع الأقاليم الخاضعة لسيطرتها على اتحاد أوروبي، كان الشرط الأساسي للازدهار والتنوير حسب ليبينز هو "التوازن في المسيحية والهدوء في أوروبا" ، و الحاجة الملحة إلى سلام مستقر في أوروبا قائم على أساس أقل تقلبًا من تراكم الأطروحات الهشة التي كانت تُنتهك باستمرار، وفي كل مرة تُخلّ بتوازن المنطقة . لا يمكن فصل رؤية "لايبنتز" لأوروبا عن حقيقة أنه كان مدافعًا قويًا عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة وقد اقترح إنشاء بنك ودائع أوروبي ،و إنشاء آلية عقابية تسمح بإنفاذ القوانين الوضعية الراسخة للاتحاد الأوروبي.[1]

الأحداث التي شهدتها القارة الأوروبية بعد ذلك أضعفت تأثير العامل الديني في الخطاب الفكري والسياسي وتوجه المفكرون والفلاسفة، وحتى رجال الدين نحو البحث في حلول لتحقي السلم بين المجتمعات الأوروبية عام 1713 طرح رجل الكنيسة" Henri Grouès أو القس بيير" "مشروع من أجل جعل السلام دائم في أوروبا«Projet pour rendre la paix perpétuelle en Europe » وقد تمحور تصوره حول فكرة مفادها أن جعل السلام دائما في أوروبا يكون من خلال قيام اتحاد دائم بين دول سيادية ممثلة من طرف نواب عنها في مجلس دائم "بدل النظام البائس لتوازن القوى، يعود نشأة المشروع إلى سياق المحاولات الأولى للسلام التي أدت إلى افتتاح مفاوضات أوتريخت في بداية عامي 1712 و1730. وقد فكر رئيس الدير في المسائل المرتبطة بالحروب الأوروبية حوالي عام 1708.[2]

في نفس السياق رأى" هارولد لاسكي Harold Laski "أن السلم لا يضمن الا بواسطة وجود دول ضمن امبراطورية واحدة أو فدرالية.

[1] Mogens Lærke, Leibniz in Europe *IN The Routledge Handbook of Philosophy and Europe*(London : Routledge,2021), 14.

[2] Denis de Casabianca, L’abbé de Saint-Pierre et le Projet de paix perpétuelle : la politique d’un homme de bien https://www.unicaen.fr/puc/sources/castel/Paix/intro_casabianca.xml/focus/paix_intro_casabianca_2_1_p9.html.

تجدر الإشارة الى أن مشروعات الوحدة الأوروبية التي تواصلت على ما يقرب خمسة قرون من اندلاع الحرب العالمية الأولى، اتسمت بالمثالية والبساطة، الا انها تمكنت من القاء الضوء على طبيعة العقبات والمعضلات التي تعترض، وتعوض طريق الوحدة الأوروبية، وأسست لفكرة أن التكامل الإقليمي أداة لتعزيز التعاون السلمي، وتقليص النزاعات بين الدول.

شهد الحوار الفكري حول الوحدة عدة تطورات في سياق جملة من الحالات التاريخية المتعلقة بالتوحيد الوطني National Unification تبلورت رؤى أكثر وضوحا حول المناهج، والمداخل والمقتربات الملائمة لتحقيق الوحدة الأوربية، ثم بعد ذلك لتفسير الحركيات السببية التي ساهمت في نجاحها، وأفضى الجدل الذي دار في أوروبا حول الوحدة الأوروبية الى بلورة منهجين مختلفين لتحقيق الوحدة بين دول مستقلة:

المنهج الأول: يطلق عادة عليه اسم" المنهج الاتحادي "ويقوم على فكرة خلق كيان سياسي موحد يحل محل أو يقوم الى جانب الكيانات السياسية الراغبة في الوحدة، مع تزويد هذا الكيان الوليد بحكومة تتمتع بصلاحيات، وسلطات خاصة لإدارته والاشراف على شؤونه، ويأخذ هذا الأنموذج صيغتين :الشكل الفدرالي والشكل الكونفدرالي حسب السلطات والصلاحيات المخولة للحكومات المحلية.

المنهج الثاني: فهو المنهج التعاوني، ويقوم على احتفاظ الدول المشاركة في العملية الوحدوية بكامل سلطاتها، وعدم التنازل عن صلاحياتها لصالح أي هيئة، أو سلطة فوق قومية، وتقوم الخطوات الوحدوية بناء على اتفاقات أو معاهدات تقوم على التعاون الاختياري، وتوافر الرغبة والارادة الحرة بين دول مستقلة وذات سيادة[1].

في عملية تشكيل مفهوم الاتحاد فوق الوطني، يُمكننا تحديد عدة مراحل، بدأت المرحلة الأولى في أغسطس1945 ، عندما روّج ألبرت أينشتاين Albert Einstein، بعد إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناكازاكي لفكرة إنشاء منظمة" فوق وطنية "قادرة على السيطرة على جميع القوات العسكرية بما

[1] Moron ,*Aux origines de l'Union Européenne*.

في ذلك الأسلحة النووية، ورأى أن هذا الاتحاد فوق الوطني يُمثل سبيلا لتجنب الحرب النووية، وأكد ألبرت أينشتاين في قاعة كارنيجي في أبريل 1948 أن" هناك طريقا واحدا فقط لعدم اندلاع حرب نووية وهو الوحدة، أثارت أفكار أينشتاين حول هذا الموضوع نقاشا وجدلا واسعين، إلا أن الاقتراح لم يحظ بدعم كبير في الغرب، ونظر إليه الاتحاد السوفيتي بعين العداء.

في تلك الفترة، طرح "تشرشل"، الذي لعب أحد أهم الأدوار في الساحة السياسية العالمية عموما والأوروبية خصوصًا، فكرة إنشاء مجتمع فوق وطني، وبصفته مؤيدا قويا للاتحاد الأوروبي، اقترح تشرشل اعادة بناء الأسرة الأوروبية، ومنحها هيكلا يمكن أوروبا من العيش بسلام وأمن وحرية، في خطابه الشهير الذي ألقاه في 19 سبتمبر 1946 بجامعة زيورخ، أوضح رئيس وزراء بريطانيا يُشبه الولايات المتحدة الأوروبية، أن الخطوة الأولى نحو السلام في أوروبا، هي ضرورة إنشاء اتحاد بين فرنسا وألمانيا[1].

إذا تحدثنا عن المرحلة التالية من تبلور مفهوم الاتحاد فوق الوطني، فسنذكر المفهوم الذي روج له" روبرت شومان" Robert Scuman، وزير خارجية فرنسا خلال خمسينات القرن العشرين، الذي بادر وروج لفكرة إنشاء ديمقراطية فوق وطنية عند توقيع اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عام 1950 ،وخلال مناقشات عامة أخرى، إضافة إلى ذلك، برهن شومان في بيانه الشهير «إعلان شومان على فكرة إنشاء اتحاد أوروبي " وهيئة فوق وطنية، تهدف إلى تحقيق التكامل فوق الوطني للجماعة الأوروبية، واقترح شومان إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب حيث تضع فرنسا وألمانيا صناعة الفحم والصلب تحت سيطرة سلطة عليا، مع إمكانية انضمام دول أوروبية أخرى إلى الاتحاد، وضع هذه الخطة" جان مونيه" بصفته عضوا في لجنة التخطيط الاقتصادي الفرنسي.

أشار مونيه إلى عدم كفاءة اقتصاد الدولة القومية الأوروبية في العالم الحديث وأكد أن التعاون الاقتصادي هو السبيل الأكثر فعالية للتنمية الاقتصادية واعتبر أنه من الضروري إنشاء " سوق مشتركة كبيرة وديناميكية

[1] Ibidem.

سوق قارية ضخمة في أوروبا، أصبح هذا المفهوم، الذي طرحه وروج له روبرت شومان، واقعًا ملموسا عندما وافقت الحكومة الفرنسية على تطبيق بعض المبادئ الواردة في إعلان شومان1950، والتي اقتصرت على قطاعات محددة ذات أهمية حيوية في السلم والحرب .أدى اقتراح شومان إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) The European Coal and Steel Community وهي الخطوة الأولى المهمة نحو التكامل الأوروبي فوق الوطني، حظيت خطة شومان بدعم الدول الأوروبية بسهولة تامة لأنها مثلت شكلا محدودا من التكامل وخدمت هدفا عمليا[1].

ثانيا: التكامل كأحد مقتضيات الحداثة

تجيب التجارب التكاملية على التطورات الناتجة عن موجة الحداثة داخليا وخارجيا، وذلك بعد انتقال البيئة الدولية من كونها متغيرا ثانويا في تكييف سلوك الدولة في فترات زمنية سابقة، الى كونها متغيرا رئيسا يمثل نقطة التفاعل بين سياسات التكيف من جهة، وتحولات البيئة الدولية من جهة أخرى.

1موجة الحداثة على المستوى المحلي:

أ – التعاطي مع التطور الحاصل في مفهوم المصلحة الذي أصبح يتجاوز المضامين السياسية والدبلوماسية للدولة القطرية، ويتجاوز ذلك لحدود مجتمعات سياسية، واقتصادية جديدة.

ب – الاستجابة لجهود المنظمات الدولية، والإقليمية التي تحاول تجنب نشوء الحروب العالمية.

ج – يمكن أن تعبر التجارب التكاملية عن طرح جديد لحفظ البقاء لتحقيق التنمية، وتغير الأنظمة السياسية والاقتصادية، وهو ما يتجاوب مع الفرضية التي تقول بأن التكامل يجبر الدول على تغيير نفسها.

د – التعامل مع وضعية المجتمعات ما بعد الصناعية، في ظل وجود فوارق في التحكم في التكنولوجيا ووجود عجز لدى بعض الدول القومية على ضمان التنمية والتغير بمفردها، أدى الى ضرورة قبول شكل

[1] Ibidem.

جديد للسلطات، ومصادر جديدة للثروة، وهو ما يتماشى مع الفرضية التي تقول " التكامل يحقق دعم مواطن العجز في الدول".

هذه الطروحات الحديثة دعمتها الانقسامات الحاصلة في الأنظمة السياسية الغربية(حزب العمال في بريطانيا الذي يعتبر اتجاها ثوريا في النظام البريطاني، أزمة 1968 في فرنسا التي جعلت" ديغول" ينادي بضرورة التغيير، في الوقت الذي أصبحت فيه الآلة السيد المطلق الذي يدفع المجتمعات الى التغيير ويدعم فرص السلام، كما تدعمت هذه التطورات بطروحات نظرية من طرف أنصار النظام الدولي في علم السياسة (بارسونز، ديفيد ايستن،مورتان كابلان، أرنست هاس، كارل دويتش، توسكانو، ايمي تاي ايتزيوني)[1] .

ب-موجة الحداثة على المستوى الدولي:

أ – على مستوى المجتمع الدولي بدأ يحدث التغيير بظهور الحركات عبر الوطنية، التوجهات المكافحة للانتشار النووي، الحركات المناهضة للتدخلات العسكرية، حركة السلع والاتصالات كل هذه التوجهات عبر الوطنية ساهمت في تشكيل رغبة حقيقية لتغيير السلوك الدولي، وبالتالي بناء قيم دولية جديدة والتكامل الدولي هو قيمة جديدة من قيم عالم مابعد الحروب العالمية، أو استجابة لقيم حداثية جديدة، يشير "هاس" الى أن العلاقات الدولية اتسمت في نهاية الحرب العالمية الثانية بتوجهين رئيسيين متعارضين: فبينما ظهرت نحو عشرين دولة جديدة منذ عام 1945، ومع كل الدلائل على أن هذه العملية ستكتسب زخمًا أكبر، نشأت شبكة من المنظمات الدولية لمواجهة التأثير الكامل لهذا التعدد في السيادة، وسواءً في مجال العلاقات السياسية، أو المهام الوظيفية المحددة، وسواءً على المستوى العالمي أو الإقليمي، فقد تم

[1] السعيد ملاح، *"نظرية التكامل والاندماج"*، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة ليسانس (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008).

إضفاء الطابع المؤسسي على الاتصالات، والروابط بين الحكومات، والمجموعات الخاصة، والأفراد قبل ذلك بكثير[1].

ب – غزارة متغيرات التفاعل من سياسية، واقتصادية، واجتماعية، علمية، وإعلامية، وبيئية ..... الخ ذات طبيعة فوق دولتية، مما يعني أن القدرة على الالمام بهذه المعطيات أصبحت أكثر تعقيدا، وهو ما فرض سياسات تكيفية تشرف عليها هيئات فوق قومية في مجال تخصصات مختلفة.

ج – ضعف التحكم في المتغيرات الخارجية من قبل الدولة الواحدة، الأمر الذي يدفعها للبحث عن " شركاء" لها لتعظيم القدرة على التكيف مع العالم الخارجي، سواء أخذ ذلك شكل الحلف العسكري، أو السوق المشتركة أو الانتماء لمنظمة إقليمية أو دولية.

د – أهم مشكلة واجهت الدولة القومية المتقدمة هي تعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل Interdependance مما فرض وجود شكل جديد للرقابة والسلطة على الوظائف التي تحدث خارج إقليم الدولة الوطنية، لذلك فقد فرض التكامل الجهوي نفسه كحل حقيقي، وفعال لهذه المشكلة، نتيجة وجود وظائف خارج حدود الدولة القومية، وهذه الوظائف أصبحت مستحيلة الإدارة من طرف المستويات المحلية الى المستويات الإقليمية[2]

[1] Haas, *The uniting of Europe*, 3.

[2] ملاح، *"نظرية التكامل والاندماج"*.

المحور الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التكامل

الدرس الأول :المقاربة الدستورية لتحليل التكامل الدولي

Institutional Theory

تعتبر المقاربة الفدرالية احدى المقاربات الكلاسيكية في تحليل ظاهرة التكامل، ويتضمن مصطلح الفدرالية على معاني سياسية أكثر منها وظيفية، وذلك راجع للتركيز على فكرة الشرعية.

مصطلح اتحاد أو فدرالية Federation مشتق من الكلمة اليونانية Foedus ، والتي تعني تحالف أو ميثاق ، ويدل على درجة الثقة المتبادلة والدخول بشكل طوعي في اتفاق.من الناحية التاريخية، وجدت في المجتمعات السابقة اتحادات لها شكل الفدرالية مثل رابطة الاغريق القديمة أو رابطة الهانستيك (1385) The hanstic leagueوالاتحاد السويسري الذي تطور عبر قرون وفدرالية الجمهورية الألمانية عام1579 ، الا أن معظم الباحثين يفضلون الانطلاق من تاريخ 1787 عند الحديث عن الفدراليات لاعتبارين اثنين:

الأول :تاريخي؛ وهو قيام الفدرالية الأمريكية.

الثاني :نظري؛ وهو بداية الكتابات الحقيقية لأباء الفدرالية الأمريكية أمثال :هاملتون، ماديسون تاي، هؤلاء الذين استلهموا تصوراتهم الفدرالية من التجارب التاريخية[1].

ابتداء من فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، سادت عدة خطابات سياسية، ونظرية حول فكرة التوحيد لضمان مزيد من الاستقرار، وهنا ظهر خطابان:

1-الخطاب الفدرالي الراديكالي: يقدم بوادر للوحدة المباشرة في أوروبا، وفي هذا الاتجاه نجد ألكسندر مارك Alexander Marcالذي وجد أن التدرجية تضر بالتكامل في أوروبا أكثر مما تنفع.

2-الخطاب الثاني :هو فدرالي تطوري وهذا الخطاب يتقاطع مع النماذج الوظيفية، ويقر بأن الفدرالية هي آخر مرحلة في تطور المسار التكاملي.

[1] Dario Battistella, *Théorie des relations Internationales*, (Paris : presse de science politique. 2003),338.

بالنسبة للأوروبيين النموذج الفدرالي هو استراتيجية طويلة المدى يمكن تحقيقها، ولذلك فهم يتحفظون على الأنموذج الفدرالي االراديكالي، ويساندون الأنموذج الفدرالي التطوري لأن الاتحاد يجب ألا يكون فوريا، وانما تطوريا، فالدولة استكملت جميع مراحلها التاريخية، وبالتالي التوحيد المباشر قد يولد ردات فعل راديكالية تمس السيادة الدولتية.

أولا: العامل المحدد في النظرية الفدرالية

ما يحقق الاجماع هو أن النظرية الفدرالية تركز على العامل السياسي، وتهتم بالتوحيد المباشر للوحدات السياسية سواء الوحدات المنقسمة سابقا أو الوحدة التي تعرف اختلافات داخلية حول قدرتها على فرض الاكراه، في هذا السياق اعتبر" مكاي R.W.Mackay "أن الفدرالية طريقة لتوزيع القوى الحكومية بشكل تصبح الحكومة المركزية، والحكومة الإقليمية تنسقان ضمن مجال محدد لكنهما مستقلتان نسبيا[1] .

بناء على ما سبق يظهر أنموذجين فدرالين:

1-أنموذج توحيدي لوحدات دولية: وهو الأنموذج الذي يحدث فيه اندماج مباشر لعدة دول أو وحدات دولية.

2-أنموذج حكمي تطوري :أي أن الفدرالية تصبح شكل من أشكال الحكم، وليس التوحيد وينسجم مع الدول الكبرى التي تعجز سلطتها المركزية بمفردها على فرض الاكراه والسلطة التوزيعية.

ثانيا: الفدرالية وفق نظريات العلاقات الدولية

أ-الفدرالية في النظرية الليبرالية:

في هذا الاتجاه نجد M.Burgess,D.JElezar,ASpinelli,K.C.Whear ناقش K.C.Whear في مؤلفه" الحكومة الفدرالية " الذي صدر لأول مرة عام 1946 "كيف تنشأ الفدراليات؟"، مركزا على عامل

[1] ناصيف يوسف حتى، *النظرية في العلاقات الدولية* (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)،282.

الإرادة والرغبة في الانطواء تحت لواء حكومة جديدة مع ضرورة وجود قدرة على إدارة الحكومة الاتحادية وعن سؤال لماذا تتجه الشعوب الى الاتحاد يجيب" وير "بأن العامل الأساسي هو الإحساس بعدم الأمان العسكري، والحاجة الى للدفاع المشترك بالإضافة الى الأمل في الحصول على مزايا اقتصادية من الاتحاد لذلك فهو يضع ستة شروط لقيام الفدرالية:

1-إدراك عدم الأمان العسكري، وإدراك الحالة التالية للدفاع المشترك؛

2-الرغبة في الاستقلالية عن القوى الخارجية، مع ضرورة الاتحاد مع أطراف ذات قيم مشتركة؛

3-الأمل في الامتياز الاقتصادي من الاتحاد؛

4-البحث عن المرافقة السياسية؛

5-المجاورة الجغرافية؛

6-التشابه في المؤسسات السياسية؛[1]

عام 1963 قدم" وير "تصورا تصحيحيا، وأشار الى أنه توجد بعض العوامل الأخرى غير العوامل العسكرية/السياسية/الاقتصادية التي تشجع على الاتحاد، وهي العوامل الثقافية متمثلة في اللغة، والدين والجنسية التي تنتج قدرة للاتحاد. بالنسبة لمايكل بيرجس " Burgessو"دانيال الازار Elezar"فانهما ركزا على السمة الأخلاقية للاتحاد، حيث رأى الازار" Elezarأن على الشعوب العودة الى المعاهدة؛ والالتزام الطوعي بالمطالب الأخلاقية، والعدالة الفردية والاجتماعية.

الملاحظ على هذه التصورات أنها لم تقدم فعلا نظرية اتحادية كنظرية إقليمية للتكامل، بقدر ما يمكن استخدامها عند تحليل تكامل كيان دولاتي واحد، بالتالي خلق دول جديدة أو ممثلين دوليين جدد.

[1] Battistella, *Théorie des relations Internationales*, 337.

ب–الفدرالية في النظرية الواقعية:

في هذا الاتجاه نجد Alios William,HRiker, David Mckay طور" ريكر "مقاربة الخيار العقلاني في مؤلفه الفدرالية: الأًصل، العملية، الأهمية"عام1964 ، حيث أشار الى أن الفدرالية هو الطريق الوحيد لحل مشكلة اتساع حجم الدولة، ما يضمن حكم لمناطق جغرافية أكبر من مركز واحد، وزيادة مداخيل الدولة وتجميع جيش أكبر، مما يساعد على زيادة وزن الدولة، ويزيد من مكانتها وهيبتها على المستوى الدولي.[1]

بذلك يلاحظ أن" **ريكر** "يناقش الفدرالية كآلية لخلق الإمبراطوريات، الشكل القديم للدولة، وبقدم **ريكر** "شرطان للتوجه نحو المساومة الاتحادية:

أ–رغبة من جانب السياسيين الذين يدخلون في المفاوضات من أجل توسيع نفوذهم بواسطة الوسائل السلمية أو أن تكون عن طريق المواجهة العسكرية الخارجية، أو التهديد الدبلوماسي، أو التحضير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي، والتوسع.

ب–الإرادة من جانب السياسيين الذين يقبلون بالتفاوض على إعطاء بعض الاستقلالية لغرض الاتحاد سواء بسبب الرغبة في الحماية من التهديد العسكري أو الدبلوماسي، أو بسبب الرغبة في المشاركة في الاعتداء المحتمل للفدرالية.

من الانتقادات التي وجهت لتصور" **ريكر** "أن الشعور بوجود تهديد محتمل وحده لا يكف لقيام الفدرالية وانما يجب أن يكون التهديد وجوديا، كما انه لا يأخذ دائما الطابع الدبلوماسي أو العسكري، انما قد يكون ذو طبيعة سياسية واجتماعية، أو اقتصادية، بذلك يلاحظ أن أنموذج "**ريكر** "للفدرالية يصاغ خارج مايسميها"دويتش Deutsh "بالشروط الاجتماعية، وانما يركز على العوامل السياسية فقط، ويهمل العوامل الثقافية، وتجانس القيم السياسية، كما نه يركز على النخب السياسية فقط.

[1] Ibid,339.

الدرس الثاني: النظرية الوظيفية

The Functionalism Theory

أولا :ظهور الوظيفية

ان الحديث عن الوظيفية يستوجب الوقوف عند مجموعة من النقاط:

- أفضل نقطة انطلاق للوظيفية تكمن في علم الأحياء، وهو تخصصٌ لطالما كان وظيفيًا بعمق لعقود من الزمن، وتعود الوظيفية في علم الأحياء إلى أرسطو، الذي أزاح إلى حدٍ ما المدرستين البنيويتين اللتين هيمنتا على الفكر البيولوجي اليوناني حتى عصره، ويُعتبر ويليام جيمس مؤسس علم النفس الوظيفي، إلا أنه لم يعتبر نفسه وظيفيًا، ولم يُعجبه حقًا الطريقة التي قسم بها العلم نفسه إلى مدارس.
- في المنظور الوظيفي، يُعتقد أن المجتمعات تعمل ككائنات حية، حيث تعمل المؤسسات الاجتماعية المختلفة معًا كأعضاء للحفاظ على وجودها، وإعادة إنتاجها، ويُفترض أن تعمل أجزاء المجتمع المختلفة معًا بشكل طبيعي، وتلقائي للحفاظ على التوازن الاجتماعي الشامل، وتُؤكد الوظيفية على الإجماع والنظام الموجودين في المجتمع، مع التركيز على الاستقرار الاجتماعي والقيم العامة المشتركة، من هذا المنظور يؤدي اختلال النظام، كالسلوك المنحرف، إلى التغيير، إذ يجب على مكونات المجتمع التكيف لتحقيق الاستقرار؛ باختصار تُعالج الوظيفية وجود المؤسسات المختلفة من حيث الوظائف التي تؤديها في الحفاظ على المجتمع[1].
- الوظيفية مذهبٌ مهمٌ في فلسفة القرن العشرين، إذ تُقدّم إجابةً على أسئلةٍ عميقةٍ وخالدةٍ حول العقل البشري ويتّسم التاريخ المبكر للوظيفية بالتعقيد نظرا للاختلافات في أنواعها، وتتمثّل المفاهيم الأساسية

[1] Nabin Kumar Khara, *Functionalism and Neofunctionalism: Some Critical Perspectives*. JARIIE. Vol-6 Issue-6 2020:1006

في الوظيفية في الضمير الجماعي، وإجماع القيم، والنظام الاجتماعي والتعليم، والأسرة، والجريمة والانحراف، ووسائل الإعلام، وقد اهتمّ علماء الاجتماع الوظيفيون مثل بارسونز ودوركهايم، بالبحث عن وظائف المؤسسات في المجتمع، وسعى الوظيفيون إلى شرح العمليات العقلية بطريقةٍ أكثر منهجيةً ودقةً؛ فبدلًا من التركيز على عناصر الوعي ركّزوا على غرض الوعي والسلوك، وقد اتخذت الوظيفية خطوةً جريئةً؛ إذ ركّزت على الأدوار السببية، والوظائف السببية التي تُجسّدها العقول من أيّ نوع، ولا يشترط تحديد الأدوار السببية على مستوى وصف الدماغ.

- تبحث الوظيفية عن خصائص وظيفية أساسية :الأدوار السببية، والوظائف السببية التي يمتلكها جميع الكائنات ذات العقول، تُعدّ مشاكل نظرية الصراع نقيضًا للنظريات الوظيفية، فبتأكيدها على عدم المساواة والاختلاف في الآراء في المجتمع، تتجاهل نظرية الصراع درجة التوافق الكبيرة حول العديد من القضايا المهمة.
- تنظر الوظيفية، المعروفة أيضًا باسم النظرية البنيوية الوظيفية، إلى المجتمع كبنية ذات أجزاء مترابطة مصممة لتلبية الاحتياجات البيولوجية والاجتماعية لأفراده، وقد طبّق" إميل دوركهايم"، وهو عالم اجتماع آخر، نظرية سبنسر لتفسير كيفية تغير المجتمعات وبقائها مع مرور الوقت، وقد تم تهميش الوظيفية باعتبارها مجرد مقدمة علمية لنظرية التكامل الإقليمي .في الواقع، تُقدّم الوظيفية رؤية عالمية للدول والمنظمات الدولية التي تعمل من أجل نظام عالمي سلمي وبنّاء من خلال علاقات تعاونية عابرة للحدود لتلبية الاحتياجات الإنسانية[1].
- أخيرا، فيما يتعلق بمفهوم" الوظيفية"، يظهر أن الشكل والوظيفة متكاملان لا متناقضان، من ناحية أخرى تحاول الوظيفية تتبع نوايا المتكلم في البنية المُنتَجة، كما شددت الوظيفية على الفروق الفردية مما كان له تأثير عميق على التعليم .في ستينيات القرن الماضي، وُجّهت انتقادات إلى الوظيفية

[1] Ibid,1007.

لعجزها عن تفسير التغير الاجتماعي، أو التناقضات والصراعات الهيكلية–ولذلك سُمّيت غالبًا" نظرية الإجماع –كما أنها تتجاهل أوجه عدم المساواة، بما في ذلك العرق والجنس والطبقة، والتي تُسبب التوتر و الصراع، كما يقر الوظيفيون بانتظام استخدام التفكير القياسي مع ادعاء التحليل الموضوعي للمجتمع من خلال استخدام الأساليب العلمية، وربطوا نظرياتهم بشكل أو بآخر بأشكال الوضعية في الفلسفة[1].

ثانيا المقاربة الوظيفية في العلاقات الدولية

لقيت **المقاربة الوظيفية** اعترافا أكاديمياً حقيقياً لدرجة أنّ هانس مورغانتو H.Morgentea »قبل كتابة تقديم للطبعة الثانية لكتاب الأستاذ ديفيد ميتراني D.Mitrany »وأشار إلى أنّ مستقبل العالم المتحضر متعلق أساساً بالمقاربة الوظيفية للمنظمات الدولية.

المقاربة الوظيفية تعود في الأساس إلى إسهام الدبلوماسي، والأكاديمي البريطاني ذو الأصل الروماني ديفيد ميتراني D.Mitrany الذي ينتمي للجيل الثاني للمفكرين الليبراليين العالميين، وقد كانت انطلاقاته من الطابع الإشكالي للعلاقات الدولية في القرن العشرين، المتمثل في تزايد الهوة بين ظاهرتين ؛ تعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل في العالم المدعومة بالتطور العلمي من جهة، و تزايد درجة انقسام العالم السياسي على حدود السيادة، والمفاهيم القطرية من جهة أخرى، تعاظم هذه الإشكالية أدى إلى ظهور عدّة محاولات دولية تقر بأهمية الوحدة، أو التكامل لأنّ استمرار تعاظم مكانة الدولة القطرية سيؤدي إلى ظهور الحرب والعودة للسلاح كحل وحيد للخلافات السياسية ولتحقيق مصالحها.[2]

انطلاقة ميتراني كانت رداً على أعمال ألفريد زيمان A.Zmman ولينارد والفL.Woolf ،وفكرة الاتحاد الفيدرالي التي طورت في العشرينات، فجاءت أعماله التي تؤسس على نظام للتسويات الوظيفية

[1] Ibidem.

[2] Haas, *The Uniting of Europe*,4.

فقيام منظمات دولية (هيئة الأمم المتحدة، عصبة الأمم) قد يسهل من اتخاذ بعض الأعمال والسلوكيات الموحدة بين الأعضاء، إلاّ أنّ هؤلاء (الأعضاء)يحافظون على حرية الحق في المبادرة، والاتحاد الفيدرالي قد يملأ الضعف المتعلق بالقدرة على الإجبار، وتوحيد المبادرات، إلاّ أنّه لا يمثل سوى الصورة النهائية لمسار التكامل، لذلك يعتقد" ميتراني "أنّ النماذج الفيدرالية ونماذج التنظيم ليست مرفوضة كنماذج بقدر ما يقر بفشلها كنماذج للتوحيد [1].

***نقطة الارتكاز الأولى** التي يدافع عنها "ميتراني" هو تأكيده على أهمية المنظمات الوظيفية لأنّها الشكل الوحيد للمنظمات القادرة على الاستفادة والارتكاز على تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، وخلق نوع من القبول الأولي بالمصالح المشتركة العابرة للحدود.

***نقطة الارتكاز الثانية** التي يدافع بها "ميتراني" على المقاربة الوظيفية هي **الحاجات الإنسانية**، فحسبه الحاجات الإنسانية تقع في قلب العلاقات الاجتماعية، بقدر ما يستحسن الفرد فكرة الاعتراف بالحدود فإنّه يفضل تحقيق احتياجاته، ولكن هناك حاجات تعبر الحدود أو تقع خلف الحدود، والحل لا يمكن أن تقدمه الصروح الدولية الكبرى التي تؤسسها الدول من أجل التقارب، ولكن تقدمه المنظمات الدولية ذات الطابع التقني، وهذه المنظمات ستحظى بالاعتراف لأنّها ستعوض الدولة القطرية في تحقيق وظائف ومصالح الجماعات المختلفة، وبذلك يظهر أنّ **ميتراني** يؤكد على ضرورة فصل الحاجات الإنسانية على الاعتبارات السياسية والسيادية بمعنى؛ الاهتمام المشترك بالملفات الاجتماعية التي توحد أكثر من الملفات السياسية التي تعد من نقاط تماس اندلاع الحرب.

لأنّ **المقاربة الوظيفية** لا تعتمد على فكرة تجميد علاقات القوة مثلما تقترحه عصبة الأمم ولكن تدعو إلى ضرورة التوجه نحو تحقيق الأمن الاجتماعي بدلاً من تحقيق الأمن العسكري ويفسر **ميتراني** هذا التحول بفكرة الاحتياجات الإنسانية بحيث أنّ الأفراد يقتنعون شيئاً فشيئاً بفعالية هذه المنظمات الوظيفية، وقدرتها

[1] Battistella, *Théorie des Relations Internationales*, 340.

على تحقيق وإشباع حاجاتها في النقل مثلاً والاتصالات إلى درجة اقتناعهم بأنّها أكثر فعالية من الدول نفسها لذلك يقبلون بنقل أمالهم من الدول إلى هذه المنظمات وهنا تحدث نقلة نوعية في فكرة القومية.[1]

ثانيا :الأساس المنطقي للوظيفية

ارتبط "ديفيد ميتراني"، الباحث البريطاني المولود في رومانيا، ارتباطًا وثيقًا بتعزيز النهج الوظيفي عمل" ميتراني" في وزارة الخارجية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كان يخطط لإعادة الإعمار بعد الحرب، وقد استلهم جزءا من برامج الأشغال العامة في إطار الصفقة الجديدة التي وضعتها إدارة الرئيس الأمريكي "فرانكلين ديلانو روزفلت"، كما تأثر "ميتراني" بملاحظة العمليات المعقدة للتعاون بين الحلفاء التي أُجريت استعدادًا لغزو نورماندي، وخطط إدارة أوروبا بعد الحرب، كانت هيئة وادي تينيسي (TVA)مثالًا على مؤسسة جديدة تقدم خدمة عامة محددة منفصلة عن الأساس الإقليمي لسلطة الدولة حيث تخلت سبع حكومات ولايات عن سلطتها على مستجمعات مياه النهر، ووافقت على إنشاء وكالة محددة لوضع وتنفيذ خطة طموحة لبناء السدود، والهندسة الهيدروليكية، وتوليد الكهرباء، وخلق فرص العمل في منطقة معرضة لأضرار الفيضانات المتكررة، دعا "ميتراني" الى إنشاء مجموعة من الوكالات التقنية والعلمية ذات التشكيل المماثل ذات نطاق عالمي محتمل، لتنفيذ برامج البنية التحتية وإعادة الإعمار على أن تُنظّم على أساس تقني ،أو وظيفي بدلاً من أساس إقليمي[2].

في الواقع، تسبق العديد من الوكالات المتخصصة كتابات" ميتراني" وتأسيس الأمم المتحدة، وقد سعت مجموعة سابقة من الاتحادات الدولية العامة، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات الذي تأسس عام 1865 والاتحاد البريدي العالمي الذي تأسس عام1875 ، إلى تعزيز هذه التقنيات الجديدة وتنظيمها، وفي عام

[1]Jean Jacques Roche, *Théories des relations International*, 5 ed(Paris: Montchrestien, 2004,) 102.

[2] Mark F. Imber, *Functionalism international organizations* https://www.britannica.com/topic/functionalism-international-organizations.

1919، أرسى إنشاء منظمة العمل الدولية للنقابات العمالية في وضع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتمثّلت مساهمة كتابات" ميتراني" دعواته في تعزيز توسيع عدد ومهام الوكالات القائمة، وإنشاء وكالات جديدة، وتنسيقها تحت رعاية الأمم المتحدة، ويكمن بناء ما أسماه " ميتراني"" نظام سلام فعال "في عملية مزدوجة؛ في المقام الأول، سيتم نقل البرنامج تدريجيًا إلى الوكالات الوظيفية، وهي عملية تُسمى" توسيع المهام ."ستؤدي هذه العملية إلى توسيع صلاحيات واختصاصات الوكالات مقارنةً بصلاحيات واختصاصات الحكومات الوطنية بعد ذلك، ستُنشئ شبكة العلاقات المترابطة التي ستتولى هذه الوكالات إدارتها، وهي عملية تُسمى" الانتشار"، ما يُسمى بنظام سلام فعال بين الأعضاء[1].

نضجت هذه الحجة لاحقًا لدى العديد من الكُتّاب حول نظرية النظام خلال سبعينيات القرن الماضي وما بعدها، كثيرا ما وصف هؤلاء الكُتّاب عملية توسيع اختصاصات الوكالات من حيث اكتساب المنظمات الدولية تدريجيًا مسؤوليات معيارية، ووضع القواعد، وإنفاذها، وأخيرا مسؤوليات برمجية، على سبيل المثال وسّعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) التي تأسست عام1965 مهامها تدريجيًا من المساعدة الفنية البسيطة إلى الصلاحيات القانونية الاستثنائية لعمليات التفتيش التي طُوّرت تحت رعاية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما جادل "ميتراني" بأن الوكالات يُمكنها فرض عقوبات على الدول التي يُعتَبَر أنها تتصرف على نحوٍ مخالف للقانون الدولي .

بعد عام 1945 ، تحوّل التركيز في إنشاء وكالات وظيفية جديدة من التعاون العلمي إلى التنمية الاقتصادية، فبالإضافة إلى منظمات بريتون وودز التي تأسست عام1944، مثّلت وكالات فرعية، مثل مؤسسة التمويل الدولية عام 1956 والمؤسسة الدولية للتنمية IDAعام 1960 توسّعاً في مهام مجموعة البنك الدولي، وشهد إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1967 مزيداً من التخصص، وقد أُنشئت هذه الوكالات والبرامج عمداً لفصل التعاون الوظيفي عن النزاعات السياسية والأمنية التي تُدار في

[1]Ibidem.

الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلا أن هذه المحاولة لتمييز وفصل النهج الفني الإداري للوكالات الوظيفية كما لو كان من الممكن فصل فئة من السياسات الدنيا عن السياسات العليا، أثبتت أنها إشكالية في التطور اللاحق للوكالات الوظيفية .بعد عام1970 ، عندما اكتسب الجنوب العالمي، أغلبية تصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مجالس إدارة الوكالات المتخصصة، أصبحت صلاحياتها أكثر ملاءمةً لأولويات التنمية وهكذا، اكتسب توسيع المهام وامتدادها معنىً جديدًا لتعزيز برامج المساعدة متعددة الأطراف ونشرها، كما أصبحت الوكالات عرضة النزاعات سياسية متزايدة في تحديد نطاق عملياتها. وهكذا، اكتسب توسيع المهام وامتدادها معنىً جديدًا لتعزيز برامج المساعدة متعددة الأطراف ونشرها، كما أصبحت الوكالات عرضة لنزاعات سياسية متزايدة في تحديد نطاق عملياتها[1] .

من آثار التقدم العلمي والتكنولوجي على العلاقات الدولية تنامي الترابط بين الدول، وهو ما انعكس في ظهور العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وقد أدى انتشار هذه المنظمات إلى ظهور فكر جديد يرى أن تعزيز التعاون بين الخبراء التقنيين أو نخبة الدول في الأنشطة الوظيفية أو غير السياسية ، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تكامل إقليمي أو دولي، وبالتالي إلى السلام، وقد رفض أتباع هذا الفكر، منظّرو التكامل، التركيز الحصري للواقعية والواقعية الجديدة على الصراع والتنافس بين الدول، ودافعوا عن الجهود التعاونية للدول في المنظمات الدولية والإقليمية، حيث تتناولت هذه الوحدة منهجي الوظيفية والإقليمية لتحقيق السلام[2].

[1] Ibidem.

[2] Kte'pi, Bill, MA, *Functionalism* https://www.ebsco.com/research-starters/social-sciences-and-humanities/functionalism.

ثالثا: أسس التحليل في التصور الوظيفي للتكامل

1-فهم الطبيعة البشرية وكيفية التحكم فيها[1]:

كان المشروع الوظيفي طموحاً، لأنّه تعلق بفكرة تجاوز التحليل والطرح الدولاتي التمركز من أجل بلوغ الفرد، وفي مكان محددات المصلحة والأمن وضع" ميتراني" محددات السلام، الرفاه، والمشاركة كأهداف للنشاط الدولي، لذلك فقد اهتم الوظيفيون بسلوك الإنسان، ورأوا أنّه مفتوح على "التعديل والضبط"، فقد رأى أنجل Angell بأنّه ليس هناك تغيير في طبيعة الإنسان، ولكن هناك تغيير في السلوك الإنساني، الذي يمكن أن يتغير كنتيجة للأحداث الخارجية مثل عمل المؤسسات، التحديات السياسية، التقاليد الاجتماعية أو السياسية ، العادات القبلية ، الأفكار الجديدة، اقتراحات التربية، الأمور المفروضة، الملاحظة اليومية حقائق التاريخ، بذلك يؤكد الوظيفيون على أنّ البيئة الاجتماعية يمكن أن تضبط وبالتالي تعدل السلوك الإنساني.

2-دور المعلومات في تغيير الصورة الإدراكية:

يرى أنجل Angell أنّ المعلومات الجديدة قادرة على تعديل الأحكام المسبقة، والافتراضات الأولية حول ماهو صحيح من الفعل الذي يجب أن يكون، يفكر الإنسان في التناظر الوظيفي أنّ هناك حق للقتل ويثنى في ذلك بواسطة المعلومات الجديدة، كذلك الأمر، بالنسبة للدولة، فالمعلومات الجديدة تجعلها تنبذ الأوامر غير القانونية والإجراءات القديمة.

فكرة **ميتراني** التي تقول بميل الدول الحديثة إلى التنظيم وفق أهداف ووسائل معينة ووفق شروط الزمان والمكان وبالرجوع إلى المجتمع الدولي، وفكرة ريزمان Reizman أنّه محتاج فقط إلى تغيير كيف

[1] عامر مصباح، *نظرية العلاقات الدولية* (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، 69-70

تستطيع البنوك الدولية تغيير اتفاقاتها، والإجراءات المساعدة على تقوية القانون موجودة في الافتراضات التالية:

أولا :الإنسان هو عقلاني بشكل كاف للتجاوب مع المعلومات الجديدة؛

ثانيا :الإنسان يملك طريقة للإدراك الطبيعي المتجاوز لأهمية بعض الأهداف، وسيختار أهداف إضافية المساعدة على إنجازها؛

ثالثا :الإنسان لا يفضل القتل، وإنّما السلام ودعم القانون، فهو يفضل التعاون إذا عاد عليه بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية، وسيرى المعقولية في الفعل المصمم على إنجاز هذه الأهداف[1].

3-تحويل الولاء:

يرى الوظيفيون أنّه إذا كانت حاجات الرفاهية هي أكثر أهمية، فإنّ الإنسان يمكن أن يقتنع بواسطة التربية، والتجربة ليحول ولاءاته من الحكومة الوطنية– التي على المدى الطويل لا تعطيه سوى الثانوي الأفضل –ويعيد توجيهها نحو الوكالات الدولية التي تعتبر المسير الأفضل لتلك الحاجات، فهناك حاجات موجودة في مناطق ليست لديها حدود مشتركة مع حدود الدولة التي تقسمها اصطناعيا، مما يسبب إدارة غير فعالة لمتطلبات الرفاهية، فالحل يكمن في إيجاد مجموعة من المؤسسات المدافعة عن إشباع حاجات الرفاهية للإنسان واستقراره عبر حدود الدولة، فإذا وجدت مثل هذه المؤسسات يرى الوظيفيون أنّ الناس سيدركون امتيازات التعاون الدولي، وسيكونون موجهين بواسطة النجاح في إرادة التعاون إلى أن تضعف الحكومات الوطنية ، وتقوي مؤسسات التعاون والتكامل الدوليين، وبالتالي سوف تعوض القومية بالولاء إلى الجماعة العالمية، نتيجة لتعلم الناس من بيئتهم الاجتماعية أنّ التعاون الدولي سوف يشبع الحاجات التي لم تعد الدولة القومية باستطاعتها تحقيقها.

[1] نقس المرجع، 74–75.

4-دور الخبراء:

المقاربة الوظيفية هي في الأساس غير سياسية، وترى أنّ التكامل يهدف إلى تحقيق السلام والرفاه، وهو ما تحققه المنظمات الوظيفية التي يسيرها الخبراء والفنيون[1].فيرى "ميتراني" أنّ أي عملية تنظيمية في العلاقات الدولية كالمنظمات الدولية تحدد عبر المتطلبات الوظيفية، فالمبدأ الأساسي هو أنّ الأنشطة سوف يتم انتقاؤها علمياً وتنظم بشكل منفصل، ووفقاً للشروط التي تعمل تحتها، ووفق للحاجات الجارية لهذه الأهداف فإنّ الوظيفيون يؤكدون على دور الخبراء في المنظمات الدولية لأنّهم أدرى بتحقيق الحاجات الإنسانية، من جانب تؤكد الوظيفية الأصلية على فكرة نقل الولاء لهؤلاء الخبراء والفنيين للمنظمات التي يعملون بها.[2]

5-المجتمع الدولي:

اهتم "دافيد ميتراني" بالشروط البيئية التي تؤيد، أو تثبط ونجاح الاستراتيجية الوظيفية، لم يدرس "ميتراني" الأولويات البنيوية، ولكن لفت الانتباه إلى عدد من الشروط المؤيدة للعلاقات الشرطية في بناء المجتمع الدولي، فالتوجه نحو الاعتماد المتبادل الدولي نتج عن تراكمية التجارة الدولية، وزيادة تحسن الاتصالات فلاحظ أنّه هناك حركة غير مخططة في توجه المجتمع الدولي، وهي الحركة التي سوف تعجل من التعاون الوظيفي، وبالرغم من أنّ الحركات نحو الوحدة الاقليمية أو القارية، أو الاتحادات الإيديولوجية كانت معارضة للتوجه الدولاتي Internationalist لكن في خضم كل هذا كان" ميتراني" متفائلاً بسوابق الظروف الإقليمية Backgrounal coditions فمع ظهور الاعتماد المتبادل توفرت بيئة سيكولوجية مؤيدة للتجارب المقللة من مخاطر الحرب، وبالنسبة لمشكلة عدم المساواة بين الدول في النظام الدولي، فإنّ" ديفيد ميتراني"

---

[1] جندلي عبد الناصر، *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*(الجزائر: دار الخلدونية 2007)،241-242.

[2] مصباح، *نظرية العلاقات الدولية*،82-83.

يرفضها فهو يعتقد أنّ مكافآت الخدمات سوف تنصر على الهيئة، والدول الصغيرة سوف تقبل بقيادة الدول الكبرى من أجل الأهداف الوظيفية، كما فعلت في التحالفات أثناء فترة الحرب[1].

رابعا: النهج الوظيفي للسلام

حسب" ديفيد ميتراني" المهندس الرئيسي للوظيفية، الوظيفية هي الطريق إلى السلام الدائم. في كتاباته التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، سلط ميتراني الضوء على التوجه المحلي المتزايد نحو دولة الرفاهية في الساحة الدولية، وجادل بأن الحروب نتيجة اختلالات اجتماعية واقتصادية، في حين أن المهمة الحقيقية لمجتمعنا المشترك هي القضاء على الفقر والجهل والمرض، فإن نظام الدولة القائم على السيادة ليس غير كافٍ فحسب، بل يُمثل أيضًا عقبة أمام إيجاد حلول للمشاكل العالمية .

يتطلب العدد المتزايد من المشاكل التقنية أو غير السياسية التي ظهرت على المستوى الدولي إنشاء أطر للتعاون الدولي، ، وفي حين أن الوظيفية تسود تقريبًا كامل مجموعة القانون المؤسسي الدولي، فإن العديد من المبادئ التي تُشكل قانون المؤسسات الدولية يمكن الوصول إليها، بطريقة أو بأخرى، من خلال المفهوم المحوري لصلاحيات المنظمة، ينطبق هذا، بكل وضوح، على إبرام المعاهدات من قبل المنظمات الدولية ولكنه قد ينطبق أيضًا على مسائل مثل ما إذا كان بإمكان المنظمة إنهاء وجودها، وزيادة المساهمات الإلزامية للدول الأعضاء، وإنشاء أجهزة فرعية، والبث في قبول أعضاء جدد أو طرد الأعضاء الحاليين وما إذا كان بإمكانها اعتماد وثائق ملزمة قانونًا وكيفية ذلك، وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، وما إلى ذلك[2].

كنظرية، ترتكز الوظيفية في القانون الدولي المؤسسي على افتراضين رئيسيين، أحدهما موضوعي، والآخر منهجي؛ من الناحية الموضوعية، عادةً ما تُصوَّر الوظيفية، والمنظمات الدولية على أنها غير سياسية، أو

[1] نفس المرجع،83.

[2] Kte'pi, , *Functionalism*.

بالأحرى، كقوة خير، ففي نهاية المطاف، يُتوقع من المنظمات أن تُسهم في" إنقاذ البشرية.بما أن المنظمات في الواقع يُمكن أن تُخطئ، فإن هذا الافتراض مُستمد في النهاية من الفكرة المجردة للغاية القائلة بأن المنظمات الدولية تُجسّد التعاون بين الدول، وبما أن التعاون أمر جيد، فكذلك، –وبحكم التعريف، المنظمات الدولية – جميعها كذلك.

الملاحظ أن الفكر الوظيفي لا يُفرّق بين كيانات مثل الاتحاد البريدي العالمي ذي الطابع التقني العالي والأمم المتحدة ذات الطابع السياسي الأوسع، أو منظمة الصحة العالمية أو منظمة الدول الأمريكية الإقليمية، على الأقل ليس بطرق ذات أهمية قانونية، حيث تعتمد الوظيفية نموذجًا واحدًا ينطبق على الجميع، تُعامل جميع المنظمات الدولية بشكل متساوي لأغراض تطبيق الفكر الوظيفي، هناك حالة حدودية واحدة مُعترف بها، وهي الاتحاد الأوروبي، فغالبًا ما يُعامل الاتحاد الأوروبي، بصلاحياته القانونية الواسعة والآثار بعيدة المدى لقانونه داخل الدول الأعضاء فيه، على أنه كيان فريد من نوعه، وهو مؤشر على صعوبة التوفيق بينه وبين الفكر الوظيفي[1].

كما لاحظنا، فقد نشأت العديد من المنظمات الدولية منذ أوائل القرن التاسع عشر، في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وكانت تعمل في المقام الأول في مجالات الاتصالات والنقل والتجارة والصحة والرعاية الاجتماعية، وقد نجت العديد من هذه المنظمات في مهامها، ومازالت مستمرة – بعضها كوكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، والبعض الآخر كمنظمات مستقلة، فكيف تُعزز أنشطة المنظمات الوظيفية الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية السلام؟ يرى الوظيفيون أن هذا النوع من النشاط يُعزز السلام بثلاث طرق مختلفة؛ ***أولاً***، إنه يحل المشكلات الإنسانية

[1] UNIT 12 FUNCTIONAL APPROACHES AND REGIONALISM
https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/24693/1/Unit-12.pdf.

الأساسية التي تُمثل الأسباب الجذرية للحرب، يُمكّن للمنظمات الوظيفية، مثل منظمة الأغذية والزراعة الدول من إطعام جائعيها من خلال تطوير سلالات جديدة من القمح والأرز.

ثانياً :أنها تُقوّض سيادة الدول القومية على سبيل المثال، مواطنو الدولة، الذين يتلقون الدعم من المنظمات الدولية أو دول أخرى أو منظمات دولية تميل المنظمات غير الحكومية إلى تقديم مساعدة مماثلة لما هو مطلوب في أماكن أخرى، وقد تكون أقل ميلاً لدعم سياسات حكوماتها المعادية للدول التي تساهم في مساعدتها، علاوة على ذلك، تُنشئ الأنشطة الوظيفية داخل الدولة، حتى داخل الحكومة، جماعات ترتبط مصالحها ارتباطًا وثيقًا بالمصالح الدولية، على سبيل المثال؛ قد تُصبح وزارة الصحة التي تستفيد من المساعدة الفنية لمنظمة الصحة العالمية مدافعة عن التعاون العالمي، قد ينشأ لدى طبيب قرية يعتمد على لقاح توفره منظمة الصحة العالمية مصلحة راسخة في ضمان استمرار عمل منظمة الصحة العالمية داخل الدولة إلى جانب منح بعض الأشخاص داخل الدولة مصلحة راسخة في النشاط الدولي، قد تُعزز الأنشطة الوظيفية الولاء الدولي بين عامة الناس وتُواجه الأنشطة القومية الضارة .غالبًا ما يدعم المواطنون الحكومة لأن الحكومة تُقدم لهم مزايا، لكن إذا قدمت المنظمات الدولية أيضًا مثلت هذه المزايا، فقد يتوقف المواطنون عن دعم الحكومة بشكل أعمى لأن الحكومة الوطنية ليست المصدر الوحيد للمزايا، وهناك طريقة ثالثة يدعم بها النشاط الوظيفي السلام؛ وهي جمع الناس من مختلف البلدان في تواصل مباشر، حيث يبدو الأجانب أقل" غربة "وأكثر إنسانية عندما يعيشون بيننا، ويصبح من الصعب قبول التعميمات حول الجماعات الوطنية الأخرى عندما تعيش هذه الجماعات وتعمل في قريتنا أو مدننا[1].

[1] Ibidem.

خامسا: تقييم النظرية الوظيفية

*المقترب الوظيفي يهدف إلى ربط السلطة بنشاط معين لتكسير الرابط التقليدي بين السلطة ،والحدود الجغرافية.

*التاريخ يبين أنّ الأشكال السياسية للتوحيد انتهت دوماً بتشكيل نوع جديد من القوة التي لا تتأخر الدول أو الوحدات في استعمالها، لذلك ترفض الوظيفية الأصلية الطابع الإقليمي، وتتبنى استراتيجية حل المشكلة(مشكلة النزاعات) بتشكيل نظام اجتماعي عبر وطني(ظهور مشاكل عبر وطنية) يستدعي حلول عبر وطنية.

*الهدف الأسمى إذن هو تحقيق السلام واستبعاد الحروب في العلاقات الدولية، لذلك تعتبر برنامج ينطلق من استبعاد الأسباب الحقيقية للنزاعات، لأنّ ما يزيد في النزاعات هو انقسام العالم إلى وحدات سياسية متعلقة وغيورة جداً على أبعادها القطرية، والحل لا يمكن أن يقدمه سوى توجيه الرغبة إلى شكل جديد من التجمعات، وهو الجماعة الدولية التي تؤسس على إدراك جديد New conception للطابع العالمي والإنساني للثروة، لذلك تصنف الوظيفية الأصلية على أنّها غير سياسية لأنّها غير نزاعية.

*الوظيفية الأصلية غير سياسية في وجود استبعاد للقيم السياسية واستبدالها بالحاجات الإنسانية، فالمنهج الوظيفي يتجاوز التقسيمات السياسية، والإيديولوجية والجغرافية والعرقية المشتركة الموجودة، وربما يخلق روابط جديدة لم تكن موجودة، لذلك يمكن اعتباره بأنّه منهج ثوري و راديكالي على الأشكال الموجودة[1].

سادسا: نقد الوظيفية

وُضع النظام الوظيفي من أجل انتعاش، وإعادة إعمار مُخططَين في النظام الدولي لما بعد عام1945، وقد عرّفت الأصول الأنجلو–أمريكية للوكالات المتخصصة، المُستمدة جزئيًا من نموذج الصفقة الجديدة الأمريكية، هذه الوكالات بوضوح على أنها وكالات للتدخل الكينزي، ورغم الاعتراف الواسع بالوظيفية

[1]Battistella, *Theories des relations internationales*.343-344.

كعامل مؤثر في تأسيس نظام ما بعد عام 1945 للتعاون الاقتصادي، والتقني والرعاية الاجتماعية، إلا أن هذا النهج أثار انتقادات أيضًا.

شكك النقاد في الافتراض الأساسي القائل بإمكانية فصل القضايا الوظيفية عن السياسية، وبالتالي عزل التعاون الوظيفي عن النزاعات السياسية بين الدول الأعضاء، وجادلوا بأن السلام يُهيئ الظروف للتعاون الوظيفي بين الدول، وليس التعاون الوظيفي هو الذي يُنشئ السلام.

كما أشار بعض الباحثين إلى أن الوظيفية اعتمدت بشكل مفرط على اعتقاد شبه حتمي بقدرة الحلول التقنية على حل النزاعات السياسية، ومن المؤكد أن كتابات "ميتراني" مُتجذرة فيما عُرف لاحقًا بنظرية التحديث وكان الإيمان بالتقدم العلمي قيمة ليبرالية أساسية في منتصف القرن العشرين، كتب" ميتراني" في عصرٍ لم يواجه بعدُ ما بعد الحداثة، والدفاع عن البيئة وغيرها من القيود على ضروريات التنمية والإيمان بالتقدم العلمي.

وأخيرا، وُجّهت انتقاداتٌ إلى نظام الأمم المتحدة، الذي يُنشئ وكالاتٍ إنمائيةً متعددةً تُكلّف بمسؤولياتٍ وظيفيةٍ منفصلة، لكونه يُنشئ انقساماتٍ طائفيةً ذات نتائج عكسية، وقد خلقت هذه الطائفية "مشاكلَ في التنسيق والازدواجية والتنافس البيروقراطي، والتي كانت موضوعًا للعديد من النقاشات الأكاديمية والداخلية حول الإصلاح والكفاءة[1].

بالإضافة إلى هذه الانتقادات المنهجية، تعرّض النهج الوظيفي أيضًا لانتقادات أيديولوجية وسياسية، فمع بدء انهيار فترة التعددية الليبرالية، من عام 1945 إلى عام1965 ، تركت سلالة الصفقة الجديدة الوكالات الوظيفية عرضةً لانتقادات من اليمين واليسار على حد سواء.

فبالنسبة للمحافظين الذين هيمنت انتقاداتهم على ثمانينيات القرن الماضي، كانت الوكالات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنموذج ديمقراطي اجتماعي يُروّج لرؤية بيروقراطية موجهة نحو الرعاية الاجتماعية للقطاع العام.

[1] Ibid,344.

وتعرضت الوكالات لانتقادات لاذعة بعد عام 1965 من الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فقد زعمت مراسلات وزير الخارجية الأمريكي" هنري كيسنجر" مع منظمة العمل الدولية عام1975 وجود قرارات سياسية خارجية وإخفاقات في الإجراءات القانونية الواجبة، انسحبت الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية بين عامي 1977و 1980، وعلقت مشاركتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة وجيزة من عام 1982 إلى عام 1983، وفي كلتا الحالتين تحول انتقاد الولايات المتحدة بشكل حاسم إلى اتهامات بأن الوكالات كانت تتبنى ممارسات تمييزية ضد حقوق اسرائيل في المشاركة، كما غادرت الولايات المتحدة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)في اليوم الأخير من عام 1984 ، مشيرة إلى مجموعة أوسع من القضايا المتعلقة بكفاءة الميزانية والبرامج المتداخلة ووتيرة الإصلاحات المحدودة، استمر غياب الولايات المتحدة عن اليونسكو لأكثر من 15 عامًا، حتى أدت المراجعة التي بدأت في عهد الرئيس "بيل كلينتون" إلى اختيار الرئيس" جورج دبليو بوش" الانضمام مرة أخرى في عام، 2003 تعرضت الوكالات بدورها لانتقادات من اليسار خلال التسعينيات، وخاصة مؤسسات بريتون وودز المالية، على أساس أنها وكلاء للعولمة، حيث كانوا كانت يتجاهلون الحد من الفقر، وحماية البيئة. في عام 2020 أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أن الولايات المتحدة ستنسحب من الوكالة في عام2021 ، مدعيا أن منظمة الصحة العالمية أساءت إدارة الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد 19 –المستمرة (فيروس كورونا)[1]

بالإضافة الى الملاحظات السابقة قدمت للنظرية الوظيفية الانتقادات التالية:

1–إهمال المتغير السياسي، والتمسك بقدرة العامل الاقتصادي على التغيير، وطرح تساؤل هل الاقتصاد أو فكرة الحاجة قادرين على تحويل، ونقل التنظيمات السياسية من شكل إلى آخر؟

2–صعوبة الفصل في العلوم السياسية بين ماهو سياسة دنيا، وبين ماهو سياسة عليا.

[1] Mark F. Imber, *Functionalism international organizations*.

3–كما أنّ العامل السياسي ليس العامل الوحيد في تفسير النزاعات الدولية، والتاريخ يظهر أنّ العوامل الاقتصادية تعتبر من العوامل الحاسمة في تفسير النزاعات.

4–النظرية الوظيفية لم تكن نظرية تفسيرية بقدر ما كانت نظرية تكوينية (طرح مثالي عالمي).

5–نقد متعلق بفكرة تحويل الولاء عند الفنيين، لأنّ الواقع يبين أنّ المنظمات الوظيفية تعمل وفق منطق جغرافي في التمثيل، وبالتالي هناك دائماً حضور حسابات القطرية، يجادل أصحاب النهج الوظيفي بأن الثقة المتبادلة، وعادات التعاون بين الحكومات تتطور على الأرجح من خلال تقاسم مسؤوليات، أو وظائف القطاع العام المنفصلة (مثل جمع البيانات الجوية، وتنسيق مراقبة الحركة الجوية الدولية، والوقاية من الأمراض الوبائية، وتعزيز التنمية المستدامة) ، بدلاً من محاولات التعاون في قضايا أكثر حساسية كالمواطنة، والاتحاد النقدي، والدفاع الوطني، وتتمثل السمة الأساسية للنهج الوظيفي في إنشاء وكالات دولية ذات صلاحيات محدودة، ومحددة تُحددها الوظيفة التي تؤديها كما تعمل الوكالات الوظيفية فقط داخل أراضي الدول التي تختار الانضمام إليها، وبالتالي لا تُهدد سيادة الدولة[1].

من الأمثلة النموذجية على النهج الوظيفي المعمول به الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الطيران المدني الدولي(ICAO) ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ولكل منها عضوية عالمية تقريبًا، كما تعتمد منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) على المبادئ الوظيفية، ويشير ميثاق الأمم المتحدة صراحةً، في المادة 55، إلى تعزيز ظروف الاستقرار، وتعزيز مستويات المعيشة الأعلى، والتقدم الاقتصادي، والاجتماعي، والتنمية، ولذلك، تُشكل الوظيفية أساسًا لكامل نطاق أنشطة منظومة الأمم المتحدة خارج نطاق دور الأمن الجماعي.

[1] ملاح، *نظرية التكامل والاندماج*.

مثّلت الفترة من 1945 إلى 1975 أنجح فترة لتطبيق النهج الوظيفي، حيث ساد توافق واسع حول نظريات "جون مايناردِ كينز" بشأن توفير المنافع العامة الدولية في القطاعات المعرضة لفشل السوق، إلا أن الربع الأخير من القرن العشرين أثبت أنه إشكالي، حيث أثّرت النزاعات السياسية أحيانًا على المنطق التكنوقراطي للوكالات، كما شكّل صعود المنظمات غير الحكومية تحديًا للمصداقية الديمقراطية للوكالات إضافةً إلى ذلك، شكّلت العولمة، بمظاهرها المتمثلةً في الخصخصة ، وإلغاء القيود التنظيمية، والتحول إلى السوق التحدي الأساسي لاحتكار القطاع العام الذي استند إليه النظام الوظيفي الأصلي.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بدا أن النمو المشترك للمجتمع المدني العالمي ،وقطاع الأعمال العابر للحدود الوطنية قد ضيّق تدريجيًا نطاق الخدمات المرتبطة تاريخيًا وفريدًا بالوكالات الوظيفية[1] .

سابعا: مستقبل الوظيفية الغامض

إذا نظرنا إلى هذه الانتقادات مجتمعةً، نجد أنها تُقيّد النموذج الوظيفي بدلًا من أن تُفنّده، فالوكالات موجودة منذ منتصف القرن العشرين، أُنشئت ومُوّلت ووُكّلت من قِبل عضوية شبه عالمية لحكومات ذات سيادة، وهذا يُشير إلى أن معظم الدول الأعضاء لا تزال تنظر إلى الوكالات كأدوات قيّمة لتعزيز أهداف السياسات متعددة الأطراف.

ومع ذلك، فقد أدّى تسارع وتيرة العولمة بعد عام 1990 إلى تآكل العديد من السمات المميزة للنهج الوظيفي، فقد انخفض حجم ونطاق القطاع العام في العديد من البلدان بشكل كبير نتيجةً للخصخصة وإلغاء القيود والتحول إلى السوق، ولذلك، انتقلت بعض الوظائف المرتبطة بتوفير القطاع العام، وبالتالي التعاون بين الحكومات، إلى القطاع الخاص، وتقع حقوق الملكية الفكرية، والبحوث المتقدمة في مجالات التنظيم الدولي المُحتملة، مثل الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات والكائنات المعدلة وراثيًا، ضمن القطاع

[1] Imber, *Functionalism international organizations*.

الخاص[1]، كما أدت تغيرات اجتماعية أخرى منذ عام1975 إلى تآكل الإجماع الكينزي حول الرعاية الاجتماعية في الديمقراطيات الغربية، ومعه تآكل الحافز لاستدامة التعاون الدولي في هذه المجالات.

أدى تراجع النقابات العمالية والمفاوضة الجماعية في جميع أنحاء العالم الغربي، وخاصة في الولايات المتحدة، إلى إضعاف المهمة المحورية لمنظمة العمل الدولية المتمثلة في تعزيز حقوق المفاوضة الجماعية كما أدى تراجع دور المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم النامي، وتراجع نماذج التخطيط الاقتصادي التي يقودها القطاع العام، إلى تراجع مكانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وغيرها من الوكالات الإنمائية، وقد أدى انخفاض طلبات محطات الطاقة النووية المدنية بعد حادثة تشيرنوبيل(1986) إلى تقييد الجوانب الترويجية والتنموية لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في وقت اكتسب فيه دور الوكالة في مجال السلامة، ومسؤولياتها المتعلقة بالضمانات بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي أهمية أكبر من ناحية أخرى، ظهرت مهام وظيفية جديدة خلال التسعينيات وبعدها، حيث استمرت حالات فشل السوق المستمرة، ونقص حوافز التعاون في خلق الحاجة إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، وأبرزها في مجال التنظيم البيئي، فقد خضع كلٌّ من مرفق البيئة العالمي، وبروتوكول مونتريال، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية باريس، لخدماتٍ وتفعيلٍ من قِبَل وكالاتٍ أُسست على مبادئ وظيفية، وقد دُفعت قضايا مثل السيطرة الدولية على الأمراض الوبائية إلى مستوياتٍ جديدة من النشاط، لا سيما فيما يتعلق بكوفيد 19 –، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا[2].

لأهداف الوظيفية جذور فلسفية في دعوات" إيمانويل كانط" E.Kantإلى عصبة عالمية تعمل على ضمان السلام بين الأمم، وفي جذورها السياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما سعى السياسيون وعلماء السياسة، والدبلوماسيون في جميع أنحاء الغرب إلى إنهاء دورة الحروب المستمرة بين القوى الأوروبية.

[1] Ibidem.

[2]Ibidem.

الدرس الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة

Neo-functionalism theory

مع بروز قضايا وظيفية جديدة، مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات على نطاق أوسع، كان من المتوقع أن تجمع على الأرجح بين الدور التقليدي للوكالات الوظيفية وشراكة المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة.

تمثل **الوظيفية الجديدة** بناء نظري تصحيحي واستدراكي للوظيفية الكلاسيكية، وجاءت نتيجة حركة نقد ذاتي لهذه الأخيرة مع مؤلفين تحليلين لمسار التكامل الأوروبي **الأول** هو ل أرنست هاس The » Uniting of Europe » Ernst haas (1958) والثاني هو ليون ليدنرغ: Leon Lindbergh «The political Dynamics of European Economic Integration (1963)

وفي نفس السياق وبعد دراسته للمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السنوات الأولى من إنشائها، إضافة إلى التحليل النظمي قدم أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni دراسة مقارنة حول محاولات تكاملية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين (الجمهورية العربية المتحدة فيدرالية غرب الهند، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية[1]) .

حاولت الوظيفية الجديدة تعديل الإطار النظري للوظيفية الأصلية، مستخدمة نظرية النظم في تطوير نماذج التكامل، ومقتحمة علاقات القوة في صلب النظرية، ويرى الوظيفيون الجدد أنّ حركة التكامل الأوروبي تمتلك ديناميكية تجمع بين محددات وظيفية، وأخرى سوسيولوجية سياسية.

[1] Pierre de Senarclens, Yohan Ariffin, *La politiques internationale*, 5ed (Paris : Armand Colin,2006) ,171.

أولا: عناصر التحليل في الوظيفية الجديدة[1]

1-الجماعة أساس العملية التكاملية:

يرفض الوظيفيون الجدد التحليل التقنوقراطي الصرف للوظيفية الأصلية، ويؤكدون مقابل ذلك على الجماعات في مسار التكامل، فوفق الوظيفية الجديدة مبادرة مناقشة شكل التوحيد السياسي يكون مقبولاً من الجماعات الأساسية المشكلة للمجتمع المتعدد، ولا يتطلب ذلك تأييداً من الأغلبية الساحقة، كما لا تحتاج التطابق في الأهداف بين جميع المشاركين.

المجتمعات عند الوظيفيون الجدد هي في الحقيقة **نظام كلي «System Dominat** وليست نظماً سياسية فرعية كلية، كما أنّ المجتمعات المرشحة للتكامل هي المجتمعات المركبة المتعددة، حيث تعمل الجماعات بشكل جماعي على القضايا الأساسية كالتفاعل المستمر من أجل التوصل إلى التعهد العام حول الإجراءات الخاصة بحل النزاع أو الاتفاق حول وسائل إنجاز الرفاهية، لذلك فهي كذلك تلعب دوراً مهماً في ترقية عملية التكامل.

2-الانتشار: « Spillover

يشير **Lindberg** إلى أنّ الانتشار هو العملية التي يصبح الفعل فيها مرتبط بهدف معين، ويخلق وضعية يصبح فيها الهدف الأصلي مضموناً فقط عند اتخاذ مزيد من الأفعال التي بدورها تخلق مزيداً من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال، وهكذا فالخطوة المفترضة في التكامل يمكن أن تعدل شروط المنافسة بالطريقة التي تطالب بالقرارات السياسية المركزية الجديدة، سواء لتقديم ميزان المصالح استجابة للضغوط أو يسبب تصور الهدف، عند اتخاذ الخطوة والأهداف الاقتصادية الأخرى متأثرة بالشروط التنافسية الجديدة

[1] مصباح، *نظرية العلاقات الدولية*، 105-119.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الاجراء التكاملي يحتمل أن يكون على درجات، وفي شكل إعادة توزيع الفوائد، كما أنّ بعض الدول أو الجماعات يمكن أن تكون أوفر حظاً من غيرها.

هناك نقطة نظرية في مبدأ الانتشار وهي عملية التغذية الذاتي والتي يمكن تسميتها كذلك **بنقطة الإقلاع Take – off point** تشبه بالطائرة عند إقلاعها من الأرض، بحيث لابد أن يكون لديها سرعة جديدة وقدرات تعبوية جديدة، ويعرف **إيتزيوني نقطة الإقلاع** بأنّها تحدث عندما يصبح للعملية قدرا تراكمياً كافياً من قوة الدفع والاستمرار بنفسها بدون تأييد الوحدات الخارجية غير العضوة .أما **هاس** و **دويتش** فهما يريان أنّ **نقطة الإقلاع** هي ارتفاع عالم المؤيدين المتحمسين لموضوع التكامل الذي يصبح له زخمه الذاتي.

3-سوابق الظروف الإقليميةRegional Backgrounot conchition

وهي العوامل التي تسبق وجود عملية التكامل أو تكون تمهيد لها ومؤيدة لها، ويشمل ذلك التجارب والمحاولات التكاملية التاريخية أو عامل الجغرافيا أو العوامل السوسيوسياسية هذه العوامل يمكن أن توجد التكامل بين الدول سواء إذا تعلق الأمر بتوفير الدافعية الممكنة أو تعزيز إمكانيات إنجاز الهدف.

ثانيا رواد الوظيفية الجديدة :

1-الانتشار وتكامل القطاعات عند أرنست هاسErnst haas

يعتبر أرنست هاس Ernst haas أب الوظيفية الجديدة حاول دراسة التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة، وحسبه فإنّ الأهداف الاقتصادية المشتركة تسرع في عملية التكامل الأوروبي أكثر من شعارات الفخر **لشارل لومان** وخطابات البابا ومقالات الحضارة الأوروبية الغربية وحتى من فكرة الخوف من الاتحاد السوفياتي[1].

حسب "هاس " المنطق الديناميكي للتكامل القطاعي هو مفتاح المسار التكاملي الأوروبي، عكس " ميتراني يدعم" أرنست هاس "التكامل الجهوي ويتمسك بالتكامل الاقتصادي لأنّه بمثابة الخطوة الأولى لتحقيق

[1] Battestella, *Théories des relations internationales*,345.

جماعة سياسية جديدة تختلف عن الجماعة الموجودة (جماعة الدولة الوطنية لذلك فهو يعرف التكامل على أنّه مسار « Processus » وليس حالة، فهو مسار لأنّ بفضله يستقبل الفواعل السياسية للدول المختلفة على تحويل ولاءاتهم، اهتماماتهم ونشاطاتهم السياسية إلى شكل جديد من المؤسسات القادرة على التحكم في الدول القومية الموجودة.

*يبدأ التكامل في مجالات السياسة الدنيا حيث يقوم "أرنست هاس" على افتراض مفاده أنّ بعض القطاعات هي أكثر أهمية من قطاعات أخرى، وتملك إمكانية كبيرة في الانتشار حيث تعتبر الوظائف والمجالات الاقتصادية لها التأثير الأعظم في عملية التكامل.

*بخلاف الوظيفية الجديدة يرى "هاس" أنّه لا يمكن أن يحدث التكامل في ظل قيادات غير سياسية أي خبراء وفنيين، بالمقابل يؤكد على أنّ التكامل هو ناتج عن جهد النخب المعينة في القطاعين العام والخاص مدفوعين بدوافع براغماتية في ظل وجود مصالح تنافسية ممّا يولد الرّغبة للبحث عن طرق ووسائل جديدة تخدم كل هذه المصالح، هذه الطرق والوسائل توفرها منظمات فوق قومية[1]، لذلك يؤكد "هاس" على فكرة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمنظور الغربي حيث يكون القرار السياسي محصلة ديناميكية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح، وهذا ما لاحظه من خلال دراسته لهيئة الفحم والصلب أنّه من بين النخب المعينة مباشرة بالصلب والفحم كان هناك عدد قليل نسبياً من يؤيدون المشروع بقوة وبعد عدّ سنوات من عمل الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة اتحادات العمال والأحزاب السياسية سواء الاشتراكية أو الديمقراطية من أنصار هذه الهيئة، بل إنّ هذه القوى وبعد أن لمست فوائد الهيئة وضعت نفسها في طليعة الساعين لاستمرار المسار التكاملي[2].

---

[1]دروتي، بالستغراف، النظريات *المتضاربة في العلاقات الدولية*. 275.

[2]نفس المرجع، 287.

*حسب هاس المنطق الديناميكي للتكامل القطاعي هو مفتاح المسار التكاملي الأوروبي فالتكنولوجيا والتطور المتنامي للنشاط الاقتصادي سيؤدي للتكامل في قطاع معين، وينتج عن ذلك مستجدات وقضايا لا يمكن حلّها، والتعاطي معها إلاّ في خطوة اندماجية متقدمة حتى تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار البنيوي، كما أنّ أي عملية تكاملية فيه اجوانب ضعف وجوانب قوة، وهو ما يدفع الدول للتكامل في قطاع آخر لتعويض الخسائر في العملية التكاملية الأولى.

*فهاس يشترط البدء باستهداف قطاعات بسيطة ومتواضعة، ولا تثير أي حساسية كقطاع الفحم والحديد فبالرغم من بساطة هذا القطاع إلاّ أنّه كان قاد ا رً على بناء بيئة جديدة وتوجيه العلاقات ونماذج التفاعلات بين الدول والنخب إلى مناحي أخرى (هيئة الحديد والفحم أعطت لألمانيا فرصة لإعادة بناء الثقة وفي فرنسا فرصة لم ا رقبة النهضة الاقتصادية الألمانية) ، وفي نفس الوقت بدأ الناشطون في هذه القطاعات يعملون على توسيع أسواقهم وبدأت نقابات هذه القطاعات تعمل على إيجاد خطاب موحد وبالتالي بتنظيمات عبر وطنية لتمثيل مطالبهم[1] .

نظرية للتكامل الإقليمي تُركّز بشكل كبير على دور الجهات الفاعلة غير الحكومية– وخاصةً" أمانة " المنظمة الإقليمية المعنية، وجمعيات المصالح والحركات الاجتماعية التي تتشكل على مستوى المنطقة – في توفير الديناميكية اللازمة لمزيد من التكامل .ولا تزال الدول الأعضاء.

أطراف فاعلة مهمة في هذه العملية، فهم يحددون شروط الاتفاق الأولي، لكنهم لا يحددون حصريًا اتجاه ومدى التغيير اللاحق، بل يسعى البيروقراطيون الإقليميون، المتحالفون مع مجموعة متغيرة من المصالح والعواطف المنظمة ذاتيًا، إلى استغلال" التداعيات "و"العواقب غير المقصودة "الحتمية التي تحدث عندما توافق الدول على إسناد درجة معينة من المسؤولية فوق الوطنية لإنجاز مهمة محدودة، ثم تكتشف أن الوفاء بهذه المهمة له آثار خارجية على أنشطتها الأخرى المترابطة، ووفقًا لهذه النظرية، فإن التكامل

[1] Roche, *Théories des relations internationales*,103.

الإقليمي عملية متقطعة ومتضاربة بطبيعتها، ولكنها عملية تجد فيها الحكومات الوطنية نفسها، في ظل ظروف الديمقراطية والتمثيل التعددي، متورطة بشكل متزايد في ضغوط إقليمية، وينتهي بها الأمر إلى حل صراعاتها من خلال التنازل عن نطاق أوسع وتفويض المزيد من السلطة للمنظمات الإقليمية التي أنشأتها . وفي نهاية المطاف، سيبدأ مواطنو هذه الدول في تحويل المزيد والمزيد من توقعاتهم إلى المنطقة، وسوف يؤدي تلبية هذه التوقعات إلى زيادة احتمالية" امتداد "التكامل الاقتصادي والاجتماعي إلى التكامل السياسي. لم تنبثق هذه النظرية ناضجةً وكاملةً من عقل مؤسسها،" أرنست ب .هاس" بل إن عمله الأول انبثق من لقاءٍ نقديٍّ مع سلفها، وهو الوظيفية لديفيد ميتراني، وخلال عصرها الذهبي من ستينيات القرن الماضي إلى منتصف سبعينياته، خضعت النظرية لمزيدٍ من التعديلات الجوهرية، ويعود ذلك إلى حدٍ كبيرٍ إلى الجهود المبذولة لتطبيقها نسبيًا خارج أوروبا الغربية، وقد زاد هذا من وعي مؤيديها بالعوامل التي جعلت هذه المنطقة من العالم أكثر ملاءمةً للمضي قدمًا في التكامل متغيرات معيارية، مثل ديمقراطية جميع الأنظمة السياسية الأعضاء وتمتع مواطنيها بحرية التنظيم الجماعي داخل الحدود الوطنية وعبرها، وتشتت منافع التكامل وتغيرها عبر الزمن والوحدات، واهتمام منظمة دولية أخرى بالقضايا المتعلقة بالأمن الخارجي للمنطقة، وإمكانية عرقلة أو حتى عكس الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وتداخل مستويات التنمية وحجم الدولة ومزيج المنتجات، وما إلى ذلك، ضمن النظرية، لا إبعادها عنها، وكانت النتيجة رؤية أكثر تعقيدًا بكثير لعملية التكامل، رؤية تنبأت بوضوح تام بمجموعة أوسع من النتائج المحتملة ، ليس فقط عبر البيئات الإقليمية، بل داخل المنطقة نفسها، اعتمادًا على تطور المؤسسات والسياسات والعوائد بمرور الوقت[1].

انتقد "هاس ميتراني "عدم إعطائه اهتماما كافياً لعنصر القوة لاسيما وأنّ القوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرفاه لأنّ التكامل يسعى لتحقيق الرفاه، والتكامل بدوره يحتاج لشكل من أشكال القوة، ويرى كذلك

[1] Philippe C. Schmitter, NEO-NEO-FUNCTIONALISM, In,. *European Integration Theory*, eds Wiener, Antje and Thomas Diez, (Oxford: Oxford University Press 2003),3.

أنّ الاعتماد المتبادل ليس رفاهية وسلاماً بحثاً وإنّما هو أيضاً علاقات قوة، إذ تختلف حساسية كل اقتصاد نحو الآخر أو نحو الاقتصاد العالمي.

*في البداية كان **هاس** يرى أنّ توسع الإطار التكاملي يكون بشكل تفاعل أوتوماتيكي متبادل ولكن سرعان ما صحح تصوره هذا ورأى أنّ هذا التفاعل الأوتوماتيكي المتشابك لا يمكن أن يحدث إلاّ خلال اتفاق مبرمج بين الحكومات يأتي تحت شكل تبادل وتفاوض بينها، ورأى **هاس** أنّ عملية التكامل تتعرض للتسييس بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا .بالإضافة إلى انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية عن طريق عملية التعلم وهو ما يقود إلى تحول بنيوي سياسي حيث تنصهر الدول الإقليمية داخل وحدة إقليمية واحدة وهو ما يعرف بالانتشار السياسي «Political Spillover والذي قد يكون إرادياً كما في الأمم المتحدة أو على مراحل كلإتحاد الأوروبي ،وهناك الانتشار الوظيفي Functional Spillover والذي ينتج عن زيادة التبادلات والاتصالات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية Geografic Spillover.[1]

على الرغم من استنادها إلى الوظيفية ميتراني التي تنص على أن المصلحة تنتقل تلقائيًا من الساحة الوطنية إلى الساحة فوق الوطنية، فإن الوظيفية الجديدة تُجادل بأن هذه العملية تتطلب قدرا معينًا من العمل السياسي، قد يكون هذا استجابةً لأزمة في عملية التكامل، والتي تسعى الجهات الفاعلة الوطنية إلى حلها من خلال الانتشار، أو التعاون في مجالات سياسية جديدة في الوظيفية الجديدة، إذن، لا تتضمن النتيجة الافتراضية للتكامل بين الدول من أجل حل مشكلة مشتركة فقدان سيادة الدولة أو توسيع نطاق المهام، يمكن رؤية هذه النتيجة، المعروفة باسم التغليف، على سبيل المثال، في العديد من المنظمات الدولية، التي لا تزال ذات طابع حكومي دولي بحت.

[1] Battestella, *Theories des relations internationales*,345

يجب أن يكون هناك أيضًا اعتقاد مشترك بأن التكامل سيؤدي إلى زيادة تلبية الاحتياجات واعتقاد على مستوى الجماهير والنخب بإمكانية حل المشكلات بطريقة مقبولة للطرفين جادل هاس بأن الامتداد يمكن أن يحدث إذا كان الدعم الجماهيري واعيًا، وبالتالي داعمًا لفوائد التكامل، بينما ستدعم النخب الوطنية التكامل إذا أ رت أنه سيخدم مصالحها الخاصة، وقد تم تحسين هذا المفهوم لاحقًا ليشير إلى أن تصورات فوائد التكامل وتكاليفه المنخفضة مهمة، في حين أن تصور التهديد الخارجي يمكن أن يكون مؤثرا أيضًا إذا ثبت أن التعاون بين الحكومات غير فعال، وتم استيفاء هذه الشروط الأساسية، فقد يتعين على الأعضاء المعنيين اتخاذ قرار باختيار استراتيجيات جديدة لإعادة تقييم مستوى ونطاق التعاون، وربما حتى اعتماد مجموعة جديدة من الأهداف، أي الانتقال من التكامل الاقتصادي إلى التكامل السياسي.لذلك، وكما هو الحال مع الوظيفية، تتنبأ الوظيفية الجديدة بأنه في حال استيفاء هذه الشروط الأساسية، فإن التعاون في مجال ما سيُنتج تأثيرا غير مباشر، مما يؤدي إلى تعاون في مجالات أخرى ذات صلة .ومع ذلك، فهي تختلف عن الوظيفية في أن هذا التأثير، وفقًا للوظيفية الجديدة، بالإضافة إلى كونه" شبه آلي"، قد يكون أيضًا" يدويًا"، حيث تسعى جماعات المصالح داخل الدول الأعضاء إلى مزيد من التكامل، ويمكن تقسيم هذا التأثير غير المباشر إلى ثلاثة أنواع مختلفة كما يلي[1]:

1-***<u>الانتشار الوظيفي</u>*** :تُولّد مشاريع التكامل مشاكل جديدة، والتي بدورها، لا يمكن حلها إلا من خلال مزيد من التكامل، وبينما كان من المفترض في الأصل أن يحدث هذا في مجال الاقتصاد، فإن التكامل الاقتصادي قد لا يُعزز تكاملًا اقتصاديًا أعمق فحسب، بل قد يُؤدي في النهاية إلى تكامل سياسي، حيث يتطلب التكامل الاقتصادي الأعمق درجة من التنظيم فوق الوطني.

[1] Catherine Macmillan, THE APPLICATION OF NEO(NEO)FUNCTIONALIST THEORY TO JUSTICE AND HOME AFFAIRS. *MARMARA JOURNAL OF EUROPEAN STUDIES* • Volume 16 • No: 1-2 • 2008.:37-58.

2-الانتشار السياسي: يحدث هذا عندما تبدأ النخب (سواءً الحكومية، مثل البيروقراطيات، أو الجهات غير الحكومية، مثل النقابات العمالية أو قادة الأحزاب السياسية)بإدراك أن مصالحها قد تُخدم بشكل أفضل من خلال المؤسسات فوق الوطنية بدلاً من دولها القومية، وبالتالي تُعيد تركيز أنشطتها نحو هذه المؤسسات، ونتيجةً لذلك، ومع تطور عملية التكامل، تبدو الجهات الفاعلة الوطنية أقل تجانسًا باستراتيجية تكاملية أو تفككية واحدة، وتبدو وكأنها مُجزأة إلى وحدات تفاوضية مختلفة، قد تتخذ مواقف مختلفة خلال أي أزمة تكامل؛ وهكذا تصبح النخب الوطنية الحكومية، وغير الحكومية المختلفة جهات فاعلة بحد ذاتها في الاتحاد الأوروبي على المستوى الوطني، وقد تدعم استراتيجيات تكامل مختلفة عن تلك التي تتبناها حكوماتها

كما يُعزز الانتشار السياسي من خلال نظام التداخل المعقد الذي نشأ بين البيروقراطيات الوطنية، وبيروقراطيات الاتحاد الأوروبي، والذي يصعب على الحكومات الوطنية السيطرة عليه علاوة على ذلك عندما تدرك جماعات المصالح الوطنية أن بروكسل تخدم مصالحها بشكل أفضل، فإنها تبدأ أيضًا في الضغط على حكوماتها وفقًا لذلك، وستكون النتيجة النهائية زيادة في دعم التكامل من جانب الأنظمة السياسية الوطنية[1].

3-***الانتشار المتنامي*** :تفترض الوظيفية الجديدة أن المؤسسات فوق الوطنية، مع مرور الوقت من المرجح أن تُطوّر هويةً مستقلةً بشكلٍ متزايد، بأفكارها الخاصة التي لا يمكن اختزالها ببساطة في تفضيلات مجموعة وطنية أو دون وطنية واحدة، لذلك، قد تسعى المؤسسات فوق الوطنية نفسها إلى تشجيع المزيد من التكامل -وفي الوقت نفسه تعزيز قاعدة نفوذها- من خلال تشجيع التعاون في المجالات التي يُنظر إليها على أنها ذات مصلحة مشتركة، قد تفعل ذلك من خلال تعزيز التأثير المتنامي الوظيفي أو السياسي، أو من خلال تعزيز التكامل بشكلٍ أعم. أشار" هاس" إلى أنه في حين نادر اما تتجاوز المفاوضات الحكومية

[1] Ibid, 37-38.

الدولية حل" القاسم المشترك الأدنى "فإن وجود وسيط، مثل المفوضية، قد يؤدي إلى" تعزيز المصلحة المشتركة"، وبالتالي إلى مزيد من التكامل[1].

ليس مجرد تكامل :قوى مضادة في النيووظيفية

افترض المؤيدون الأوائل للنيووظيفية، مثل "هاس" و"ليندبرج"، أنه لا مجال للتراجع بمجرد بدء عملية الامتداد، وأن هذه العملية ستكتسب زخمًا لا محالة. من المؤكد أنهم لم يروا أدلة تُذكر، في الأيام الأولى للجماعات الأوروبية، على أن النظام كان في خطر الانهيار، بحلول أوائل عام1965 ، أي قبل أزمة الكرسي الفارغ لديغول، بدت التطورات في الجماعة الأوروبية مؤيدة لفرضية الوظيفية. في الواقع، تمكن "هاس" من القول إن الجماعة الأوروبية" كادت أن تُلغي سلطة الدولة الوطنية في جميع المجالات باستثناء الدفاع والتعليم والسياسة الخارجية."

أدى ركود التكامل، الذي بدأ مع" أزمة الكرسي الفارغ "واستمر طوال سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، إلى أزمة في نظرية الوظيفية الجديدة، حتى أن "هاس" نفسه وصف النظرية بأنها" عفا عليها الزمن، وقد اتضح، نتيجةً ل"أزمة الكرسي الفارغ "وما نتج عنها من تسوية لوكسمبورغ، أن الحكومات قادرة، وفي بعض الحالات ستحاول، وقف المزيد من محاولات التكامل، ورغم أنه كان من السابق لأوانه الإعلان عن زوال الوظيفية الجديدة، إلا أن النظرية فقدت بعض مصداقيتها في هذه المرحلة، وأُعيد صياغتها بشكل كبير، حيث أدرك الباحثون الوظيفيون الجدد أنهم قللوا من شأن دور القومية في تعريف التكامل الأوروبي . وكان من أهم المفاهيم التي نتجت عن هذه الدراسات مفهوم" العودة العكسية"، أي تراجع التكامل إما على المستوى القطاعي أو المؤسسي، أو كليهما.

يشير نيمان Niemann الى أن الانعكاس قد ينتج عن ثلاث قوى أساسية مانعة للتكامل .قد يُعيق الانعكاس قادة، مثل ديغول وتاتشر، الذين يتوخون الحذر الشديد من تسليم السيادة للمؤسسات فوق الوطنية، قد يكون

[1] Ibid,38.

هذا الموقف مُكتسبًا، أو قد ينشأ عن التقاليد والهويات الوطنية، بالإضافة إلى ذلك، قد تُقيّد الحكومات بمجموعات محلية، بما في ذلك جماعات الضغط، وأحزاب المعارضة، ووسائل الإعلام، أو الرأي العام بالإضافة إلى القيود الهيكلية

وبما أن هذا قد يمنع الحكومة المعنية، حتى لو كانت هي نفسها مؤيدة للتكامل، من تجاوز حد معين، قد يكون للتنوع تأثير سلبي على التكامل، إذ قد تتطلب المواقف أو السياسات المشتركة من دولة عضو واحدة أو أكثر التخلي عن هياكل أو عادات أو سياسات راسخة، ويعزز هذا التنوع، بطبيعة الحال، من خلال عملية التوسع.[1]

2- مقاربة الجماعات الأمنية لكارل دويتش

يعتبر "كارل دويتش" من المفكرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير الوظيفية الجديدة من خلال أنموذج الاتصالات والمبادلات الذي يربط فيه بين عامل الاتصال، وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية.

ينطلق" كارل دويتش" من إرتكازين حقيقين:

1- تأثره الكبير بالنظرية العامة للنظم وبنظرية الاتصال وخاصة أعمال ويتم في مجال السيبارنتيك وباريونز، والسبب ارجع لكون هذه الأعمال تفضل التعامل مع المجتمعات كبنى وتنظيمات وليس كمجموعة أشخاص.

2- ارتكز عملياً على دراسة منطقة الشمال الأطلسي.

يرى "دويتش" أنّ الدول ليست إلاّ حشوداً من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها، والشعوب تتحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها، [1]

[1] Ibid, p39-40.

* نجاح أو فشل عملية التكامل مرتبط بحجم ومجال ووتيرة التبادل بين أعضائه حيث أنّ عنصر الاتصال يؤدي لخلق مشاعر عدائية أو ودية بين الأفراد، وهذا مرتبط بالخلفية التاريخية التي يمتلكها الأفراد عن بعضهم البعض، ويدخل هنا دور النظام السياسي الذي يكون ناجحاً إذا استطاع تجريد المعلومات الجديدة، ووضعها في شكل رموز شعارات تختزن في ذاكرة الأفراد يتم استدعاؤها لحظة الحاجة، ثم يعاد تشكيل المعلومات المخزنة في نماذج جديدة لم تكن موجودة عند دخول المعلومات كأحد مدخلات النظام، وبالتالي بناء الوحدات السياسية يعتمد على تدفق الاتصال داخل الوحدة من جهة وبين الوحدة والعالم الخارجي من جهة أخرى.

* ربط "دويتش" بين أمن المجتمعات وبين نظم الاتصال حيث يرى أنّ أحد الدوافع المؤدية للتكامل من بين 15 سبباً في التحالفات العسكرية، هذه الأخيرة تغير طبيعة الارتباطات الموجودة بين أعضائها نحو تقوية التكامل لأنّها تولد الشعور بالمصير المشترك حيث دعي في د راسة له حول حلف الشمال الأطلسي إلى ضرورة تطويره وظيفيا، وجعل مهمته أكثر من مجرد حلف عسكري، وتطوير الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية.

* ركز "دويتش" على دراسة أربعة عشر حالات تكاملية، وتفككية محلية في منطقة الشمال الأطلسي، واعتقد بأنّ تطبيق فكرة الاتصالات في أقاليم التكامل المحلية تفيد في د راسة أقاليم التكامل الدولية، ومن خلال ربطه بين مستوى الاتصالات ودرجة الأمن والاستقرار المجتمعي، ونتيجة لهذه العلاقة قدم" دويتش" **أنموذج الجماعة الأمنية Commenautè de sècunité**التي ترتكز حسبه على قناعة الأفراد والجماعات بأنّهم وصلوا لاتفاق حول نقطة على الأقل هي أنّ المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب، ويمكن حلها من خلال ميكانيزمات للتغير السلمي. [1]

[1] نفس المرجع، 255.

اقترح ريتشارد فان فاجينن ,Richard Van Wagenen مفهوم مجتمع الأمن في أوائل خمسينيات القرن الماضي، ولم يُعالج نظريًا وتجريبيًا بشكل كامل إلا في الدراسة الرائدة التي أجراها كارل دويتش Deutschوزملاؤه عام 1957، عرّف "دويتش" مجتمع الأمن بأنه مجموعة من الدول التي أصبحت متكاملة لدرجة توفر "ضمانًا حقيقيًا بأن أعضاء هذا المجتمع لن يتقاتلوا جسديًا، بل سيحلون نزاعاتهم بطريقة أخرى باختصار، ادعى أن الدول التي تعيش في مجتمع أمني لم تنشئ نظامًا مستق ارً فحسب، بل، في الواقع، سلامًا مستقرا.

صاغ "دويتش" نوعين من المجتمعات الأمنية: مجتمعات مُدمجة ومجتمعات مُتعددة، وبينما يتطلع كلا النوعين إلى التغيير السلمي، فإن النوع الأول ينشأ عندما تتوحد الدول رسميًا بينما تحتفظ الدول في النوع الثاني بسيادتها .[1] الولايات المتحدة كمثال تمثل مجتمعا أمنيا مدمج "بالاستقلال القانوني للحكومات الفدرالية" تتمتع هذه الدول داخل مجتمع أمني تعدديا بتوافق في القيم الأساسية المستمدة من المؤسسات المشتركة، واستجابة متبادلة – مسألة هوية وولاء متبادلين وشعور بـ"الانتماء"، وهي متكاملة لدرجة أنها تقدّر "توقعات موثوقة بالتغيير السلمي"، ومن المثير للفضول الاجتماعي أنه في سعيهم لإيجاد "قوانين اجتماعية" تحكم العلاقة بين التكامل والسلام.

في صميم نهج"" دويتش" "التعددي" أو "السيبرنطيقي" أو "المعاملاتي" كان الافتراض بأن التواصل هو ركيزة الجماعات الاجتماعية بشكل عام والمجتمعات السياسية بشكل خاص. "التواصل وحده يُمكّن المجموعة من التفكير معًا، والرؤية معًا، والعمل معا، علاوة على ذلك، لا تُصبح عمليات التواصل وتدفقات المعاملات بين الشعوب مجرد "وسائل جذب انتباه" فحسب، بل مصانع لهوية مشتركة، ومن خلال معاملات مثل التجارة والهجرة والسياحة والتبادلات الثقافية، والتعليمية، واستخدام وسائل الاتصال

[1] دروتي، بالستغراف، النظريات *المتضاربة في العلاقات الدولية*.

المادية، يُبنى نسيج اجتماعي ليس فقط بين النخب، بل بين الجماهير أيضًا، مما يغرس فيهم شعورا بالانتماء للمجتمع، والذي يصبح حسب" دويتش" مسألة تعاطف وولاء متبادلين؛ مسألة ثقة وتقدير متبادل؛ مسألة تماهي جزئي من حيث صور الذات والمصالح؛ مسألة تنبؤات سلوكية ناجحة متبادلة...الخ باختصار، مسألة عملية ديناميكية دائمة من الاهتمام المتبادل والتواصل وإد ارك الاحتياجات والاستجابة في عملية صنع القرار.

لقياس هذا "الشعور بالانتماء للمجتمع"، قام "دويتش" وزملاؤه بقياس تدفقات المعاملات معا للتركيز بشكل خاص على حجمها، داخل الدول القومية وفيما بينها، واعتبر النمو النسبي في تدفقات المعاملات بين المجتمعات، مقارنةً بالتدفقات داخلها، اختبارا حاسمًا لتحديد ما إذا كانت "مجتمعات بشرية" جديدة آخذة في الظهور [1].

وهذه الجماعات يمكن أن تأخذ شكلين:

أولاً: نموذج الأمن الموحد

هو نتيجة توحد عدّة وحدات سياسية في وحدة سياسية واحدة (كالولايات المتحدة الأمريكية)، بحيث يصبح الأمن مترابط، وخاضع لنفس السلطة (وحدة سياسية مع وحدة أمنية) ويقدم "دويتش" شروط لتحقيق هذا النموذج من خلال دراسة 12 دراسة هي: [2]

1- التوازن المشترك بين القيم الرئيسية للسلوك السياسي.

2- وجود نفس النمط الحياتي (طريقة مميزة وجذابة للحياة).

[1] Hasan Ulusoy, REVISITING SECURITY COMMUNITIES AFTER THE COLD WAR: THE CONSTRUCTIVIST PERSPECTIVE https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/816714

[2] دويتش، *تحليل العلاقات الدولية*، 270-272.

3- وجود منافع مشتركة سابقة في حالات الوحدة من خلال توقعات لعلاقات اقتصادية اقوى ومجزية أو منافع مشتركة.

4- زيادة ملحوظة في القدرات الإدارية والسياسية لبعض الوحدات المشتركة على الأقل

5- نمو اقتصادي كبير لبعض الوحدات المشتركة وتطور ما يسميه "دويتش" ب: **Core Erea** المنطقة المركز التي تتجمع حولها المناطق الضعيفة (بالمقارنة مع الدول المجاورة خارج منطقة الاندماج المنتظر).

6- بعض العقبات الاجتماعية الجوهرية المتصلة عبر الحدود المشتركة للدول المطلوب ادماجها، وكذلك عبر الحواجز التي تفصل بين بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخل هذه الدول (ضرورة استمرار حلقات الاتصال الاجتماعي بين الأقاليم، وبين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة).

7- زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية لتضم ممثلين عن جميع الأقاليم.

8- تعبئة الأفراد في المجالات السياسية.

ثانياً: نموذج الأمن التعددي

في هذه الحالة يترابط أمن الدول وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة باستقلالها القانوني (كالتعاون الأمني الفرنسي الألماني بعد الحرب العالمية الثانية)، وحدة أمنية دون وحدة سياسية، وهذا الانموذج يتطلب توفر مجموعة من الشروط: [1]

1-التوافق بين القيم الرئيسية، والتخلي عن سباق التسلح بين الأعضاء.

[1] نفس المرجع، 259.

2–قدرة صناع القرار في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.

3– قدرة الحكومة والطبقة السياسية في الدول الأعضاء على الاستجابة الى طلبات واحتياجات بعضها البعض بسرعة وكفاية دون اللجوء الى العنف.

– وانتهى مجهود" دويتش" بتحديد مؤشرات تفكيك بعض النماذج التكاملية:

1– تزايد الالتزامات العسكرية بين دول التكامل.

2– التحاق نخب ترفض التكامل بمؤسسات التكامل.

3– تزايد الفروق العرقية واللغوية.

4– تعرض التكامل لأزمات اقتصادية حادة.

5– انغلاق النخب السياسية (لا تتجدد شرعية المؤسسات).

6– تعرقل وتراجع الإصلاحات السياسية.

7– فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيف مع العملية التكاملية مع فقدانها نفوذها. [1]

يقدم منظور "دويتش "المعاملاتي"، الذي يأخذ على محمل الجد إمكانية وجود مجتمع فهمًا بديلًا للسياسة الدولية، ويحاول ربط تطور المجتمع الدولي بتحول سياسات الأمن، وتحديدًا يُحدد ديناميكيات التغيير السلمي كنتيجة للتحول على المستويين الدولي والفردي، فعلى المستوى الدولي يُحدث تشكيل المجتمع تحولًا في جوهر نظام الدول– حيث تتكامل بعض الدول لدرجة أن التغيير السلمي يُصبح أمرا مفروغًا منه، ومن خلال هذه الخطوة، يتحدى دويتش اعتماد نظرية العلاقات الدولية بشكل عام على

[1] نفس المرجع، 258–259.

النماذج المفسرة للسلوك بين الدول ويُبرز الدور المركزي للقوى العابرة للحدود الوطنية في تغيير سلوك الدول، إن لم يكن هوياتها. أما على مستوى الفرد، فيترك تشكيل المجتمع أثره على تنمية "الشعور بالانتماء" والثقة والاستجابة المتبادلة، مما يُشير إلى أن القوى العابرة للحدود الوطنية، قد غيّرت هويات الشعوب، وبعبارة أخرى، يقع حزام نقل القيم على المستويين بين الدول، والعابر للحدود الوطنية، ومن خلال الجرأة على التفكير في إمكانية وجود مجتمع، يذكرنا دويتش بكيفية إثراء الروح الاجتماعية لفهمنا للسياسة الدولية والأمن الدولي.

-نقد نظرية دويتش

*على الرغم من أهميته النظرية والعملية المحتملة، لم يُولد مفهوم مجتمع الأمن أجندة بحثية متينة، احتوى تصور "دويتش" لمجتمعات الأمن على العديد من المشكلات النظرية والمفاهيمية، والمنهجية التي أثرت بلا شك على التطبيقات المستقبلية.

*نظر "دويتش" إلى المعاملات كمصدر لتحديدات جديدة، لكن تركيزه على المقاييس الكمية أغفل العلاقات الاجتماعية المرتبطة التي نتجت عن تلك المعاملات، وقد طغى التزامه بالسلوكية، بهذه الطرق وغيرها، على الحاجة إلى نهج تفسيري أكثر في كل منعطف، ولأن نموذجه لم يعر اهتمامًا كبيرا للمنظمات الدولية، والفئات أو الطبقات الاجتماعية، وصناع القرار، ونخب الأعمال، ومزيج المصلحة الذاتية والصورة الذاتية الذي يُحفز سلوكياتهم، فقد لم يعر اهتمامًا للطريقة المعقدة، والسببية التي يمكن من خلالها لسلطة الدولة وممارساتها، والمنظمات الدولية، والمعاملات، وعمليات التعلم الاجتماعي، أن تولد أشكالًا جديدة من التماهي المتبادل والعلاقات الأمنية. [1]

[1] Emanuel Adler and Michael Barnett, Security communities in theoretical perspective. in *Security Communities.*ED Emanuel Adler ; Michael Barnett(Cambridge: Cambridge University Press.1998) .20

3- التوحيد السياسي عند أميتاي إيتزيوني

يقع عمل الأستاذ "أميتاي إيتزيوني" ضمن موجة السياسة المقارنة التي تحاول تقديم مجهود نظري متكامل قادر على تفسير معظم التجارب التكاملية، وقد حاول "**إيتزيوني**" بناء أنموجه النّظري من خلال محاولة الإجابة على أربع أسئلة: [1]

1- ماهي الظروف التي ولدت فيها مبادرة الوحدة:

ويدافع **إيتزيوني** عن ظرفين أساسيين:

أ-مستوى كبير من التقدم والتحضر.

ب-تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل.

2- ماهي القوى التي توجه تطور الوحدة:

* ويتمسك "إيتزيوني" بقوتيين أساسيتين:

أ-النخبة الداخلية والقوى الخارجية.

ب-بالنسبة **للنخبة الداخلية** فإنّه يعتقد بوجود **3 أصناف** فيها:

أ- نخبة منفعية: وهي التي يفضلها **إيتزيوني** لكونها تسرع من عملية التكام لعكس النخبة الثانية

ب- النخبة التعريفية: هي التي تتمسك بالخطابات القومية، وتذكر الجماعات بانتماءاتها المختلفة.

[1] دروتي، *النظريات المتضاربة*، 278.

ج-**النخبة العسكرية:** تتمسك بإكراه الجماعة.

3- ما هو النهج الذي تسلكه الوحدة؟:

يجمع **إيتزيوني** بين عاملين أساسيين:

أ- تزايد الاتصالات وهو العامل الذي دافع عنه **دويتش**

ب- مبدأ الانتشار الذي دافع عنه **أرنست هاس**

وبالنسبة **لإيتزيوني** فإنّه يضع سلماً للانتشار حسب القطاعات المهمّة، يوجد في أسفل هذا السلم كل الوظائف والقطاعات المتعلقة بالخدمات، ثم تأتي النشاطات المتعلقة بالصحة والشؤون الاجتماعية ثم النشاطات المتعلقة بالنشاط الجمركي والعسكري وفي القمة تأتي النشاطات الاقتصادية والأسواق المشتركة، الفرق بين كل قطاع وآخر، ومرحلة وأخرى يرجع إلى الرفاه الاجتماعي، وبمدى ارتباطها بمصالح الفئات الاجتماعية. [1]

4- ماهو وضع النظام بعد انتهاء عملية التوحيد؟:

الحالة النهائية لمسار التكامل وهنا يتكلم **إيتزيوني** عن تشكل مفهوم جديد للجماعة السياسية التي تمتلك **ثلاث صفات أساسية:**

- أن تكون لها مراقبة فعالة لوسائل العنف والإكراه.
- أن تتمكن من امتلاك مركز لاتخاذ القرار (تحل محل الدولة القومية).

[1] نفس المرجع.

– أن تتمكن من امتلاك مركز التعريف السياسي والقانوني والحضاري لأغلبية المواطنين (دور صناعة القيم في الدولة) .[1]

يلاحظ أنّ **إيتزيوني** بدأ من حيث انتهى **دويتش، فإيتزيوني** استفاد من دراسة التكاملات داخل الدول ثم أسقطه على التكامل الجهوي، فالقول بتكون جهاز يمتلك مركز اتخاذ القرار، وبه جهاز يمتلك السيطرة على وسائل الإكراه، ويسمح بتنميط المواطنين، فهذا يشير الى مقومات الجماعة السياسية الجديدة.

ويخلص **أميتاي إيتزيوني** من خلال دراسته **للنماذج الأربعة:** (اتحاد غرب الهند 1958–1961) اتحاد الشمال 1963–1964، الجمهورية العربية المتحدة، السوق الأوروبية المشتركة» إلى النتائج التالية:

* فرضية أهمية النخبة الخارجية إذا تطابقت أهدافها مع النخبة المحلية مثل دور بريطانيا كنخبة خارجية في تجربة اتحاد الوست إنديا، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية في تجربة التكامل الأوروبي.

* **الاتحادات الفاعلة** هي المحكومة بنخبة النظام لا بنخبة الفرد، وفي هذا الصدد يفضل **إيتزيوني** قلة النخب، لأنّ حسبه كلما قل عدد النخب كلما ازدت فعالية بتجربة التكاملية، كلما ازدت المنفعة الناتجة عن مبادرة في توجيه النخبة كلما تدعمت الهوية الاجتماعية للاتحاد، وكلما توفر العاملين كلما ازدت فرص نجاح التجربة التكاملية.

* **فرضية البطء والإسراع في عملية التكامل:** البطء والتريث في جهود التوحيد يكون أكثر فعالية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة، الاسراع في الخطوات يكون ذو فعالية أكبر عندما

[1] نفس المرجع، 279.

يصل الاتحاد إلى مرحلة النضج وإلى المرحلة النهائية، وفرضية السرعة في انجاز الوحدة، والسرعة في التفكك تظهر في حالتي غرب الهند والجمهورية العربية المتحدة. [1]

* إنّ مكافئة أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في الاتحاد هو عامل هام لدفع مسار التكامل إلى حَدِهِ الأعلى بحيث أنّ توزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأكد، ومواجهة الأزمات، وهو العقل المنفعي لأنه إذا تبين أنّ "أ" يجني أرباحاً أكثر من "ج" فإنّ هذا الأخير بفقد الثقة شيئاً فشيئاً.

وجهت للوظيفية الجديدة العديد من الانتقادات، فكانت محور نقاش الاتجاه مابين الحكوماتي ومجموعة من أعمال مقاربة الاعتماد المتبادل التي قدمت تصورا نقدياً للوظيفية الجديدة. أعتبر تصور نظري جديد لظاهرة التكامل الدولي، وكذلك من طرف الوظيفيون الجدد أنفسهم ممّا جعل البعض من مؤسسي هذه النظرية يتخلى عنها في منتصف السبعينات.

ثالثا: أبرز الانتقادات العامة الموجهة للوظيفية الجديدة

أولاً: انتقدت الوظيفية الجديدة حول الذرائع النظرية الكبيرة، وتبين أنّ هذا التصور لم ولا يستطيع أن يقدم نظرية عامة للتكامل. فالنظرية تمتلك أدوات تحليلية للتعامل مع سؤال محدد مرتبط في هذه الحالة بتفسير التكامل، ولكن هذا التساؤل في الوظيفية الجديدة ركز بشكل رئيسي عل ديناميكية التكامل وهي ما أعتبر إجابته غير كافية لظاهرة معقدة.

ثانياً: أنتقد الوظيفيون الجدد من طرف مابين الحكوماتية، ومدرسة الاعتماد المتبادل لفرضية أنّ الانتشار يحدث بشكل آلي، بالرغم من مراجعة هذه النقطة مثل حديث هاس«**Haas**» عن **الفاعل السياسي المثير** »**Dramatic Political Actor**«أ و إدعاء ليندبارج »Lindberg » أنّ الانتشار

[1] نفس المرجع، 280-282

لا يمكن توقع حدوثه في غياب رغبة من طرف الدول الأعضاء، إلاّ أنّها لم ترتبط بشكل كاف مع البناء العام للنظرية.

ثالثاً: أهمل الوظيفيون الجدد الاعتبارات السيادية، وعامل القومية، وتأثيرهما على العملية التكاملية، فالتاريخ الأوروبي يبين دور معتقدات صانع القرار في كل من فرنسا (ديغول)وبريطانيا(تاتشر) في عرقلة المسار التكاملي الأوروبي.

رابعاً: نقد مرتبط بافتراض الوظيفيون الجدد أنّ الاقتصاديات الرأسمالية ستستمر في النمو، وأنّ كل الأعضاء تستفيد بشكل متساوي تقريباً من ذلك النمو، هذا الطرح كان صحيحاً عندما كانت الوظيفية الجديدة مسيطرة على النقاش الأكاديمي في خمسينات، وستينات القرن العشرين، وقد انتشر هذا التصور عند الاقتصاديين وذلك فقط لأنّ اقتصاديات السوق الحرة الغربية كانت تتمتع بفترة نمو لم يسبق لها مثيل، إلاّ أنّه في السبعينات تغير هذا الوضع حيث انخفضت معدلات النمو، وارتفعت معدلات البطالة ممّا رجع الكفة لصالح التحليل مابين الحكوماتي .

خامساً: أنتقد الوظيفيون الجدد حول عدم اعطائهم البيئة الخارجية هامشاً مهما في التحليل، فالمجموعة الأوروبية جزء من الاقتصاد العالمي، ولا يمكن عزلها عن تأثيرات البيئة الدولية. [1]

* رداً على هذه الانتقادات وعدّة انتقادات أخرى أعادت النظرية الوظيفية الجديدة في سياق مدارس أخرى بناء ذاتها مع بقاء العديد من الفرضيات الأصلية:

1- التكامل بقي يفهم ويدرس كعملية.

2- التكامل يتأثر بتعدد وتنوع الفواعل والبنى، فالدول ليست فواعل وحدوية ولا وحيدة.

[1] مصباح، *النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية*، 194-198.

3- الخيارات ليست ثابتة، ولكن تميل إلى التغيير أثناء مسار التكامل منذ أن تدخلات لفواعل في عملية التعلم.

4- المؤسسات يصعب السيطرة عليها من طرف أولئك الذين أوجدوها.

5- هناك مجال للنتائج غير المقصودة، لأنّ القرارات في أغلب الأحيان تؤخذ في بيئة عدم التأكد معرفة ناقصة أو تحت ضغط الوقت الذي يحدد إمكانية العمل الهادف طويل المدى.

6- الاعتماد المتبادل الوظيفي بين المناطق المختلفة يدعم النزعة لمزيد من التعاون المكثف/ التكامل. [1]

رابعا: تقييم الوظيفية الجديدة

1-جادل بعض الباحثين في نظرية التكامل بين الحكومات، مثل "ستانلي هوفمان"، بأن أصحاب نظرية الوظائف الجديدة كانوا متفائلين للغاية بشأن التكامل الأوروبي، في الواقع غالبًا ما شعر أصحاب النظرية الوظيفية الجديدة بأنهم يركزون بشكل مفرط على العوامل الأوروبية الداخلية، ويغفلون تحليل السياق الأوسع الذي وجدت أوروبا نفسها فيه، وكيف يمكن أن يؤثر هذا السياق الأوسع، وعلاقات الدول الأوروبية مع الجهات الفاعلة الخارجية-سلبًا- على التكامل الأوروبي، ومع ذلك، لا تزال نظرية الوظيفية الجديدة أداة فعّالة لتحليل مسار الاتحاد الأوروبي، ويمكن القول إن النظرية قد ازدادت أهميةً في فترة التكامل المعزز منذ منتصف الثمانينيات. وبينما يبدو جليًا أن نظرية الوظيفية الجديدة أفضل في تفسير التكامل من تفسيرات التوقف فيه، إلا أنها لا تزال تقدم اطارا مفيدًا لتحليل التكامل الأوروبي المعاصر.

[1] Battestella, *Theories des relations internationales*.350

2- افترض "هاس وأتباعه عقلية علمية اجتماعية في دراستهم للتكامل الأوروبي ببساطة اتفقوا على مبادئ فكرية دفعت إلى اتباع نهج دقيق في بناء النظرية، وسعى هؤلاء إلى فهم ماهية الأمور وأسبابها، بدلاً من مجرد السعي لتقديم روايات وصفية[1].

3- ترتكز الوظيفية الجديدة على ادعاءين مترابطين؛ ***الأول*** يؤكد أن التكامل يحدث عندما تضغط المصالح الاقتصادية المنظمة على الحكومات لإدارة الترابط الاقتصادي من خلال مركزية السياسات وإنشاء مؤسسات مشتركة، ولتحقيق هذه الغاية، حدد الوظيفيون الجدد المعاملات الاقتصادية، واحتياجات الرعاية الاجتماعية كمصدر حقيقي يدفع التعاون الإيجابي بين الدول، والمساعي المشتركة، أما الحجة الأساسية ***الثانية*** فتؤكد أن أي قرارات أولية للتكامل بالطريقة المذكورة أعلاه تنتج، عن غير قصد، تداعيات اقتصادية وسياسية تدفع التكامل الإقليمي إلى الأمام؛ في حين أن الافتراض الأول مقبول بشكل عام ويثير تساؤلات فورية حول من كان يدفع من بالضبط وما هي مصالحه، فقد أثبت الافتراض الثاني أنه أكثر إثارة للجدل . باختصار، سلطت الوظيفية الجديدة الضوء على مفاهيم التعددية الاجتماعية ودافعت عن مفهوم "التأثير الفائض" كديناميكية رائدة في تعزيز العملية التكاملية، هاتان المسألتان بالغتا الأهمية لفهم المنطق التفسيري لهذه النظرية.

4-حوّلت الوظيفية الجديدة الاهتمام الاستقصائي بعيدا عن المسؤولين التنفيذيين الوطنيين نحو أهمية الجماعات المنظمة وديناميكيتاها، وركزت على وكلاء التغيير الرئيسيين، الذين حُددوا في المقام الأول على أنهم نخب تكنوقراطية، وسياسيون، وجماعات مصالح فوق وطنية، وجماعات ضغط أخرى؛ افترضا أن هؤلاء الفاعلين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، وبذلك يوفرون الديناميكيات اللازمة لمزيد من التكامل. ووفقًا ل"هاس"، فإن التكامل السياسي هو العملية التي تقنع من خلالها الجهات الفاعلة السياسية

[1] McGowan, Lee, « Theorising European Integration: revisiting neofunctionalism and testing its suitability for explaining the development of EC competition policy? European Integration online Papers (EIoP) Vol. 11 (2007) N° 3.:15

في بيئات وطنية مختلفة بتحويل ولاءاتها وتوقعاتها وأنشطتها السياسية إلى مركز جديد، تمتلك مؤسساته أو تطالب بالسلطة على الدول الوطنية القائمة، والنتيجة النهائية هي مجتمع سياسي جديد فوق المجتمعات القائمة.

5- كان يُفهم من وجود هذا النشاط فوق الوطني أنه يطلق العنان لديناميكية ذاتية التعزيز توجت بمزيد من التكامل والتعميق، ووُصفت هذه العملية الديناميكية بالانتشار، وهي بلا شك الجانب الأكثر شيوعًا في الوظيفية الجديدة، وقد صُممت لتفسير التغيرات التحويلية التي كانت تحدث في أوروبا الغربية، وقد أكد "هاس" بوضوح على المنطقَ التوسعي في عملية التكامل الأوروبي، ولكن هل صمد تحليله؟ علاوة على ذلك، افترض كل من "هاس" ول "يندبرج" أن عملية الانتشار لم تكن توسعية فحسب، بل كانت أيضًا غير قابلة للعكس حيث وجدت حكومات الدول الأعضاء نفسها تحت ضغط متزايد لتفويض المزيد من السلطة والمسؤولية للمؤسسات الإقليمية.

6-تنبأت نظرية الانتشار الفني/الوظيفي بأن التعاون بين الدول في قطاعات اقتصادية معينة يمكن أن يُحفز تعاونًا متتاليًا- مقصودًا وغير مقصود-في مجالات أخرى ذات صلة. وتركّز بعض أفضل الأمثلة على تداعيات خطط استكمال مشروع السوق الموحدة المنصوص عليه في القانون الأوروبي الموحد في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، والتي أثارت اهتمامًا متجددًا بالوظيفة الجديدة. تجدر الإشارة إلى أن الامتداد لم يكن يروج لحل أوروبي لأسباب مثالية، بل رغبة من الجهات الفاعلة في تمكين، وضمان تطوير سياسات متناغمة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وقد ركّزت الفكرة المحورية التي طرحها "هاس" وخلفاؤه الأوائل على أن الانتشار أصبح استجابة تلقائية .[1]

وصف "هاس" الوظيفية الجديدة بأنها نشأت كموقف بديل للتيارات النظرية السائدة في العلاقات الدولية في خمسينيات القرن الماضي، كان ميل الواقعية إلى غرس منطق متمركز حول القوة في النظام الدولي

[1] Ibide,10.

إشكاليًا بالنسبة لهاس، تمامًا كما كان ادعاء المثالية الليبرالية بإمكانية تجاوز الصراع من خلال إنشاء نظام قانوني دولي كانطي .استمد نقد "هاس" لهذا الخطاب الأكاديمي السائد وقوده من مصدرين رئيسيين؛ أولاً، الفكر الوظيفي لديفيد ميتراني انجذب هاس بوضوح إلى تركيز الوظيفية على فكرة أن بناء المؤسسات ما بعد القومية يجب أن يرتكز على تفاعل تكنوقراطي مع احتياجات الرفاه الإنساني. وقد ساعد هذا في تشكيل الادعاء الوجودي للوظيفة الجديدة المبكرة: أن الحوكمة البشرية أصبحت ممارسة إدارية إلى حد كبير، وأن السرديات الأيديولوجية الكبرى آخذة في التضاؤل، كانت أوضح نقطة انطلاق عن الوظيفية هي تركيز الوظيفيين الجدد على الطابع الإقليمي المتأصل لبناء المؤسسات على عكس إصرار" ميتراني" على الطابع المرن، والمتنوع للأشكال المؤسسية مابعد القومية ويُفسر هذا التمايز باهتمام الوظيفة الجديدة الذي غالبًا ما يهمَل، بـ"الظروف الخلفية" التي تحفز التكامل المؤسسي.[1]

أما الانحراف الثاني عن الحوار الواقعي–المثالي المتكرر، فهو أكثر أهمية فقد أدخل" هاس" وزملاؤه، عقلية علمية اجتماعية "مهنية" في دراستهم للتكامل الأوروبي، وهنا تصبح الحدود بين "هاس"، العالم السياسي و "هاس"، الباحث في العلاقات الدولية، غامضة، إن لم تكن غير مستدامة، وفي هذا الصدد، تعتبر الوظيفية الجديدة الهاسية من نفس اللحظة الفكرية التي أنتجت نهج "كارل دويتش" التفاعلي أو نهج الاتصالات لتكامل المجتمعات الأمنية، بعبارة أخرى، ينصبّ التركيز على تطبيق المبادئ الفكرية المتفق عليها التي تحفز معًا نهجًا "صارمًا" لبناء النظرية، وهذا يتجاوز العلاقات الدولية في خمسينيات القرن الماضي نظرًا لاعتمادها على البحث التجريبي، وإصرارها على إخضاع الفرضيات المشتقة من النظرية لاختبارات تجريبية دقيقة باستخدام أحدث التقنيات الفكرية. الطبعة الأولى من كتاب "توحيد أوروبا"(هاس 1958) هي د راسة تجريبية مكثفة للسنوات الأولى للجماعة الأوروبية للفحم

[1] Ben Rosamond, "The uniting of Europe and the foundation of EU studies: revisiting the neo-functionalism of Ernst B. Haas". *Journal of European Public Policy* 12:2 April 2005: .240

والصلب(ECSC) ، وقد عومل هذا الكتاب على هذا النحو إلى حد كبير من قِبل، لكن القراءة المتأنية، وخاصةً للفصلين 1 و8، تُظهر كيف وضع "هاس" د راسته للجماعة الأوروبية للفحم والصلب كتمرين في ترسيخ مجموعة من الافتراضات العامة حول التكامل الإقليمي في التجربة الأوروبية .[1]

كما أن الوظيفية الجديدة مُشبعة، منذ البداية، باهتمام واضح بتوقع أن المجتمعات الصناعية الحديثة تتميز بميل نحو التعددية الاجتماعية، وفي هذا الصدد، تزامنت مبادرة "هاس" للوظيفية الجديدة تمامًا مع ذروة علم السياسة التعددي الجديد الذي سيطر على علم السياسة الأمريكي في خمسينيات القرن الماضي ولهذا التموضع خمسة آثار على الأقل على سلوك حجج الوظيفية الجديدة. يُعزز الأثر الأول الحجة المذكورة أعلاه حول أسلوب علم الاجتماع كما أنها مرتبطة بمشروع وضع دراسة الظواهر السياسية على أسسٍ يكون فيها التفسير المنهجي هو القاعدة. ثانيًا، غذّت قناعة "هاس" بأن العلاقات الدولية الكلاسيكية مشوبةٌ بعيوبٍ متسلسلة. ببساطة، انتقد فكرة أن المجتمعات الحديثة المعقدة منسجمةٌ بشكلٍ مباشر ودائم مع ضرورات الأمن، ما يترتب عليه أن السياسة الدولية يجب أن تكون بالتالي مجرد سياسةٍ وطنية قائمة على المصالح الفوضى الهوبزية. ثالثا، حوّلت هذه الفوضى الاهتمامَ بعيدًا عن الهيئات التنفيذية الوطنية والتبادل الدولي، نحو أهمية إن لم يكن بالضرورة أسبقية المصالح المنظمة، والدور الذي قد يلعبه تفاعلها الديناميكي في إنتاج نتائج التكامل. رابعا، يعدّ الانتماء إلى التعددية جزءًا لا يتجزأ من فهم التكامل ذاته الذي انطلق منه عمل "هاس" :

7- التكامل السياسي هو العملية التي تقنع من خلالها الجهات السياسية الفاعلة في عدة بيئات وطنية متمايزة بتحويل ولاءاتها وتوقعاتها، وأنشطتها السياسية إلى مركز جديد تمتلك مؤسساته أو تطالب بسلطة

[1] Ibidem.

قضائية على الدول الوطنية القائمة، والنتيجة النهائية هي مجتمع سياسي جديد، مُضاف إلى المجتمعات القائمة. [1]

[1] Ibid:240-241

الدرس الرابع: الأعمال النقدية للنظرية الوظيفية(الجيل الثالث من الوظيفية)

أولا- أعمال جوزيف ناي" J.S.Nye"

انتقد **جوزيف ناي** أفكار **أميتاي إيتزيوني** خاصة المتعلقة بإمكانية المقارنة بين السوق الأوروبية والتجارب الأخرى، واعتبرها مقارنة غير موضوعية ولأنّها تهمل عوامل البيئة الاجتماعية السياسية، الاقتصادية، وكذا طبيعة النخب، وانتقد أيضاً الطروحات السابقة المتعلقة بفصل السياسة الدنيا عن السياسة العليا، بحيث أنّ مواضيع الرفاه الاجتماعي يختلف تصنيفها إن كانت مواضيع السياسة الدنيا من دولة لأخرى.

انتقد كذلك **ناي** عملية التسييس التدريجي لأنّه يعتقد بأنّ النزعة القطرية والولاءات التقليدية الأوروبية ظلت حبيسة الدولة القطرية ولا توجد أيّة تأثيرات على زوال الدولة، ونهاية السيادة، ولذلك ير ى "جوزيف ناي" أنّ عملية تحويل الولاء تبقى أمرا مستحيلاً في التجربة التكاملية، وحسب تصوره توجد مجموعة من الشروط لتحقيق التكامل[1]:

- التشابه الاقتصادي النسبي.
- تكامل قيم النخب (تجانس القيم).
- التعددية (وجود نخب متعددة في مجتمعات التكامل الاقتصادي والسياسي مجتمعة).
- إدراك توزيع الفوائد (إدراك فعال حول قيم الربح والخسارة).

[1] مصباح، *النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية*،171-174

- قابلية الدول على التأقلم مع مسار التكامل.

- البيئة الخارجية أي ضرورة إدراك دول التكامل لدور البيئة الخارجية في العملية.

- ضرورة ابقاء التكاليف التكاملية في حدود معقولة (البدء بقطاعات النقل تكلفة).[1]

ثانيا: أعمال جون قالتونج «J.Gualtng»

قدم **جون قالتونج «J.Gualtng» من خلال** مركز أبحاث السلام الدولي في أوسلو نقد للنظريات السابقة. وقد حاول تقديم تعريف **للتكامل** على أنّه العملية التي تشكل فيها طرفين أو أكثر طرفاً واحداً، وعندما تنتهي عملية التشكل نكون أمام حالة تكامل، وبالمقابل فإنّ انقسام طرف إلى طرفين أو أكثر تكون أمام حالة انقسام.

1-الظروف المساعدة على قيام عملية التكامل: [2]

أ- التكامل القيمي:

- نموذج التفاعل القيمي؛ حيث تتماثل القيم وتتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف.
- النموذج السلمي حيث ترتب القيم في درجات معينة، ويساعد هذا الترتيب في تسوية الصراعات، والاختلافات التي تواجه مسار التكامل طبقا للقيمة العليا في هذا السلم.

ب-تكامل الأطراف:

- نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم، السكان والمركز الدولي.
- نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بين الأطراف إلى درجة أن التأثير على طرف معين يترك آثارا على الطرف الآخر.

---

[1] نفس المرجع،173

[2] دروتي، بالستغراف، *النظريات المتضاربة*. 273.

ج-التكامل التبادلي بين الكل والجزء:

- نموذج الولاء أي إقبال وحدات التكامل على تحويل ولاءاتها، وهذا ما يمثل دعم مستمر للتجربة التكاملية (توزيع الموارد من الجزء إلى الكل)، حتى يمنح لنموذج التكامل القدرة على التوازن.
- نموذج التوزيع ينتج عن تشكل وحدة تكاملية وجود التكامل، القدرة على تقديم نتائج إيجابية، أو ما يسمى بالمخرجات مثل القدرة على حماية الكيان من أي اعتداء.

د- أخيرا يجب اجتماع هذه العناصر حتى تحدث عملية التكامل حسب **قالتونج** وأعلى مرحلة تصل إليها هذه العملية هي عندما تجتمع تصورات كل عضو مع تصورات بقية الأطراف[1].

طُبّق شكلٌ مختلف من الوظيفية، يُعرف بالوظيفية الجديدة، على المستوى الإقليمي لتفسير المراحل المبكرة من تشكيل المؤسسات التي تطورت لاحقًا لتشكل الاتحاد الأوروبي، اقتصرت

الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في البداية على المهام التقنية والعلمية وخفض التعريفات الجمركية، ونشأت خلافات كبيرة بين الأوساط الأكاديمية والسياسية مع محاولات استخدام هذه النجاحات الوظيفية المحدودة الأصلية لدفع المشروع شبه الفيدرالي الأوسع للاتحاد الأوروبي، ويمكن رصد المؤشرات الرئيسية للتكامل شبه الفيد ارالي – أي استخدام الأساليب الوظيفية لتحقيق الأهداف الفيد رالية – في اعتماد اليورو عام 2002 كعملة موحدة لمنطقة اليورو، والمحاولات اللاحقة لوضع سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، ولقد حددت منظمات إقليمية أخرى، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ، تعاونها صراحة بالقضايا الوظيفية من خلال التأكيد على سيادة أعضائها ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض.

[1] نفس المرجع، 274-275.

الدرس الخامس: المقاربة ما بين الحكوماتية

Intergovernmentalism approach

تواصل **الانتشار الجغرافي**«**Géograpfique Spillover**في القارة الأوروبية بعد رحيل **الجنرال ديغول** «**De Gaulle**» واستمر ثلاثون سنة من بعده، وكذلك **الانتشار الوظيفي**«**Fonctionnel Spillover** » (انتقال التكامل من قطاع إلى آخر) و**الانتشار السياسي**(تعاظم الدور الموجه للمؤسسات المركزية) تواصل بدءاً من النصف الثاني للثمانينات، حيث شهد الوحدة الأوروبية العديد من الأحداث الميثاق الأوروبي والسوق الأوروبية، وكذلك بعد الحرب الباردة معاهدة ماستريخت، أمستردام ومعاهدة نيس هذه الأحداث كلها مثلت مؤشرات حقيقية للوحدة السياسية، ولكن هل حدثت فقط الوحدة السياسية في أوروبا أعمال« **A.Haas**» لا تجيب على هذا السؤال لأنّها أغفلت عدّة أبعاد مهمّة:

1- عدم اشتراطه لدور النخب الشعبية التي تضطلع بمهمّة التصديق على المعاهدات في الأنظمة الديمقراطية.

2- عدم ربط "**هاس** "المسار التكاملي بالوضع الدولي، والنظام الاقتصادي العالمي. [1]

وهو ما استدعى تقديم تفسير نظري جديد قدمته أعمال« Wayne Sandholtz» و«John Zysman» الذين رأيا أنّ تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، هو شكل رئيسي للتغيرات العميقة في بنية النظام الاقتصادي العالمي ؛التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي، مقابل صعود بعض الاقتصاديات الآسيوية خاصة الاقتصاد الياباني. الفعل الأوروبي الوحيد بالنسبة لهاذين المفكرين، هو قبل كل شيء استجابة النخب الأوروبية للتغيرات الحادثة في التقسيم العالمي للقوة الاقتصادية في منتصف الثمانينات.

[1] Battestella, *Theories des relations internationales*,352.

وفق هؤلاء السياسيين الاقتصاديين ما حدث في التجربة الأوروبية هو سلسلة من التحالفات عبر وطنية بين اللجنة المرؤوسة من طرف «**Jacque Delers**» والنخب الصناعية الأوروبية مدركة التغيرات الواقعة على الاقتصاديات الأوروبية بسبب العولمة ،حيث استطاع هذا المفاوض التوصل إلى اتفاق مع هذه الجماعات، و تحالف من النخب الحكومية من أجل هدف توحيد الأسواق الأوروبية . هذا الطرح الذي يمكن القول عنه أنّه مراجعة للوظيفية الجديدة صحح نقص "**هاس أرنست**" المتعلق بأخذ السياق الخارجي بعين الاعتبار في مسار التكامل الأوروبي، إلاّ أنّه لم يضع بعد مقومات النظرية مابين الحكوماتية . [1]

ترتبط أصول مابين الحكومية ارتباطًا وثيقًا بفترة الركود الأولى في التكامل الأوروبي ففي منتصف ستينيات القرن الماضي، بدا أن رئاسة الجنرال ديغول، و"أزمة الكرسي الشاغر" – رفض ممثلو فرنسا حضور أي اجتماعات حكومية دولية بسبب نزاع حول تمويل السياسة الزارعية المشتركة – قد حددتا حدود التكامل فوق الوطني، ومرونة مصالح الدول وقوتها في ذلك الوقت، وان صاغ "ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann الافتراضات والتوقعات الرئيسية لنظرية التكامل مابين الحكومياتية ومع ذلك، لا تقتصر مابين الحكومية على شرح حدود التكامل، فقد جادل المؤرخ آلان ميلوارد Alan Milward لاحقًا بأن التكامل الأوروبي كان بمثابة مشروع حكومي دولي منذ البداية، وفي رأيه صُمم هذا المشروع ليكون "إنقاذ الدولة القومية" من ويلات الحرب العالمية الثانية.

أصبحت الانتقادات الموجهة إلى المناهج الوظيفية الجديدة أكثر تعقيدًا في ستينيات القرن العشرين ويمكن طرح عاملين لتفسير هذه الظاهرة: أحدهما تجريبي، والآخر معرفي؛ أما العامل الأول فهو على وجه التحديد أزمة الكرسي الفارغ (1965–1966) والرفض المزدوج للطلبات البريطانية في عامي 1963

[1] De Senarcelens ,Aiffin; *La politique internationale* , 173

و1967، وبشكل أدق، كان ذلك في ارتباط بسياسة العرقلة التي انتهجها الجنرال ديغول داخل الجماعة الأوروبية، والتي عجزت الوظيفية الجديدة عن تفسيرها، وهو ما أدى إلى ولادة نهج نظري للتكامل الأوروبي في منتصف الستينيات في الولايات المتحدة، مرتبطًا بالتقاليد الواقعية للعلاقات الدولية.

أما العامل الثاني فيتعلق باعتبارات معرفية بحتة؛ منذ بداية الحرب الباردة، شهدت تحليلات النظام الدولي عودة كبيرة إلى الافتراضات التي تركز على الدولة؛ ويصاحب هذه العودة البحث عن العلمية، المبنية على إمكانية إبطال الفرضيات التي تم وضعها من أجل الحصول على درجة عالية جدًا من العمومية. [1] هذه هي المبادئ الأساسية للمابين الحكوماتية الدولية التقليدية:

- الدول هي، وستظل، الجهات الفاعلة المهيمنة في عملية التكامل الأوروبي: فهي تشكل التكامل الأوروبي وفقًا لمصالحها الوطنية.

إن مدى التكامل الأوروبي محدود باهتمام الدول بالاستقلال، وحرصها على الحفاظ على بيروقراطيات الدولة القومية، وتنوع الأوضاع والتقاليد الوطنية، وهيمنة الهويات الوطنية والجهات الفاعلة والمؤثرات الخارجية) مثل الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي.

•لا يُقوّض التكامل الأوروبي الدولة القومية الأوروبية، بل عززها في إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المنافسة العالمية مع القوى الاقتصادية الأخرى، والأسواق الناشئة.

•يقتصر التكامل على القطاع الاقتصادي و"السياسات الدنيا" ذات الصلة، ستقاوم الدول الحريصة على الحفاظ على استقلاليتها دمج الوظائف الأساسية للدولة ذات السيادة مثل السياسات العليا للأمن الداخلي والخارجي أو السياسة الخارجية.

[1] Sabine Saurugger, L'Intergouvernementaisme. ***IN*** Sabine Saurugger ,*Théories et concepts de l'intégration européenne*(Paris: presse de sciences po,2010) 95 .

- وللسبب نفسه، فإن المنظمات فوق الوطنية في الاتحاد الأوروبي ضعيفة، وستظل كذلك، فهي تفتقر إلى الخبرة والموارد والدعم الشعبي اللازم لتوسيع نفوذها على حساب الدول الأعضاء. [1]

تنطلق النظرية مابين الحكوماتية من افتراض أن التكامل الأوروبي مشابهٌ بما يكفي للسياسة الدولية العامة، وأن الاتحاد الأوروبي يُشبه إلى حدٍ كبير المؤسسات الدولية الأخرى، مما يُتيح دراسته، وتفسيره بشكلٍ مُجدٍ من منظور العلاقات الدولية. في الواقع، وأن التكامل الأوروبيي مثل "مجموعةً فرعيةً من الاتجاهات العامة بين الدول الديمقراطية في السياسة العالمية الحديثة"، تفترض نظريات العلاقات الدولية تقليديًا أن الدول هي الجهات الفاعلة المركزية في السياسة الدولية، وأنها تتصرف في سياقٍ من الفوضى أي في غياب سلطة مركزية تصدر، وتُنفذ القرارات السياسية، ويتم صنع السياسات في السياسة الدولية عمومًا من خلال مفاوضات بين الحكومات، وتتطلب الاتفاقيات موافقة جميع الدول المشاركة.

أما الأساس الثاني فهو إطار عقلاني يضع الأطراف الفاعلة في مركز الصدارة، ويفسر النتائج الجماعية، كالتكامل، كنتيجة لتفاعل الخيارات الفردية العقلانية، ويعني الاختيار العقلاني المحدود أن الأطراف الفاعلة، بناءً على معرفتهم بالعالم وتفضيلاتهم، تحسب جدوى مسارات العمل البديلة، وتختار ما يعظم فائدتها، أو على الأقل يلبيها في ظل الظروف القائمة.

وبالتالي، تفسر المؤسسية العقلانية في نظرية العلاقات الدولية إنشاء التعاون الدولي والمؤسسات الدولية كنتيجة جماعية لخيارات الدول العقلانية المترابطة الاستراتيجية، والمفاوضات بين الحكومات في سياق فوضوي. [2]

[1] Roche, *Theories des relations internationales*, 107.

[2] D. Leuffen et al., Integration and Differentiation in the European Union, Intergovernmentalism.*in Integration and Differentiation in the European Union Theory and Policies*.ed Dirk Leuffen et aut(palagrave macmillan.2002),63-.65

* في حين ركز **ميتراني** على الطبيعة غير السياسية للحاجات الاقتصادية والحاجات التقنية في حين أخذ **هاس** بأسبقية العامل الاقتصادي على العامل السياسي، والانتقال الآلي للمسار التكاملي من المسار الاقتصادي نحو التوحيد السياسي **مابين الحكوماتية الأصلية** عبر ممثلها الرئيسي الأكاديمي الأمريكي «**Stanley Hoffman**» الذي درس البناء الأوروبي في سياق واقعي برزت أنّ قرار مناقشة بعض القضايا مثل القضايا النقدية هو في حد ذاته قرار سياسي، ممّا يقوده إلى رفض كل المحددات الاجتماعية، الاقتصادية لمسار التكامل.

بطرح **دولاتي** التمركز ينتقد **هوفمان** «**Hoffman**» بداية الوظيفيون الجدد اعطائهم أهمية كبيرة لجماعات المصالح على المستوى فوق القومي، هو يعترف بأن النخب الاقتصادية أو النقابية تتجند، وتنشط على المستوى الأوروبي، ولكن النشاط الذي تقوم به الشبكات عبر الوطنية يعتبر محدودا وضئيل جداً، مقارنة بالتبادلات عبر الحكوماتية، أما بالنسبة للنخب السياسية والإدارية، فهي محكومة وموجهة بشكل رئيسي بأجنداتها الوطنية، وليس بمساعي الانسجام الأوروبي .[1] «**Surestimer**»

* ركز بعد ذلك **هوفمان** على السياق الدولي، وهو العامل الذي أهملته الوظيفية الجديدة حيث يشير إلى الدول العضوة في المسار التكاملي ليست محكومة بعلاقاتها مع بعضها البعض فقط ولكنها موجودة في نظام دولي تتفاعل فيه كيانات دولية أخرى، ويشير **هوفمان** إلى أنّ الاعتبارات التقليدية المرتبطة بالمكانة الخاصة التي تحتلها كل دولة لا يمكن أن تختفي في مسار التكامل لصالح تحقيق وحدة سياسية فوق وطنية، لذلك فهو يرى أنّ التكامل عملية محببة إذا لم يتجاوز حدوده الاقتصادية ، وإذا لم تعامل فقط مع ما لا يقيد المشاركين، وتزداد مخاطر التراجع، كلما ظهرت محاولات للانتقال

[1] De Senarcelens ,Aiffin; *La politique internationale* , 173-174.

من التكامل الاقتصادي إلى التوحيد السياسي، وفي هذا الصدد يشير **هوفمان** "**إذا دخلت المصالح الحيوية للدول في اللعبة، فإن الدول تميل إلى الخيارات الأكيدة والتي لا يحفها الغموض.**"

* تتعامل المقاربة ما بين الحكوماتية مع التكامل الأوروبي وفق التمييز الكلاسيكي بين السياسة الدنيا والسياسة العليا، وهذا التمييز لا يعني أنّ **هوفمان** لا يعطي للتفاعلات غير السياسية الأهمية اللازمة، ولكنه يصر على أنّ الدول، وبالأساس السلطات الدولتية هي سيدة المسارات التكاملية وبهذا يقول **هوفمان** بأنّه لا شيء ميكانيكي في المسار التكاملي كما يؤكد أنّ المسار التكاملي يستمر كلما ابتعدنا عن المجالات السيادية والمكونات الأساسية للهويات الوطنية.[1]

* يرى **هوفمان أنّ** مسار التكامل توجهه المؤسسات المركزية الأوروبية والفواعل المجتمعية لا يمكن أن تعمل ضد إرادة حكوماتها، الا انه يتحفظ اتجاه كل شكل « **للتكامل الايجابي**» «**Intègration Possitive**» الذي يأخذ معنى الإنشاء الآلي لوحدة سياسية فوق قومية، و تبني واقع **التكامل السلبي** « **Intègration Négative** » حيث لا تكون سيادة الحكومات ولا المكونات الأساسية للهوية الوطنية محل رهان.

* في الثمانينات وبعد النتائج التي حققتها لجنة «**Delors**» تناقضت طروحات هوفمان مع الواقع، فرجع ليؤكد في مؤلف قدمه مع **روبرت كيوهين Robert Kehane** « **Institional change** «**in Europe in The 1980** إلى أنّ الانتقال إلى مجال السياسة العليا في التكامل الأوروبي لا يعني بأنّه عطل نهائياً قدرات السلطات الدولتية بحيث أنّ السلطات الألمانية والفرنسية استمرت في مراقبة المسار التكاملي، أمّا طبيعة الوحدة الأوروبية هي مرتبطة بشكل أساسي «**بشبكة مشاركة والتوجيه الجماعي للسيادة**» وليس «**بتحويل والتخلي عن السيادة لصالح سلطة فوقية**»

[1] Battistella, *Theories des relations internationales*,355.

* حسب **هوفمان** و**كيوهان** لم يكن بإمكان تأسيس هيئة الفحم والصلب بدون اتفاق فرنسي ألماني « Accord franco-allemand»، وكذلك المراحل التي وصلت إليها الوحدة الأوروبية وهي الميثاق الأوروبي، فهو نتيجة لقرارات اتخذت من طرف حكومات بشكل إرادي لصالح هذه الحكومات من خلال بالقيام بتحولات مؤسساتية، وهو في هذا الصدد يقول: «التجربة التكاملية تقتضي اتفاق مبرمج بين الحكومات يترجم في شكل مساومات ومفاوضات عبر حكومية »[1]

[1].Ibidem.

الدرس السادس: النظرية ما بين الحكوماتية الليبرالية
Liberal intergovernmentalism approach

نجد تصور **المساومات التبادل الكبيرة« Grand marchandaye»** في النظرية مابين الحكوماتية الليبرالية التي قدمها **أندرو موارفيسك« Andrew Moravcsik** بعد الحرب الباردة والتي تقوم على افتراضات المقاربة الليبرالية ل:

* ينطلق **أندرو موارقيسك** من خلفية ليبرالية عريقة تتمثل فيمايلي: [1]

1- فوقية الفواعل المجتمعية على النظام الدولي والدول، فالفواعل الأساسية للسياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة.

2- هذه الفواعل المجتمعية هي المصادر المرجعية الدولتية في شؤونها الخارجية وبذلك فالدول أو المؤسسات السياسية تمثل مصالح مجتمعاتها الداخلية.

3- الترتيبات الرسمية هي إطار تعمل في حدود الدول.

* يتعاطى "موارفيسك" بجدية مع الحلقات البحثية التي أثارها "هوفمان" و"كيوهين "أي أنّه ينطلق من الطرح القائل بأنّ المقاربة مابين الدولاتية هي التي تفسر ميثاق الاتحاد الأوروبي، ولكنه لا يقبل بهذا الطرح الكلاسيكي لأنّه يهمل العديد من المتغيرات، فالقول بالمقاربة مابين الدولاتية يختلف عن التحليل الذي يركز على الأفعال الحكومية، لأنّ الحكومات هي التي تباشر العقد، ولذلك يجب على

[1] Roche, *Theories des relations internationales*, 107

الباحثين الذهاب إلى ما وراء المساومات ما بين الحكومات إلى المسارات السياسية الداخلية لدول الأعضاء.

* المقاربة ما بين الحكوماتية الكلاسيكية ترى أنّ المصدر الأكثر أهمية للتكامل يكمن في تحديد مصالح الدول نفسها والسلطة التي تمثل هذه الدول، ويرد "موارفيسك "على الطرح برفضه لاعتبار الدول على أنّها كرة بلياردوا أو علب سوداء في عملية التكامل ويعتقد أنّ المصالح الوطنية التي تدافع عنها الحكومات تجد مصادرها الحقيقية في المساومات ما التحت الحكوماتية « Marchandages Intergouvernemental» التي تحدث فيما بين السلطات الحكومية، والفواعل الاجتماعية الداخلية قبل أن تلتقي الحكومات في اجتماعاتها.

* في حديثه عن عقلانية فواعل الدولة يجمع "موارفيسك" بين فريضتين:

1- الفرضية مابين حكوماتية التي ترى أنّ ممارسة السياسة محكومة بمنطق المساومة الاستراتيجية بين الدول.

2- الفرضية الليبرالية التي ترى بأنّ الخيارات الوطنية تتشكل في المستوى الاجتماعي.

وهنا يمكن تصنيف رأيه ضمن الطرح النظري للدبلوماسية الذي يقول بأنّها لعبة ذات مستويين « Two jeu à deux niveau» «level games» ، وهو الطرح الذي تبناه روبرت بوتنام« R.Putman» في مؤلفه: " السياسة الداخلية والخارجية لعبة ذات مستويين"

"Diplomacy and Domestic politics: The logic of two level games[1]

[1] Battestella, *Théories des relations internationales*,356.

النظرية، التي اقترحها في البداية "ستانلي هوفمان" وصقلها "أندرو موارفسيك"، يشير هذا الأخير إلى أن الحكومات تتحكم في مستوى وسرعة التكامل الأوروبي، ويزعم أن الزيادة في القوة على المستوى فوق الوطني تنتج عن قرار مباشر من جانب الحكومات التي تتخذ قراراتها على أساس أجندة محلية؛ تتميز هذه الفكرة بأن ألعاب بوتنام ذات المستويين هي محاولة لتقديم استعارة للارتباط بين السياسة المحلية (المستوى الوطني) والسياسة الدولية.

النقطة الأساسية التي يطرحها "بوتنام "هي أن المسؤولين التنفيذيين على المستوى الوطني يلعبون ألعابًا في ساحتين أكثر أو أقل في وقت واحد، على المستوى المحلي ، حيث يهدف الممثلون إلى بناء تحالفات من الدعم بين المجموعات المحلية، وعلى المستوى الدولي حيث تشارك نفس الجهات الفاعلة السعي إلى إيجاد طرق للتفاوض من شأنها تعزيز مكانتها محليًا من خلال تلبية المطالب(من المكونات المحلية الرئيسية).[1]

يقدم "موارفيسك "نموذجًا للعبة ثنائية المستوى لتفسير التكامل الأوروبي، تتألف من نظرية ليبرالية لتكوين الأفضليات الوطنية، ونظرية بين حكوماتية للمساومة الاستراتيجية بين الدول.

وفقًا لنظريته الليبرالية التي تنظّر لنتائج التكامل (جانب الطلب)، توفر السياسات الداخلية للدول الأعضاء الأفضليات الوطنية، يرى "موارفسيك" أن المصلحة الوطنية تعتبر نتيجة تفاعل الدولة والمجتمع، بمجرد صياغتها، تساوم المصالح بطريقة بين حكومية (جانب العرض).

يطور موارفشيك فكرة أن السلوك العقلاني للدولة لا ينشأ من أفضليات ثابتة، بل من عمليات سياسية ديناميكية في النظام السياسي الداخلي.

[1] Dounia Bakrim, Theories of European Integration Chapter 6 : Intergovernmental Europe ? ROSAMOND B. (Intergovernmentalism and liberal intergovernmentalism https://www.academia.edu/30007023/7_Theories_of_European_Integration_Chapter_6_Intergovernmental_Euro pe_ROSAMOND_B_Intergovernmentalism_and_libera.

يطرح "موارفسيك "ثلاثة افتراضات حول بيئة التفاوض في الاتحاد الأوروبي:

1-إنها حالة تدخل فيها الدول طواعيةً، وليس بطرق غير قسرية، تتخذ القرارات بالإجماع وليس بأغلبية الأصوات.

2-تجري المفاوضات بين الدول في الاتحاد الأوروبي في بيئة غنية بالمعلومات : معرفة واسعة النطاق بالجوانب الفنية لصنع السياسات في الاتحاد الأوروبي، ولدى الدول فكرة واضحة عن تفضيلات الدول الأخرى والقيود المفروضة عليها.

3-تكاليف معاملات المفاوضات داخل الاتحاد الأوروبي منخفضة، نظرا لطول فترة المفاوضات، وتعدد احتمالات ربط القضايا، والمقايضات، والمساومات الفرعية.

ومن المفارقات أن عمليات التفاوض بين الحكومات على المستوى الأوروبي تعزز أيضًا دور الدول وتُعزز الاستقلالية الداخلية للحكومات. [1]

تفاوض كل حكومة عبر دبلوماسييها على المستوى الدولي، وفق بمنطق مزدوج في هامش مشاوراتها، لأنّه يجب أن توفق بين رغبتها في الوصول إلى اتفاق مع شركاتها الخارجيين وبين ضرورة تمثيل مصالح الجماعات الاجتماعية الداخلية، بمعنى آخر الرغبة في عدم الخضوع للشركاء الخارجيين ، والرغبة في تفريغ الضغوطات التي تمارسها الفواعل الداخلية.

وبهذا يظهر أنّ "موارفيسك" يعتقد أنّ تأثير الفواعل الاجتماعية يتوقف في المستوى الوطني، وهذا عكس الوظيفيون الجدد وذلك لأنّ "أرنست هاس" يفسر التكامل بتوافق النخب الاقتصادية الوطنية والنخب التيقنوقراطية، و"هوفمان" يفسر التكامل بإقبال الحكومات الوطنية عن التنازل عن بعض مظاهر السيادة، لذلك يرى "موارفيسك" أنّ التكامل هو نتيجة التفاعل بين الضغوطات التي تمارسها الفواعل الاجتماعية

[1] Ibidem.

على الحكومة رغبة في التوفيق وتفريغ هذه الضغوطات، التكامل في هذه الحالة يصبح عميلة لتنظيم علاقة الحكومة بفواعلها الاجتماعية الحقيقية، أي أنّ التكامل يصبح طريقة لدعم شرعية الحكومات وطريقة لاكتساب سلطة الرقابة على المبادرات الداخلية. [1]

* يحاول **موارافيسك** تفسير عدم قابلية بعض القطاعات للتكامل مثل السياسة الخارجية والأمن. إجابات **أرنست هاس** عدم امتداد التكامل إلى السياسة الخارجية والأمن لأنّ هذه القطاعات محببة للقيادات الكاريزمية الوطنية، حسب **ستانلي هوفمان** يفسره ببساطة انتمائه للسياسات العليا.

حسب **موارفيسك** غياب التكامل في المستويات الدبلوماسية اراجع إلى غياب المصالح الاجتماعية والحكوماتية، بمعنى غياب المصالح التي توافق بين المصالح الاجتماعية والمصالح الحكوماتية، من جهة أخرى فإنّ فوائد الإتحاد السياسي غير مؤكدة بالنسبة للجماعات الخاصة، كما أنّ التأثير في هذا النوع من الاتحادات لا يكون اجتماعياً، فالنخب الحزبية هي التي تنتهي بتشكيل الحكومة، هي التي تهتم بهذه المجالات.

نقد النظرية مابين الحكوماتية

إذا تحدثنا عن منتقدي نظرية مابين الحكوماتية الدولية، فينبغي لنا ذكر بعض الجوانب الحاسمة:

أولًا، يتجاهل "مورفيسك" التنوع الداخلي للدولة (التحالفات متعددة الأحزاب، والعلاقات بين السلطة المركزية والتنفيذية والمحلية، والتنافس بين الوكالات والبيروقراطيين، والنظام الرئاسي مقابل البرلماني وما إلى ذلك) وينظر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال منظور الحكومات المركزية فقط. لذلك، بسّط "مورافيسك "عمليات صنع القرار بالإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي هو الساحة التي تمارس فيها الدول "الكبرى" سلطتها، بالإضافة إلى ذلك، يرى "موارفيسك" أن المؤسسات الأوروبية هي

[1] Battestella, *Théories des relations internationales*. 356.

مجرد وكالات أنشأتها الدول الأعضاء لزيادة مبادرة وتأثير الحكومات الوطنية، على الرغم من أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تمثل منظمات تطوّر أفكارها ومصالحها الخاصة بالتزامن مع مصالح الدول.

وأخيرا، يعتقد "موارفيسك" أن مصالح الدول لا يمكن معرفتها إلا من خلال الحكومة الوطنية وليس بوسائل أخرى، مثل الضغط المباشر في بروكسل .[1]

[1] Virginia, Veronica, *Supranationalism vs. Intergovernmentalism in the Actual Organization of EU*,58.

الدرس السابع: نظرية المساقات

Regime theory

كان مفهوم المساقات موضوع العديد من التصوارت النظرية أهمّها الواقعية الجديدة والمؤسساتية الجديدة، في النظرية الواقعية نجد« R.Gilpin» الذي يرى أنّ المساقات يجب أن توضع وتحفظ من طرف فواعل تتمتع بما يكفي من القوة العسكرية والإمكانيات المادية في عالم يتميز بتقسيم لا متكافئ للموارد.

هذا التحليل المرتبط بقراءة للتاريخ خلال القرنين السابقين حيث شهدت العلاقات الدولية وظيفة مؤسساتية، وتنظيمية تمارس من طرف قوة مهيمنة مثل بريطانيا العظمى أولاً ثوم الولايات المتحدة الأمريكية.

* تحليل الواقعية الجديدة يقوم على تصور «Charles Kindle berger» (1973)الذي يتمسك بفكره أنّ استقرار الاقتصاد العالمي مرهون قبل كل شيء بنشاط قوة واحدة كبيرة بإمكانها فرض مجموعة من القواعد التي تنتج «**مزايا جماعية دولية**»، وهذه القوة المهيمنة تفرض على القوى المتوسطة عدم القيام بسلوكات قد تحدث اضطرابات في المنظومة الدولية.

بالنسبة «Gilpin» فإنّه يتمسك بهذا التصور في تحليله لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعرض كيف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تأسيس نظام عالمي جديد، فبواسطة مشروع مارشال والحلف الأطلسي، والإدارة الأمريكية للعلاقات التجارية المالية والنقدية استمرت ديناميكية وحركية النظام الرأسمالي. [1]

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق **مزايا جماعية دولية** في مجال التجارة والمبادلات والفروض من خلال وضع مساقات مدعومة من طرف مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد

[1] Roche, *Theories des relations internationales*,49.

الدولي، منظمة التجارة العالمية، ما سمح بالمحافظة على توازن النظام الدولاتي لأكثر من ربع قرن عبر توجيه شبكة من الفواعل الدولاتية في اقتصاد عالمي يعمل على قاعدة مبادئ وقواعد متجانسة.

تشكل **نظرية المسافات** «**Thèorie des Regimes**» أحد أهم الأطر الفرعية للمقاربة الواقعية الجديدة، والتي تهدف للتنظير لعالم مشكل من فواعل متفاوتة الفعالية سواءً كانت دولاً أو غير ذلك، خاصة في ظرف تتشابك فيه المصالح، والمخاطر والتهديدات من جهة ومن جهة أخرى، يعرف العالم اعتماد متبادل على مستوى الأطر التنظيمية والاجرائية بما يحقق أطر أخرى تسمى **السلم العالمي**.

ظهرت نظرية المساقات في شكل أولي عام 1982 في«International Orgnization» نقطة تمهيدية لمؤلف جماعي تحت اشراف «**Stephen Krassner**» عام1983 بعنوان « International Régimes» ويعرف كراسنر « Krassner» **المساق** بأنّه مجموع المبادئ، المعايير، القواعد وإجراءات اتخاذ القرار التي تلتقي حولها آمال، وطموحات الفواعل في مجال معين في العلاقات الدولية.

بالنسبة لكراسنر هذه المساقات تمثل خصائص النظام الدولي بشكل مباشر على سلوك الفواعل العقلانية الواقعية التي تسعى للمحافظة على استقلاليتها مع الحصول على أكبر قدر من المكاسب من التعاون الدولي، تطور هذه المساقات ينظر إليه كجملة من التوافقات الاجتماعية التي تطيع المصالح الفردية للفواعل في إطار تعاونها مع بعضها البعض، وهذا التطور يمكن أن يحدث بطريقة عفوية، كما يمكن أن يكون محل تفاوض أو أن تفرض من قوة مهيمنة. [1]

هذه المساقات تؤسس ل: «**حكم عالمي**» وهي تتميز بجملة من الخصائص تضمن تقليص الشك والمخاطر:

[1] Ibid,51.

أولاً: تضع حلّا لربط السياسات في عالم الاعتماد المتبادل عبر ارساء عدد من القيم المقبولة من طرف الجماعة الدولية.

ثانياً: في المرتبة الثانية المساقات تنظم مبدأ المعادلة بالمثل في العلاقات بين الفواعل، أمّا **الوظيفية الثالثة** فإنّ هذه المساقات تضع أطر القرار من خلال تحديد شروط السلوك المقبول، يسمح بتسيير التعاون على المدى الطويل من خلال تسهيل التعامل مع الوضعيات الجديدة.

المؤسساتية الجديدة

في التصور المؤسساتي الجديد الذي يدافع عنه« **R.Keohane**» الذي يعرف **المساق** بأنّه:« سلسلة من التوافقات الحكومية» فإنّ المساقات هي نتيجة لحسابات استراتيجية تقوم بها فواعل دولاتية وفق قاعدة البحث عن مكاسب مطلقة، وليست نسبية.

المساقات تعمل على استقرار المبادلات الدولاتية من خلال تحديد قواعد اللعبة، ولا محدودية التصرفات الشرعية في مجالات النشاطات الخاصة. بذلك فهي تضمن تنظيم معيّن في المبادلات الدولاتية، وتقلص الجزء الخاص بالشك واللاأمن، وهي تدعم انتاج، وحركية المعلومات ما يضمن تسهيل الخيارات العقلانية التي تسمح للدول باتخاذ مواقعها التي تستحقها.

«**كيوهين**» وبخلاف **جيلبين** يرى أنّ الدول يمكن أن تستمر بدون قوة مهيمنة، فالتعاون يمثل خيارا عقلانيا أفضل من الحرب المكلفة. [1]

تقييم هذه النظرية:

* نظرية المساقات ارتبطت في البداية بموضوع الأمن، ولكنها توسعت بشكل سريع لتشمل مواضيع أخرى أهمّها: حقوق الإنسان أو البيئة، ويرى البعض أنّها تسجل في النظرية الواقعية الكلاسيكية أكثر

[1] Battestella, *Théories des relations internationales*, 337-338.

من الواقعية الجديدة، كما فكر مورغانتاو **Morgenthau.** النظرية تنطلق من المصالح الإنسانية للدول وتضعها في موضع «**مأزق السجين**» من أجل دراسة معايير التعاون.[1]

[1] Roche, *Theories des relations internationales*,90.

الدرس الثامن: نظرية الاعتماد المتبادل المركب

Complex interdependence

أولا: مفهوم نظرية المتبادل المركب

في مؤلف صدر عام 1972بعنوان Transnational Relations and World politics ، حلل "**كيوهين**" و"**ناي**" نتائج الترابط الدائم ليس فقط للأمم، ولكن أيضاً للاقتصاديات والمجتمعات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهذه التفاعلات كانت منقسمة إلى أربع نظم: المعلومات، تجارة المواد المادية، الحركات المالية ،حرية حركة الأفراد والأفكار.

تعدد تيارات التبادل جعلت العلاقات بين الأمم لم تعد تختصر في العلاقات الدبلوماسية الاستراتيجية، كما أنّ العامل السياسي لم يعد هو العامل الوحيد الموجه للمصلحة الوطنية لأنّ القوة السياسية لم تعد العامل المركزي.

يقوم تصور "**ناي**" و "**كيوهين**" على فكرة أنّ الدول لم تعد هي الفواعل المركزية في العلاقات الدولية، كذلك قدرتهم على التأثير أصبحت محصورة في منطقتها فقط، وذلك في ظل وجود فواعل أخرى (منظمات عبر قومية، منظمات غير حكومية) التي تتوجه أكثر فأكثر نحو الاستقلالية عن السلطات السياسية .[1]

في مؤلف ثاني صدر عام 1977« Power and Interdependance» تحدث المفكران ناي« **Nye**» وكيوهين « Keohane» عن مفهوم «الاعتماد المتبادل المركب»« Interdipendance

[1] Battestella, *Théories des relations internationales*, 345.

complex»، حيث أشار الباحثان إلى اللامساواة واللاتماثل في إطار العلاقات بين الفواعل التقليدية، فالفواعل الجديدة في العلاقات الدولية ما يخلق اعتماد متبادل غير تماثلي « Intèrdèpendance Assymètrique»، حيث أنّ اللاتماثلية كانت مصدر للتأثير في الفواعل في اطار علاقاتها التبادلية.

* أطروحتهما المركزية كانت تقوم على تحليل نتائج هذا الاعتماد المتبادل، والتي تتمثل في شكل أساسي في تنظيم لا متكافئ للمزايا، ومن أجل قياس ذلك قدم المفكران معيارين:

الحساسية« Sensitirity» **والإنكشافية**« **Vulnerabity**»، من خلال معيار الحساسية يشير**ناي وكيوهين** إلى سرعة وعمق التبادل الذي تقوم به دولة اتجاه أخرى.

من خلال مصطلح الانكشافية **Vulnèrabilité**» يشيران إلى الإمكانيات المتوفرة للفاعل "**ب**" من أجل مقاومة التبادل الذي يحدثه "أ ."في اطار ذلك تحدث باحثان عن «**مراقبة النتائج** ». [1]

أشار "**روبرت كيوهن**" و"**جوزيف ناي**" الى انه مع تراجع الشعور بالتهديد الأمني الذي رافق الحرب الباردة، ازدادت المنافسة الاقتصادية الخارجية والصراع التوزيعي الداخلي. وبرز الغموض الفكري لمفهوم "الأمن القومي" أكثر فأكثر، حيث اختبأت أشكالٌ متنوعة، ومتناقضة في كثير من الأحيان من التدخل تحت مظلة خطابية واحدة، في تصوره لتوازن القوى العالمي بين خمسة مراكز رئيسية (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، الصين، أوروبا، اليابان) حاول الرئيس نيكسون، دون جدوى، توسيع نطاق المفاهيم الواقعية التقليدية لتشمل التحدي الاقتصادي الذي شكّله حلفاء أمريكا في فترة ما بعد الحرب، بالإضافة إلى الإجراءات السياسية والعسكرية للاتحاد السوفيتي والصين.

مع تراجع دقة وصف مفهوم الأمن القومي الذي تهيمن عليه الاعتبارات العسكرية، تراجعت القوة الرمزية لهذا المصطلح. ولم يعكس هذا التراجع ازدياد غموض المفهوم فحسب، بل عكس أيضًا رد الفعل

[1] Roche, *Théories des relations internationales* ,92.

الأمريكي على أزمة فيتنام، وعلى تراجع حدة العلاقة مع روسيا والصين، والتي تلخصها كلمة "الوفاق" وعلى إساءة استخدام الرئيس "نيكسون"R.Nixon لخطاب الأمن القومي في قضية ووترغيت Watergate كان على الأمن القومي أن يتقاسم مكانته كرمز رئيسي في قاموس الأمميين مع الاعتماد المتبادل.

غالبًا ما يستخدم القادة السياسيون خطاب الاعتماد المتبادل لتصويره كضرورة طبيعية كحقيقة يجب على السياسة، وجماعات المصالح المحلية التكيف معها بدلا من كونه وضعًا ناتجًا جزئيًا عن السياسة نفسها، وعادةً ما يجادلون بأن تضارب المصالح يقلّ من خلال الاعتماد المتبادل، وأن التعاون وحده هو الحل لمشاكل العالم.

في هذا السياق فإن نظريات توازن القوى وصور الأمن القومي ضعيفة التكيف مع تحليل مشاكل الاعتماد المتبادل الاقتصادي أو البيئي، ومن غير المرجح أن يكون الأمن بالمصطلحات التقليدية، القضية الرئيسية التي تواجه الحكومات، وبقدر ما تكون القوة العسكرية غير فعالة في قضايا معينة، فإن المفهوم التقليدي للقوة يفتقر إلى الدقة، وعلى وجه الخصوص، قد تكون هناك حاجة إلى موارد قوة مختلفة للتعامل مع قضايا مختلفة. وأخيرا، في سياسات الاعتماد المتبادل، تتداخل المصالح المحلية والعابرة للحدود الوطنية وكذلك المصالح الحكومية، وتصبح السياسة الداخلية والخارجية مترابطة بشكل وثيق ويزداد صعوبة استخدام مفهوم المصلحة الوطنية بشكل فعال. وتصبح المبادئ التقليدية للسياسة الدولية – أن الدول ستتصرف وفقًا لمصالحها الوطنية أو أنها ستحاول تعظيم قوتها – غامضة. [1]

[1] Robert O. Keohan, Joseph S. Nye, *Power and Interdependence*.4th ed (United States:Longman.2012),5-6

عند الحديث على الاعتماد المتبادل كوحدة تحليل يقدم الباحثان المفهوم الاتي في اللغة الشائعة، تعني التبعية حالةً من التحديد أو التأثر الكبير بقوى خارجية، أما الاعتماد المتبادل في أبسط تعريف له، فيعني التبعية المتبادلة. ويشير الاعتماد المتبادل في السياسة العالمية إلى مواقف تتسم بتأثيرات متبادلة بين الدول أو بين الجهات الفاعلة في بلدان مختلفة. غالبًا ما تنتج هذه الآثار عن المعاملات الدولية – تدفقات الأموال والسلع والأشخاص والرسائل عبر الحدود الدولية.

يمكن اعتماد منظورين مختلفين لتحليل تكاليف وفوائد علاقة اعتماد متبادل، يركز المنظور الأول على المكاسب أو الخسائر المشتركة للأطراف المعنية. بينما يركز المنظور الآخر على المكاسب النسبية وقضايا التوزيع، اعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون النهج الأول في صياغة رؤيتهم الثاقبة حول الميزة النسبية: أن التجارة الدولية غير المشوهة ستوفر فوائد صافية إجمالية، للأسف، قد يُغفل التركيز الحصري على المكاسب المشتركة القضية الرئيسية الثانية: كيفية توزيع هذه المكاسب. تدور العديد من القضايا السياسية الحاسمة المتعلقة بالترابط حول السؤال السياسي القديم: "من يحصل على ماذا؟" [1]

لفهم دور القوة في الاعتماد المتبادل، يجب التمييز بين بعدين: الحساسية و الانكشافية، تتضمن الحساسية درجات من الاستجابة ضمن إطار سياسي – ما مدى سرعة إحداث التغيرات في بلد ما تغيرات مكلفة في بلد آخر، وما مدى جسامة الآثار المكلفة؟ لا يُقاس ذلك بحجم التدفقات عبر الحدود فحسب، بل أيضًا بالآثار المكلفة للتغييرات في المعاملات على المجتمعات أو الحكومات. ينشأ الترابط الحساس من خلال التفاعلات ضمن إطار سياسات تفترض الحساسية ثبات الإطار. قد يعكس ثبات مجموعة من السياسات صعوبة صياغة سياسات جديدة خلال فترة زمنية قصيرة، أو قد يعكس التزاما بنمط معين من

[1] Ibid,10-11.

القواعد المحلية والدولية. فيما يتعلق بتكلفة التبعية، تعني الحساسية تحمل الآثار الباهظة المفروضة من الخارج قبل تعديل السياسات سعياً لتغيير الوضع.

في تفسير لذلك يقدم الباحثان مثال يعتمد بعد الهشاشة في الترابط على التوافر النسبي للبدائل التي تواجهها مختلف الجهات الفاعلة وتكلفتها، في ظل نظام بريتون وودز النقدي في أواخر ستينيات القرن الماضي، كانت كلٌّ من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حساستين لقرارات المضاربين الأجانب، أو البنوك المركزية بتحويل الأصول من الدولار أو الجنيه الإسترليني، على التوالي. لكن الولايات المتحدة كانت أقل تأثراً من بريطانيا لأنها كانت تملك الخيار الذي مارسته في أوت 1971بتغيير قواعد النظام بما اعتبرته تكاليف مقبولة، وقد قللت القدرات الأساسية للولايات المتحدة من انكشافها، وبالتالي جعلت حساسيتها أقل خطورة سياسيًا.

يمكن تعريف الانكشافية بأنه مسؤولية الجهة الفاعلة عن تحمل التكاليف التي تفرضها الأحداث الخارجية حتى بعد تعديل السياسات. ونظرا لصعوبة تغيير السياسات بسرعة، فإن الآثار الفورية للتغيرات الخارجية تعكس عمومًا مدى التبعية للحساسية، ولا يمكن قياس مدى التبعية للضعف إلا من خلال تكلفة إجراء تعديلات فعالة على بيئة متغيرة على مدى فترة زمنية .[1]

ثانيا: خصائص الاعتماد المتبادل المركب

للاعتماد المركب ثلاث خصائص رئيسية:

1. تربط المجتمعات قنوات متعددة، بما في ذلك: الروابط غير الرسمية بين النخب الحكومية بالإضافة إلى ترتيبات وازرة الخارجية الرسمية؛ والروابط غير الرسمية بين النخب غير الحكومية وجهًا لوجه وعبر الاتصالات؛ والمنظمات العابرة للحدود الوطنية مثل البنوك أو الشركات متعددة الجنسيات.

[1] Ibidem,11

يمكن تلخيص هذه القنوات في العلاقات بين الدول، والعلاقات العابرة للحكومات، والعلاقات العابرة للحدود الوطنية، العلاقات بين الدول هي القنوات الاعتيادية التي يفترضها الواقعيون، ولكن ينطبق مصطلح "العابر للحكومات" عندما نخفف من الافتراض الواقعي بأن الدول تتصرف بشكل متماسك كوحدات؛ وينطبق مصطلح "العابر للحدود الوطنية" عندما نخفف من الافتراض بأن الدول هي الوحدات الوحيدة.

2. تتكون أجندة العلاقات بين الدول من قضايا متعددة غير مُرتبة في تسلسل هرمي واضح أو مُتسق. ويعني غياب التسلسل الهرمي بين القضايا، من بين أمور أخرى، أن الأمن العسكري لا يهيمن باستمرار على الأجندة. تنشأ العديد من القضايا مما كان يُعتبر سابقًا سياسة داخلية، ويصبح التمييز بين القضايا الداخلية والخارجية غير واضح.

3. لا تستخدم الحكومات القوة العسكرية ضد حكومات أخرى داخل المنطقة، أو في قضايا محددة، عندما يسود الترابط المعقد، ومع ذلك، قد تكون القوة العسكرية مهمة في علاقات هذه الحكومات مع حكومات خارج تلك المنطقة، أو في قضايا أخرى. على سبيل المثال قد تكون القوة العسكرية غير ذات صلة بحل الخلافات حول القضايا الاقتصادية بين أعضاء تحالف ما، ولكنها في الوقت نفسه بالغة الأهمية للعلاقات السياسية والعسكرية لهذا التحالف مع كتلة منافسة. في العلاقات الأولى، يُستوفى شرط الترابط المعقد هذا؛ أما في العلاقات الثانية، فلا تنكر النظريات التقليدية للسياسة الدولية، ضمنيًا أو صراحة، دقة هذه الافتراضات الثلاثة .[1]

[1] Ibid,52.

يميل التقليديون أيضًا إلى إنكار أهمية الانتقادات القائمة على نموذج الترابط المعقد المثالي. مع ذلك، نعتقد أن شروطنا الثلاثة متقاربة إلى حد ما في بعض القضايا العالمية المتعلقة بالترابط الاقتصادي والبيئي، وأنها تكاد تحدد العلاقة الكاملة بين بعض الدول. أحد أهدافنا هنا هو إثبات هذا الادعاء.

ثالثا: العمليات السياسية للاعتماد المتبادل المركب

تؤدي الخصائص الرئيسية الثلاث للترابط المعقد إلى عمليات سياسية مميزة، تترجم موارد القوة إلى قوة كسيطرة على النتائج. في ظل ظروف الترابط المعقد.

في العالم الواقعي، سيكون الأمن العسكري هو الهدف الأسمى للدول، وسيؤثر حتى على القضايا التي لا تتعلق مباشرةً بالقوة العسكرية أو الدفاع الإقليمي، ولن تدرج المشكلات غير العسكرية في مرتبة أدنى من المشكلات العسكرية فحسب، بل ستدرس أيضًا لتداعياتها السياسية والعسكرية. على سبيل المثال ستدرس قضايا ميزان المدفوعات في ضوء تداعياتها على القوة العالمية عمومًا، بقدر ما تدرس لتداعياتها المالية البحتة.[1]

[1] Ibidem.

الدرس التاسع: مقاربة الإقليمية الجديدة

Neo-regionalism theory

أولا مفهوم الإقليمية الجديدة

قبل التطرق إلى مفهوم الإقليمية الجديدة، لابد من تفكيك البناء المفاهيمي لهذا المصطلح للتمكن من فهم ماهيته، وضبط حقيقته في العلاقات الدولية، ويأخذ التحليل المفاهيمي لهذا المصطلح اتجاهات عديدة، منها اتجاه يولد لغة واضحة مضبوطة بأحكام ومقاييس معينة لإيجاد الدلالات الجوهرية للارتكاز عليها في التفسير ، واتجاه ثاني يعتمد على النظريات كأطر للتحليل و التفسير، من أجل الوصول إلى تفسير التطور التاريخي لهذه الظاهرة(من حيث جذوره، ظروف نشأته، وتطوره)، والذي يمثل بدوره اتجاه آخر .

وعلى ضوء ما تقدم من توضيحات حول اتجاهات البناء المفاهيمي للإقليمية فان الهدف ليس تحديد مفهوم محدد وواضح حول متغير الدراسة، ولكن عرض مختلف أدبيات الإقليمية من أجل التمكن من استخلاص العناصر الأساسية المكونة لهذه الظاهرة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث ظهر اصطلاح الإقليمية لأول مرة بحلتها الجديدة في منتصف سنة 1958 من القر ن الماضي مع الكتاب-الأبيض القانون الأوروبي الموحد بأوروبا الغربية .عموما يمكن عرض مفهوم الإقليمية الجديدة كما يلي[1]:

[1] لطفي مخزومي، مليكة خالدي، "الاقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي (مفاهيم، جذور، ونظريات) "*مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*. العدد 1. المجلد2(2019) : 18-19 .

أ -المفهوم الاشتقاقي:

يعود أصل كلمة الإقليمية الجديدة إلى الكلمة الانجليزية " New Regionalism " وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Regionوالتي تعني" المنطقة "أ و" الإقليم "ومفهومها يعني المساحة والتي تحتل موقعا مهما في المنطقة الجغرافية كمساحة تتراوح بين المحلية والعالمية، فالمنطقة المحلية أو الوطنية تكون داخل حدود معينة لدول، ويشار إلى هذه الأنواع من المناطق هنا باسم الأقاليم الصغيرة-micro regions ، أما المنطقة العالمية فيمكن أن تشير إلى المناطق الكلية(مناطق العالم)، والوحدات الإقليمية الأكبر حجما (على النقيض من الوحدات غير الإقليمية)أو النظم الفرعية بين الدولة ومستو ى النظام العالمي، ويطلق عليها macro- regionsوأخيرا بين الاثنين ، المستويات التي تشير إلى مناطق متوسطة ، ترتيبات متوسطة المدى، أو ترتيبات غير حكومية أي الأقاليم الفرعية– miso regionsوهي مشتقة أيضا من الفعل اللاتيني ' Regio ' والذي يعني منطقة إدارية أو المنطقة الجغرافية المميزة بسمات متشابهة، وكلمة Regioمشتقة من الفعل اللاتيني ' ' Regereوالذي يعني ' to rule ' أ و ' to command ' أي "أن تحكم "أ و" أن توجه "وتشير الأدبيات التاريخية الجغرافية لضبط مفهوم المنطقة إلى أن معني الإقليم أ و المنطقة هي كما يلي: **الإقليم (المنطقة) = بعد جغرافي** [1]

كما يثبت التدقيق في أدبيات دراسات الأقاليم السابقة أنه هناك أربعة مكونات يرتكز عليها مفهوم الإقليم والمتمثلة في: الجغرافيا، الانتظام وشدة التفاعلات، التصورات الإقليمية المشتركة، والجهة الفاعلة.

[1] الموسوعة السياسية ،الإقليمية الجديدة New Regionalism – –https://political

/encyclopedia.org/dictionary/الجديدةالاقليمية

بالرغم من وجود اهتمام واسع بالإقليميّة الجديدة، إلاّ أنّ الباحثين والمختصين لم يتفقوا على مفهوم موحّد لها، ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي من جهة وإلى المرونة واستمرار تطور الإقليميّة الجديدة بوصفها نظريّة وممارسة في نفس الوقت، والتي ما ازلت تحتاج إلى بعض التعديل من جهة أخرى. ومن خلال كونها متعدّدة الأبعاد والمجالات، يعرّف **بجورن هيتن Hettne Bjorn** – أحد كبار روّاد الإقليمية الجديدة على أنّها "عمليّة متعدّدة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية." كما يرى بأنّ التكامل الإقليمي يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل كل الجوانب المذكورة آنفا ومن دون استثناء. يمكن تعريف الإقليمية الجديدة كذلك بوصفها "عمليّة معقّدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون فيما بينها." تحدث هذه العملية نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب أثارها السلبية أو لمواكبة التطوارت الحاصلة في شتى المجالات. كما يعرّف فريدريك سودربين Fredrick Soderbaun الإقليمية الجديدة بوصفها مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنميّة والحفاظ على الأمن والسلام إقليميّا، وعادة ما ترتبط الإقليمية الجديدة ببرنامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة إلى تحقيقها من خلال استراتيجية معينة قد تنتهي بإنشاء منظمة إقليمية وعموما يمكن القول بأن العالم يشهد الآن موجة جديدة من الإقليمية ترجع جذورها إلى منتصف الثمانينات والتي تميزت بتغيرات نوعية وكمية كبيرة مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة . [1]

ووفقا لمانويلا سبايندلر Spindler Manuela – فإنّ الإقليمية الجديدة أصبحت أمرا منطقياً في الوقت المعاصر لأنّ العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي، أي أنّه مقسّم إلى مناطق اقتصادية عديدة

[1] نفس المرجع.

وهكذا فالإقليمية الجديدة عند "سبايندلر" تشير إلى نمو الاندماج المجتمعي Social Integration بين الدول، ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرزه العولمة إقليميّا[1].

ما المقصود بالإقليمية في الإقليمية الجديدة؟

احتل مصطلح "الإقليم" العام مكانة مهمة في العلوم الجغرافية والاجتماعية. تاريخيًا عُرف في المقام الأول بأنه مساحة بين المستوى الوطني والمحلي (البلدية)، وبشكل أساسي داخل دول محددة. يُشار إلى هذه الأنواع من الأقاليم هنا بالمناطق الجزئية، ويمكن أن توجد داخل دولة معينة أو تكون عابرة للحدود بطبيعتها. يمكن أن يشير مفهوم الإقليم أيضًا إلى المناطق الكبر ى (المناطق العالمية) وهي وحدات وأنظمة فرعية إقليمية أكبر، على عكس عبر الإقليمية تقع بين مستو ى الدولة ومستو ى النظام العالمي. وأخيرا، توجد بين المستويين مناطق متوسطة: ترتيبات وعمليات متوسطة المدى على مستو ى الدولة أو غير الدولة.

في الدراسات الدولية، كانت المنطقة الكبرى هي المستوى أو موضوع التحليل الأكثر شيوعًا، ويُفسر ذلك بشكل رئيسي بأن المناطق الجزئية غالبًا ما تعتبر جزءًا من دراسة السياسة والاقتصاد المحلي والمقارن. في الشؤون الدولية الراهنة، ومع غموض حدودها بين المحلي والدولي، أصبحت المناطق الصغيرة عابرة للحدود بطبيعتها وهكذا، ارتبطت المناطق الصغيرة ارتباطًا وثيقًا بالعولمة، بالإضافة إلى مستويات أخرى من الإقليمية.

تعود جذور الموجة الأولى إلى التجربة المدمرة للقومية بين الحربين العالميتين، وقد ظهرت في غرب أوروبا في أواخر الأربعينيات، ورغم تصديرها إلى عدة مناطق أخر ى في الجنوب إلا أنها انقرضت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. بدأت الموجة الثانية في الظهور في منتصف الثمانينيات، وبدأت

[1] نفس المرجع

مرة أخرى في أوروبا الغربية (مع الكتاب الأبيض والقانون الأوروبي الموحد، وتحولت تدريجيًا إلى ظاهرة أكثر انتشارً. 1على سبيل المثال، بدأت العديد من المشاريع والمنظمات الإقليمية خلال حقبة الإقليمية القديمة ثم تم تجديدها أو إعادة افتتاحها) أحيانًا باسم جديد وأحيانًا مع عدد قليل من الأعضاء المختلفين في الثمانينيات والتسعينيات. في ظل هذه الظروف، غالبًا ما يكون من الصعب فصل التاريخي عن المعاصر. [2]

تعتبر مقاربة باري بوزان Buzanالقائمة على التحليل القطاعي للأمن من أبرز المشتقات النظرية للإقليمية الجديدة، استخدم "بوازن "Buzanفي دراسته للبعد الأمني للفشل الدولاتي وآثاره طريقة التحليل عبر القطاعات ،تحت افتراض ض مفاده أن الفشل الرسمي للدول يكون في الأساس على مستوى القطاع العسكري السياسي، دون أن يلغي القطاعات الأخرى أو ينقص من أهميتها فهو يرى أن الفشل الاقتصادي مرهون بالفشل السياسي ، و يفترض أن التطور الاقتصادي وحده إذا تمكنت هذه الدول من تحقيقه لا يمكنها من كسر دورة الفشل، وقد أخفقت معظم الدول الفاشلة والضعيفة في حل هذه المعضلة ، مما جعل محيطها يش هد كثافة عالية من عدم الأمان

في تحليله لتأثير الفشل الدولاتي على الأمن، قدم "بوازن"Buzan أربع أبعاد لديناميكية الأمن في هذه الدول، تتمثل هذه الأبعاد في : المسـ توى المحلي (داخل الدولة) ، المسـ توى الإقليمي ، المستوى عبر إقليمي والمستوى العالمي . [3]

[1] Fredrik Söderbaum, *Introduction: Theories of New Regionalism*.

[2] Ibidem.

[3] Barry Buzan, Ole waever, *Regions and powers : The Structure of International Security* (Cambridge : Cambridge university press.2003,)220.

الدرس العاشر: مقاربة الامن عن طريق التكامل

La paix par l'intégration

حسب شارل فيلب دافيد وعفاف بن سايح في مقالهما الموسوم ب Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité

فان السلام ومواجهة تهديدات الامن الجديدة بين ضفتي المتوسط قد يحدث عن طريق التكامل[1].

التكامل في سياق العولمة الاقتصادية كبير جدًا– لأنه مصدر للاستقرار والأمن، وفي أوروبا الغربية هناك تنافسات وطنية تزيل العديد من العقبات، وتشهد جهوداً مكثفة للتنسيق الاقتصادي والسياسي والأمني. في آسيا، العوامل التكاملية على عكس أوروبا–بسبب الشكوك الجيوسياسية التي لا تصرح بها– هي أقل تأثيرا، تشكل منطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضًا منطقة تنمية اقتصادية جيدة، ومشاريع التكامل الإقليمي في أمريكا الشمالية والجنوبية هي أيضًا عوامل استقرار لبعض البلدان في الاقتصادات والمجتمعات الهشة من خلال تأثيرات العولمة. تتيحL'ALENAمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المساعدة في ضمان الأمن الاقتصادي في المكسيك، على الرغم من خطر عدم إثارة المساعدة الأمريكية لفرزها إلى حد مع ما يمكن أن يتحمله السكان من مخاطر معينة على الهوية الثقافية، والاستقلال السياسي في كندا. إن عمليات إعادة التجمع في أمريكا الوسطى والجنوبية تعزز ظهور الديمقراطية والتكيف السلمي مع التغيرات الاقتصادية.

كما أوجدت بعض المزايا القديمة لـURSS لاتحاد السوفياتي سابقا، فانه من المثير للاهتمام أن نقترب من رؤية المزيد من الاستقرار الاقتصادي بعد نموذج المبادرات الإقليمية المختلفة الإفريقية فيما بعد الحرب الباردة، كما تبدأ منطقة الشرق الأوسط أيضًا في تحديد مشاريع التكامل الاقتصادي في أوقات معينة.

[1] Charles-Philippe DAVID et Afef BEN ESSAI EH, « La paix par l'intégration? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité ». *Études internationales*. Volume 28, numéro 2 (1997).227-.452

هذا التطور العالمي يعزز من قوة القناعة والتأثير الذي يساهم فيه الاعتماد المتبادل اقتصاديًا في بناء أسس السلام الدائم. الدول، حسب هذا التصور مقاومة للأعمال المتحاربة التي تتعارض مع مصالحه طالما أنها تتضمن جزًء زائدا من التجارة والاستثمارات المهمة لشركائها. تشجع الاتصالات والرحلات والاتصالات ورسائل جميع الأنواع على تعريف السيادة الحكومية بشروط وطنية صارمة ومفيدة بشروط تستوعب احتياجات التكامل الإقليمي. على العموم، يساهم الاعتماد المتبادل في حل مشكلات الأمان بشكل كبير حسب هذه المقالة، وبالتالي، الجدل المستمر حول التجارة باعتباره عامل صراع أو استقرار. الهدف هو التشكيك في النظريات التي تقيم الامتيازات الإيجابية أو السلبية بين التجارة والأمن، حتى تتمكن من فهم أفضل ما إذا كان الاعتماد المتبادل مفضلاً أم لا.[1]

يقف المقال عند النقاش بين الواقعيين والليبراليين وتشير إلى أن الاعتماد المتبادل اقتصاديًا لا يمنع ظهور تهديدات جديدة لأمن الدول. واستنتج وجود رهن متناقض بين الاعتماد المتبادل والأمن. في الواقع من المؤكد أن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى حل مشاكل أمنية متعددة، ويؤدي الى تحسين ظروف الاستقرار. ومع ذلك، فإننا نحسب أن الثقة المطلقة في قمة التجارة السلمية والتشاؤم الواقعي بشأن الحرب هي قدر لا يمكن للتجارة أن تحجبه تمامًا. هذه المقاربات التكميلية تسمح بتفسير وجود المفارقة بين الاعتماد المتبادل والأمن. [2]

بعد عرض الطرح الجدلي بين الفكر الهوبزي الذي يدافع عنه أنصار المنظور الواقعي والذي يفترض أن التجارة هي عامل نزاع في العلاقات الدولية، وأنصار أدم سميث من الليبراليين الذين يرون أن الاعتماد المتبادل هو مصدر سلام، انطلاقا من نظرية التجارة الناعمة، يجادل الباحثان "شارل فيليب ديفيد" و"عفاف بن سايح" يحاول الباحثان اختبار الطرحين النظريين من خلال الإشارة إلى أنه بعد الحربين العالميتن

[1] Idid, 228-235.

[2] Ibidem.

تجاوزت الدول الصناعية آلية الحرب العسكرية لحل خلافاتهم مع بعضهم البعض، هذا لا يعني انه لم تعد هناك مشاكل أمنية الا ان الأمن الدولاتي أصبح يواجه صيحة جديدة من التهديدات ذات الطابع عبر–الوطني والتي تتمثل في :مراجعة الشرعيات السياسية–موجات التطور التكنولوجي–الرهانات البيئية–الهجرة غير الشرعية واللاجئين–الجريمة العابرة للحدود والارهاب–المنافسة عبر–الاقليمية.

بناء على التحليل للأبعاد الأمنية والاعتماد المتبادل باستخدام المدرستين العريقتين في العلاقات الدولية الواقعية والليبرالية ، يطرح الباحثان سؤال جوهري حول ماذا كانت هناك إمكانية لأقلمة الأمن وجعله إقليمي لمواجهة التهديدات الجديدة، وهل توجد امكانية تأسيس أشكال جديدة للتعاون للأمن الاقليمي، حيث يمكن للتعاون ان يخلق توافق بين المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية للدول المنخرطة في هذا المسار، و ضرورة تقييم أداء المؤسسات التي ترافق هذا المسار في إطار المواجهة المشتركة للمشاكل ذات الطابع غير العسكري[1].

[1] Ibid,242-254

قائمة المراجع

-المراجع بالغة العربية

1-جندلي, عبد الناصر، *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية* الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

2-دورتي, جيمس ، روبرت, بالتسغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*، تر:وليد عبد الحي بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع1985 .

3-كريس، براون، *فهم العلاقات الدولية*، تر: مركز الخليج الامارات: مركز الخليج للأبحاث،2004.

4-مقلد، اسماعيل صبري ، *العلاقات السياسية الدولية*، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2011 .

5-عفيف، حاتم سامي، *التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994.

6-عياد، محمد سمير، *التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب*. الجزائر: شركة دار الأمة،2013.

7-يوسف، حتي ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي.

ب-الدوريات

- مخزومي، لطفي، خالدي مليكة، "الاقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي مفاهيم، جذور ونظريات". *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*. العد د1. المجلد2(2019).

ج-الدراسات غير المنشورة

-السعيد ملاح، "نظرية التكامل والاندماج"، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة ليسانس (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007).

د-الروابط الالكترونية

-الموسوعة السياسية ،الإقليمية الجديدة New Regionalism - (https://political-encyclopedia.org/dictionary/الاقليمية الجديدة .

المراجع بالأجنبية

1-Books:

1-Adler, Emanuel and Barnett, Michael, *Security communities in theoretical perspective. Security Communities*.ED Emanuel Adler; Michael Barnett.Cambridge: Cambridge University Press.1998. 28-1

2-Battestella ,Dario ,*Théories des relations internationale* ,Paris presse de sciences po,2003

3-Barry, Buzan, Ole ,waever, *Regions and powers : The Structure of International Security* Cambridge : Cambridge university press.2003.

4-De Senarclens ,Pierre, Ariffin Yohan,*La politiques international*. Paris: Armand Colin,2006.

5- Haas ,Ernst B, *The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic 1950-1957*.Indiana: the University of Notre Dame Press,2004.

6-Leuffen et al., Integration and Differentiation in the European Union, Intergovernmentalism.In *Integration and Differentiation in the European Union Theory and Policies*.ed Dirk Leuffen et aut palagrave macmillan.2002 ,63-88

7- Keohan, Robert O., Nye Joseph S, *Power and Interdependence*.4th ed United States:Longman.2012.

8-kaplan, Morton, *System and process in international politics*,New York:wiley,1957.

9-Schmitter ,Philippe C, NEO-NEO-functionalism, In *European Integration Theory*, eds. Wiener, Antje and Thomas Diez, Oxford: Oxford University Press 2003, 1-43.

10-Saurugger, Sabine, L'intergouvernementaisme.pp93-129. In Théories et concepts de l'intégration européenne. Ed Sabine Saurugger Paris: presse de sciences po,2010.

11- Reginald, j.harrison *Europe in question :Theories of Regional internationalintegration*,.London:George allen and Ruskin house ,1970 .

12- Roche, Jean Jack, Charles Philipe ,David, *Théories des relations Internationals*.Paris:Montcrestien.2002.

13- Nye Joseph S., Power and Interdependence.4th ed(United Robert O. Keohan, States:Longman.2012.

2-Periodicals:

1-Haas, Ernest,"The study of regional integration :reflections on the joy and Anguish of pretheorizing, *International Organization*",vol 24,n4,Regional integration :theory and research(autumn1970),

2- Kumar Khara Nabin, "Functionalism and Neofunctionalism: Some Critical Perspectives. *JARIIE*. Vol-6 Issue-6 2020.:6001-8001

3- Macmillan ,Catherine, "THE APPLICATION OF NEO(NEO)FUNCTIONALIST THEORY TO JUSTICE AND HOME AFFAIRS". *MARMARA JOURNAL OF EUROPEAN STUDIES* Volume 16 • No: 1-2 • 2008.:37-.85

4-McGowan, Lee," Theorising European Integration: revisiting neofunctionalism and testing its suitability for explaining the development of EC competition policy?" European Integration online Papers (EIoP) Vol. 11 (2007) N° 3.:1-17

5-Marinov Eduard Marinov, "ECONOMIC DETERMINANTS OF REGIONAL INTEGRATION IN DEVELOPING COUNTIES", *International Journal of Business and Management*, Vol. III, No. 3 (2015):22-39.

6-Nye, Joseph ,"Comparing Common Marets: A Revised Neo-Funitionalist Model – "*International Organization* 24.Autumn 1970.

7- Rosamond, ,Ben ,"The uniting of Europe and the foundation of EU studies: revisiting the neofunctionalism of Ernst B. Haas". *Journal of European Public Policy* 12:2 April 2005: . 237-249.

8-Virginia, Veronica, "Supranationalism vs. Intergovernmentalism ", *the Actual Organization of EU*,N58.

9-Riccardo ,Alcaro, Hylke ,Dijkstra, "Re-imagining EU Foreign and Security Policy in a Complex and Contested World". *THE INTERNATIONAL SPECTATOR* (2024), VOL. 59, NO. 1: 1–18

10-HM Gouvernement, Review of the Balance of Competences between the United Kingdom and the European Union.

11- Zaharia Virginia, Pozeneacova Veronica, Supranationalism vs. Intergovernmentalism in the Actual Organization of EU, Volume 6, Issue 2,(2020)

3-Interne links:

1-Bill ,Kepi, , MA, Functionalism, https://www.ebsco.com/research-starters/social-sciences-and-humanities/functionalism.

2-Mark F. Imber, functionalism international Organizations.https://www.britannica.com/topic/functionalism-international-organizations

[3]-The European Union Key European Union achievements and tangible benefits. https://european-union.europa.eu/priorities-and-actions/eu-priorities/achievements_en

4-Théories et stratégies de régionalisationfile:///C:/Users/AZUS/Downloads/II.%20Th%C3%A9ories%20et%20strat%C3%A9gies%20de%20r%C3%A9gionalisation%20(1).pdf.

5-11-Malove, Michal c, FOREIGN POLICY: AIMS, INSTRUMENTS AND ACHIEVEMENTS.04/2024,https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_5.1.1.pdf). The European Union Key European Union achievements and tangible benefits.

6--Hasan Ulusoy, REVISITING SECURITY COMMUNITIES AFTER THE COLD WAR : THE CONSTRUCTIVIST PERSPECTIVE(https://dergipark.org.tr/tr/download/articlefile/816714.

7-Bakrim ,Dounia, Theories of European Integration Chapter 6 : Intergovernmental Europe ? ROSAMOND B. (Intergovernmentalism and liberal intergovernmentalism https://www.academia.edu/30007023/7_Theories_of_European_Integration_Chapter_6_Intergovernmental_Europe_ROSAMOND_B_Intergovernmentalism_and_libera .

8-STRUCTIVIST PERSPECTIVE(https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/816714)

9-UNIT 12 FUNCTIONAL APPROACHES AND REGIONALISM https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/24693/1/Unit-12.pdf

-

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المحور الأول: مدخل انطولوجي ابستمولوجي للتكامل في العلاقات الدولية	**4**
الدرس الأول مفهوم التكامل	**5**
أولا: تعريف التكامل	**5**
ثانيا: المفاهيم الأربعة للتكامل الإقليمي	**8**
ثالثا: درجات التكامل الإقليمي المختلفة	**9**
رابعا: مجالات التكامل	**11**
خامسا: مؤشرات التكامل	**13**
الدرس الثاني : موقع نظريات التكامل ضمن نظريات العلاقات الدولية	**15**
الدرس الثالث: التطور الفكري لظاهرة التكامل	**17**
أولا: نشأة وتطور فكرة التكامل الاقليمي	**17**
ثانيا: التكامل كأحد مقتضيات الحداثة	20

المحور الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التكامل	**23**
الدرس الأول :المقاربة الدستورية لتحليل التكامل الدولي **Institutional theory**	25
أولا: العامل المحدد في النظرية الفدرالية	25
ثانيا: الفدرالية وفق نظريات العلاقات الدولية	27
الدرس الثاني: النظرية الوظيفية **Fuctionalism theory**	**30**
أولا: ظهور الوظيفية	30
ثانيا: المقاربة الوظيفية في العلاقات الدولية	32
ثالثا :الأساس المنطقي للوظيفية	37
رابعا: أسس التحليل في التصور الوظيفي للتكامل	40
خامسا: النهج الوظيفي للسلام	42
سادسا: تقييم النظرية الوظيفية	43
سابعا: نقد الوظيفية	47
الدرس الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة **Neofuctionalism theory**	**49**
أولا: عناصر التحليل في الوظيفية الجديدة	**50**

ثانيا: رواد الوظيفية الجديدة	51
1-الانتشار وتكامل القطاعات عند أرنست هاسErnst haas	51
2- مقاربة الجماعات الأمنية لكارل دويتشK.Deush	59
3-التوحيد السياسي عند أميتاي إيتزيوني	66
ثالثا: الانتقادات العامة الموجهة للوظيفية الجديدة	69
رابعا: تقييم الوظيفية الجديدة	71
الدرس الرابع: الأعمال النقدية للنظرية الوظيفية	77
أولا- أعمال جوزيف ناي" J.S.Nye"	77
ثانيا أعمال جون قالتونج «J.Gualtng»	78
الدرس الخامس: المقاربة ما بين الحكوماتية Intergovernmentalism approach	80
الدرس السادس: النظرية ما بين الحكوماتية الليبرالية Liberal intergovernmentalism approach	87
الدرس السابع: نظرية المساقات Regime theory	93

الدرس الثامن: نظرية الاعتماد المتبادل المركب **Complex interdependence**	**97**
أولا: مفهوم نظرية المتبادل المركب	**96**
ثانيا: خصائص الاعتماد المتبادل المركب	**101**
ثالثا: العمليات السياسية للاعتماد المتبادل المركب	**102**
الدرس التاسع: مقاربة الإقليمية الجديدة **Neo-regionalism theory**	**103**
الدرس العاشر: مقاربة الامن عن طريق التكامل **La paix par l'intégration**	**109**
قائمة المراجع	**112**
فهرس المحتويات	**116**